الشباب وثقافة الإصـلاح

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير

علي الدين هلال **محسن يوسف**

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

الشباب وثقافة الإصلاح / تقديم إسماعيل سراج الدين ؛ إعداد وتحرير علي الدين هلال، محسن يوسف.
– الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية، ح 2008.
ص. سم.
تدمك 2-110 - 452 - 977 - 978
1. الشباب -- مصر. 2. مصر – أحوال اجتماعية. 3. مصر – أحوال اقتصادية. أ. سراج الدين، إسماعيل، -1944 ب. هلال، علي الدين. ج. يوسف، محسن.

ديوي - 305.2420962 2008359221

ISBN 978- 977- 452- 109- 6

رقم الإيداع

© ٢٠٠٨ مكتبة الإسكندرية. جميع الحقوق محفوظة

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذا الكتاب للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها «مصدر» تلك المصنفات.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يشار إلى أنه تمَّ بدعمٍ منها.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتاب ، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتاب، يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨ الشاطبي، الإسكندرية، ٢١٥٢٦، مصر. البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

طبع في مصر
١٠٠٠ نسخة

المحتوى

تقـــديم ـــــــــ ٥

الفصل الأول

الشباب وثقافة التنمية الاقتصادية والعمل الحر ـــــــــ ٩

الفصل الثاني

التعليم والتدريب بين إكساب مهارات سوق العمل وتقليل فجوة المعرفة ـــــــــ ٣٣

الفصل الثالث

التمكين السياسي للشباب في إطار المواطنة والحوكمة ـــــــــ ٥٣

الفصل الرابع

الشباب العربي وتحديات العولمة ـــــــــ ٨٧

الفصل الخامس

صورة العرب لدى الغرب ـــــــــ ١١٣

– الخاتمة ـــــــــ ١٣٣

– مراجع ـــــــــ ١٣٩

ملاحق ـــــــــ ١٤٣

كلمات: الدكتور **إسماعيل سراج الدين** ـــــــــ ١٤٥

السيد اللواء **عادل لبيب** ـــــــــ ١٤٨

الدكتورة **إيمان القفاص** ـــــــــ ١٤٩

الدكتور **صفي الدين خربوش** ـــــــــ ١٥٠

الدكتور **علي الدين هلال** ـــــــــ ١٥٢

تجارب الشباب في مجال العمل الحر ـــــــــ ١٥٥

وثائـــق ـــــــــ ١٦٣

تقـــديـم

بادرت مكتبة الإسكندرية إلى عقد المؤتمر الأول للإصلاح العربي، وصدرت عنه وثيقة الإسكندرية، كرؤية للمثقفين والمفكرين العرب، حول مطالب ومجالات الإصلاح التي يجب على مجتمعاتنا العربية أن تخوضها، كما صدر عن نفس المؤتمر إعلان لتأسيس منتدى الإصلاح العربي كآلية تضمن استمرار الحوار حول الإصلاح والتداول حول قضاياه، بشكل أكثر تفصيلاً وعمقًا، وبما يسمح بمشاركة أوسع لكل الفئات والقوى الاجتماعية والتيارات الفكرية والسياسية العربية.

وقد سعت المكتبة من خلال منتدى الإصلاح العربي إلى تجسيد هذا التوجه عمليًّا، عبر سلسلة من اللقاءات والندوات والمؤتمرات وورش العمل، شاركت فيها معظم الدول العربية، ويأتي الشباب العربي في مقدمة القوى الاجتماعية التي سعى منتدى الإصلاح العربي لإدماجها ومشاركتها في الحوار حول قضايا الإصلاح، انطلاقًا من القضايا والمشكلات النوعية التي تشغل أولوية أجندة اهتمامات الشباب، خاصة أن المؤشرات الديموجرافية تشير إلى أن الشباب يشكل أغلبية سكان المجتمعات العربية.

في هذا الإطار عقد منتدى الإصلاح العربي مؤتمرًا للشباب المصري في فبراير ٢٠٠٥ ثم تلاه الملتقى الأول للشباب العربي للفكر والإصلاح في فبراير ٢٠٠٦، وكان من أهم توصيات هذا اللقاء الدعوة إلى دورية اللقاء، وتحويله إلى ساحة ومنبر دائم لتداول الشباب العربي حول قضاياه ومشكلاته. وفي هذا السياق تم عقد الملتقى الثاني للشباب العربي في فبراير ٢٠٠٧ تحت عنوان «الشباب وثقافة

الإصلاح»، الذي يضم هذا الكتاب أهم الرؤى والأفكار التي طرحت فيه، حيث تناول القضايا المتعلقة بثقافة العمل الحر، وإكساب مهارات سوق العمل، والتمكين السياسي للشباب، والعولمة وإشكالية صورة العرب لدى الغرب.

وشكل الملتقى خطوة كبيرة للأمام في تحقيق مستويات أعلى من مشاركة الشباب، وخاصة بالنسبة لاتساع المشاركة العربية في أعمال المنتدى، حيث شارك فيه ٢٥٠ شاب وفتاة يمثلون تسع عشرة دولة عربية، كما شكل نقلة نوعية بانتقال الحوار إلى مستوى أكثر عملية، بتناوله لمشكلات واقعية يواجهها الشباب، ويطرحون رؤاهم لها، واقتراحاتهم ومبادراتهم لحلها.

وكانت المساهمة الأخرى المهمة هي مشاركة الشباب في تحديدهم بأنفسهم للقضايا التي حددت محاور اللقاء، عبر ورشة شارك فيها عدد منهم، نصفهم كان من المشاركين في اللقاءين السابقين والنصف الآخر شباب جدد، وطرحت عليهم مخرجات اللقاءين السابقين، واتجاهات الحوار فيهما وقاموا على أساسها بتحديد محاور وقضايا الحوار في الملتقى الثالث.

ويتناول الفصل الأول من هذا الكتاب موضوع «الشباب وثقافة التنمية الاقتصادية والعمل الحر» والمهارات المرتبطة بها، التي استطاعت أن تقفز بدول مثل كوريا وماليزيا قفزات اقتصادية هائلة في أقل من أربعة عقود، وشملت حوارات الشباب فيه عن كيفية الاستفادة من هذه التجارب، وكيفية توطين ثقافة العمل الحر وكيفية التغلب على المشكلات التي تواجهها.

ويناقش الفصل الثاني من الكتاب عرض حوارات وآراء الشباب، حول دور التعليم والتدريب في إكساب مهارات سوق العمل، بهدف تقليل فجوة المعرفة، خاصة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم الذي أصبح ينتج حاليًّا كمًّا هائلاً من المعلومات يتضاعف بسرعة رهيبة، ومن ثَمَّ أصبح من القضايا الهامة استيعاب هذا التدفق المعرفي، وتوظيفه لخدمة المجتمع. وفى الفصل الثالث يتعرض الكتاب لقضية «التمكين السياسي للشباب في إطار المواطنة والحوكمة» وهو موضوع يكتسب أهمية استثنائية في المجتمعات الشابة مثل المجتمعات العربية؛ التي يصبح فيها الشباب هو قاطرة عملية التغيير والتحديث نحو بناء مجتمع جديد.

ولأن البشر أصبحوا يعيشون في عالم واحد تتأثر أطرافه بما يحدث في أي من أجزائه، كان من الضروري أن يتناول النقاش نمط تفاعل الشباب العربي، مع التحولات المرتبطة بالعولمة، وهو ما يتناوله الفصل الرابع. كما يوضح الفصل الخامس الصور المتبادلة بين الغرب والعرب أو بين مجتمعات الحضارة الغربية والمجتمعات العربية والإسلامية، حيث أصبحت التصورات والصور الذهنية المعدة مسبقًا تحكم إلى درجة كبيرة مواقف كل طرف تجاه الآخر، وتؤثر بشكل سلبي على مستوى التفاعل الحضاري والثقافي بين الغرب من جهة والعرب والمسلمين من جهة أخرى، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، وكيف يمكن للشباب العربي أصحاب المستقبل والمشاركين في بناء الحضارة الإنسانية، أن يسهموا في خلق مجتمع دولي خالٍ من الحروب والمشكلات؟ وكيف يمكن تجاوز هذه الحالة من سوء الفهم الذي يصل في بعض الأحيان إلى حالة العداء والتحريض والتربص من قبل الأطراف الحضارية المختلفة؟

وفى الختام لا يسعنا إلا أن نشكر الشباب العربي الذي شارك بفاعلية وحماس واضح في مناقشات المؤتمر، وتقديمهم نموذجًا مبشرًا لثقافة الحوار، واحترام الرأي الآخر، والشجاعة في إبداء الرأي والنقد،كما نشكر أيضًا الخبراء والباحثين الذين شاركوا الشباب الحوار وساعدت تساؤلاتهم حول القضايا التي طرحها الشباب على جعل الحوار مثمرًا في نتائجه، وبصفة خاصة كلاً من الأستاذ هاني سيف النصر والدكتور حسام بدراوي والدكتور سليمان عبد المنعم والدكتور علي الصاوي والأستاذة جيهان أبو زيد والدكتورة سحر صبحي عبد الحكيم.

ولا يفوتني في هذا الصدد أن أتقدم بالشكر إلى كل من الدكتور عماد صيام والدكتور علي جلبي والأستاذ فؤاد السعيد والأستاذ يوسف ورداني، على كل الجهد الذي تم بذله في سبيل إعداد هذا الكتاب، وخاصة ما تم من عمل وصياغة للمناقشات والأوراق المرجعية للمؤتمر؛ من أجل إثراء المناقشات بين الشباب.

إسماعيل سراج الدين

الفصل الأول

الشباب وثقافة التنمية الاقتصادية والعمـــل الحـــر

مقـــدمة [1]

في ظل التحول إلى اقتصاديات السوق ونمو دور القطاع الخاص في عملية التنمية والحياة الاقتصادية على وجه العموم، أصبح من غير المنطقي الحديث عن مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية، بدون الاهتمام بنشر فكر وثقافة العمل الحر، التي تسعى إلى تشجيع الشباب والأسر على إقامة وإدارة وتملك المشروعات الصغيرة، وهى العملية التي تؤدي في النهاية وفى حالة نجاحها إلى توسيع مشاركة الشباب، وإسهامه في القطاع الاقتصادي، كما تسهم في تنويع هيكل الاقتصاد القومي، وتوفير فرص عمل منتجة وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة.

كما يتطلب نجاح هذا التوجه الساعي لإدماج الشباب في الحياة الاقتصادية توفر محددات أو عوامل أساسية مساعدة، مثل ضرورة وجود آليات تتيح مشاركة الشباب في العمل الحر والمشروعات الصغيرة، وتحديد أسس قيامها بشكل واضح، مع ضرورة توفير عناصرها ومتطلباتها الأساسية.

وفي هذا السياق ربما تثار عدة تساؤلات تتطلب الإجابة أهمها ما عناصر الثقافة التي يتطلبها العمل الحر وتدفع الشباب إلى إقامة المشروعات الصغيرة؟ وما متطلبات تأسيس المشروعات الصغيرة والمشكلات التي تواجهها؟ وما أهم الخبرات العربية في مجال العمل الحر والمشروعات الصغيرة؟ وهل يمكن طرح مقترحات تشجع على نشر ثقافة العمل الحر وإقامة المشروعات الصغيرة وخاصة بين الشباب؟

---

(١) اعتمد هذا الفصل على البيانات والمعلومات الواردة في البحث المرجعي الذي قدمه الأستاذ هاني سيف النصر إلى ملتقى "الشباب وثقافة الإصلاح" تحت عنوان "الشباب وثقافة التنمية الاقتصادية والعمل الحر".

ثقافة التنمية الاقتصادية والعمل الحر

ربما كانت المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، وما توافر من معرفة حول متطلبات النجاح في العمل الحر والمشكلات التي تعوقه، وتباين مناهج التفكير في تنمية فكر وإدارة العمل الحر، والخصائص التي يحتاجها منظم العمل الحر أو الشخص الذي يديره، من أهم عناصر الثقافة التي يتطلبها العمل الحر. ولذلك فإن انتشار فكر وثقافة العمل الحر في أي مجتمع ونجاحه يرتبط بتقبل العديد من المفاهيم الاقتصادية ووضوحها، مثل مفهوم التنمية البشرية ومفاهيم التحسين المستمر والقيمة المضافة، ومفهوم الجودة والتنافسية، ومقياس تقييم الأداء. ويقصد بمفهوم التنمية الاستخدام الأفضل للموارد والأصول –سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، طبيعية أم صناعية، مادية أم بشرية– ووضوحها لدى الشباب. ويعني النمو الاقتصادي نمو الدخل القومي أو المخرجات من السلع والخدمات لكل فرد من السكان. ولا يفضي النمو الاقتصادي بالضرورة إلى نمو الاستهلاك، والتحسين في توزيع الثروة والرفاهية العامة، لأن ذلك يتوقف على كيفية استخدام الزيادة في المخرجات وعلى أولئك الذين يفيدون منها. ويتطلب العمل ضرورة التحسين المستمر، واعتباره عملية مستمرة، سواء أكانت لتطوير الأداء أم تنمية للمهارات والقدرات، من خلال جهود منظمة ومخططة لتحسين المستوى، لأنه بدون التحسين المستمر سوف ينحدر المستوى تدريجيًّا بمرور الوقت، مع العلم أن مبدأ التحسين يتم استخدامه على مستوى الأفراد والمؤسسات. ويرتبط مفهوم تنمية الموارد البشرية ارتباطًا وثيقًا بمفهوم النمو الاقتصادي وأن الإنسان في خدمة الاقتصاد، وأن تنميته كمورد اقتصادي مطلوب إلى الحد الذي يمكِّن من زيادة الإنتاج وتطويره. وتنطوي عملية تنمية الموارد البشرية على أربعة أبعاد، تتعلق بالعملية التعليمية والتدريب الفني وعملية التنظيم والإدارة والمسألة السلوكية. ويقصد بمفهوم القيمة المضافة ما يتم إضافته من كل فرد خلال دوره في العملية الإنتاجية، ويستخدم هذا المفهوم في الصناعة والعمليات التي تتم على المواد الخام لزيادة قيمتها، وإكسابها منافع أو قيمًا استعمالية، إلا أن هذا المفهوم تطور وأصبح يستخدم أيضًا في مجال الخدمات ، حيث أصبح يستخدم في قطاع التعليم، بحيث أصبح التعليم منذ عام ٢٠٠٠ في دول مثل أمريكا وهولندا وانجلترا تقدر جودته وفقًا لهذا المفهوم ، وفي الجانب الإداري للمشروعات يتم حاليًّا تحديد القيمة المضافة من كل عامل أو موظف عند تقييم الأداء، وهو ما يؤدي حتمًا إلى رفع

قيمة الفرد بالنسبة للمؤسسة وإلى ربحية المؤسسة أو المنشأة ومن ثَمَّ رفع مكافأته أو راتبه. ومن الأهمية بمكان ضرورة تحديد مفهوم الجودة قبل البدء في العمل، بالإضافة إلى إدراك أن الجودة ليست أمرًا ثابتًا ولكنها دائمًا في تطور وفي تغيير، فالجودة تعني الاستخدام والمواصفات والمميزات والجودة الشاملة وتحقيق متطلبات العملاء والتطوير، وتحقيق متطلبات العولمة. والمقصود بالاستخدام هنا أنه عند شراء أي منتج لاستعماله في غرض معين، يجب أن يكون هذا المنتج صالحًا ومناسبًا للاستخدام الذي تم الشراء له، أما المواصفات فهي تعني ضرورة توفر مواصفات محددة في المنتج، والمنتج الذي ينتج بلا مواصفات يعني منتجًا بلا جودة. أما المميزات فيقصد بها الميزات والخصائص الإضافية التي تتوفر في المنتج زيادة على المواصفات المعلنة. وعند الحديث عن تحقيق متطلبات العملاء فالمقصود هنا القدرة على تحقيق طلبات العميل من حيث اللون والشكل والتشغيل، وهو ما يستلزم امتلاك القدرة على التطوير المستمر في الآلات والقدرات والمهارات، خاصة أن استخدام التقنيات الحديثة يؤدي إلى التقادم السريع في إمكانيات الآلات والمعدات التي يخرج منها دومًا أجيال جديدة ذات كفاءة أعلى. وأخيرًا يدخل في مفهوم الجودة القدرة على تحقيق متطلبات العولمة وهي تشمل الحصول على الشهادات الدولية والتي تسمح للمنتج بالمنافسة في السوق العالمي.

هذا وتعد التنمية البشرية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس وهي خيارات غير محدودة أساسًا بدءًا من الخيارات الأساسية وتوفير سبيل الحصول على المعرفة والحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، بالإضافة إلى خيارات الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص الإبداع، واحترام حقوق الإنسان، واستمتاع الشخص بالاحترام الذاتي. ويعتبر مفهوم التنافسية من أهم المفاهيم المطلوبة، وهي تعبر عن القدرة على تحقيق النمو السريع، وتحقيق مستوى عال من إجمالي الناتج المحلي للفرد، والقدرة على الإنتاج والمشاركة، وتحقيق عوائد مستمرة التزايد والارتفاع للأفراد، والقدرة على الإنتاج لمنتجات وخدمات تفي بمتطلبات الأسواق العالمية. كما أن مفهوم التنافسية يمكن تطبيقه على الأداء الاقتصادي للدولة وتطبيقه على مستوى القطاعات الاقتصادية وكذلك تطبيقه على مستوى المنشأة وعلى مستوى الأفراد، فالتنافسية لها علاقة وثيقة بالإنتاجية وتحددها المدخلات الإنتاجية للشركات، وهي تتعامل مع جودة عوامل مدخلات الإنتاج، والمناخ اللازم لتفعيل المنافسة وجودة ظروف الطلب، وتواجد ومدى ترابط المشروعات. ويتعلق بذلك ما يطلق عليه مقياس تقييم الأداء، الذي بدأ ينتشر عالميًّا لتقييم الأداء.

متطلبات وشروط النجاح في العمل الحر

من أهم مميزات والتزامات العمل الحر والخاص، حرية التصرف، وسرعة القرار وتحقيق الذات، والشعور بالأهمية، وتوسيع دائرة العلاقات، والمردود المادي المباشر. بالإضافة إلى أن العمل الحر والخاص يتطلب جهدًا أكبر وتضحيات أكبر وتحملاً للمسئولية تجاه العاملين وفهمًا للأساسيات في مجال النشاط.

وهنا تجدر الإشارة إلى متطلبات وشروط النجاح في العمل الحر والخاص، ومن أولوياته تحديد خطة عمل للمشروع وتحديد المسئوليات والواجبات والإخلاص والمتابعة والعمل الجاد، والتخطيط والتنفيذ والالتزام، وتقييم الأداء والتحسين المستمر، والعمل المستمر على حل المشكلات، والمعوقات التي تواجه المشروع، والتطوير وتحقيق معدلات النمو المخطط لها، وأهمية تطبيق مفاهيم التدريب والعمل الحديثة، والتعرف على فرص التطبيق، وتعاون بعضها مع بعض.

ولتحقيق آليات كفاءة التدريب وتحقيق الأهداف والعوائد المرجوة، بالإضافة إلى فتح قنوات اتصال بين هذه الجهات، بقصد تعريف الشباب بالفرص التدريبية المتاحة لتنمية المهارات والقدرات، وكيفية بناء القدرة التنافسية، لأن هناك بعض العناصر الأساسية لفكر العمل الحر وثقافة المبادرة يجب أن يتعرف الشباب عليها، حتى تتاح لهم الفرص لتوسيع خياراته للمشاركة في سوق العمل الحالي والمستقبلي. ومن العناصر الأساسية في التدريب نجد عناصر النشاط الذاتي، التي يجب أن تتوفر في نشاط العمل الحر، وخاصة في المشروعات الصغيرة، وتشمل تلك العناصر عنصر النضج ويقصد به تناسب مستوى تحمل المسئولية مع مستوى التدريب، أي القدرة على تلقي التدريب، وعنصر الاستعداد ويقصد به توفر الرغبة والإرادة لتلقي التدريب، وعنصر الحافز ويقصد به الدوافع المحفزة -مثل وجود بدل نقدي أو مكافأة أو شهادة بعد التدريب- وعنصر الدافعية، ويقصد به الإرادة الداخلية والقوة المحركة الدافعة لتلقي التدريب بهدف التنمية وليس الحوافز الخارجية فقط، ومن المعروف أن الحافز الخارجي لا يولد دافعًا داخليًّا بل يحركه فقط.

هذا وتعتبر عناصر الإبداع والتطوير ذات أهمية كبيرة لنجاح نشاط العمل الحر، وتشمل خلو البال، والتفرغ للعمل، والتركيز، وتوفر الإمكانيات، والملكة العلمية. كذلك يجب توافر عناصر

الإمكانيات والقدرات والتي تتكون من الإمكانيات والقدرات الخارجية، والقدرات والإمكانيات الشخصية، والتوقعات والدوافع والتي لا تكتمل إلا بوجود عناصر النجاح الأساسية والتي تتكون من الإخلاص والعمل الجاد والمتابعة وفهم الأساسيات والإدارة. ومن أهم عناصر نجاح العمل الحر وجود وتوفر الميزات النسبية والتي تعتبر أهم الأسس لقيام المشروعات الصغيرة الجديدة وكلما توفرت للمشروع الصغير أكثر من ميزة تأكد نجاحه، ومن بين هذه الميزات النسبية نجد ضرورة توفر المهارات المختلفة والمعرفة والتكنولوجيا والابتكارات والمبادرة والقدرة التنافسية، التي لا تكتمل أيضًا إلا بوجود عناصر الإدارة للمشروعات الصغيرة، التي تشمل التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنفيذ والتقييم. ويقصد بالتخطيط القدرة على تحديد الغاية والأهداف التنفيذية والوسائل والأولويات التي تحقق الأهداف، ويقصد بالتنظيم القدرة على تخصيص الأفراد لأداء عمل معين وتنفيذ خطة موضوعة وتحديد البرنامج الزمني للتنفيذ، ويقصد بالتوجيه القدرة على تحديد مستوى العمل والجودة المطلوبة وعلى متابعة العمل وإصدار التعليمات اللازمة، ويقصد بالتنفيذ القدرة على أداء العمل بالمستوى والجودة المطلوبة وتحقيق البرنامج الزمني، ويقصد بالتقييم القدرة على مقارنة الأداء بالمستوى المطلوب لتحديد الفروقات والاختلافات وكيفية التحسين.

خصائص أصحاب العمل الحر والمشروعات

يعرف صاحب المشروع أو منظم العمل الحر بأنه الشخص الذي يأخذ المسئولية ويتخذ قرار الاستثمار ويتحمل المخاطرة في التمويل ويأخذ المبادرة ويتحمل المخاطر والضغوط للوصول للهدف أو العائد المطلوب، وفي المشروع الصغير يكون هو الشخص الذي يدير عمليات الإنتاج وإدارة المشروع، ويمكن تحديد المواصفات والخصائص التي يجب أن يتميز بها أصحاب المشروعات من أنه يجب أن يتمتع بصفة القيادة والقدرة على المخاطرة، وأن يكون شخصًا متخذًا لقرار ومخططًا لأعماله، وأن ينظم وقته ويستخدمه بكفاءة.

إن غياب هذه الصفات عن قطاعات كبيرة من الشباب العربي هو أحد معوقات انتشار ثقافة العمل الحر، حيث يعاني الكثير من الشباب من افتقاد روح المبادرة للعمل الحر وتفضيل التوظيف

الحكومي لما يحمل من امتيازات يعتقدون أنه لا يمكن توفيرها من خلال العمل بالقطاع الخاص، وما يحتاجه العمل الحر من بذل الجهد العالي مع عدم انتظام الدخل الشهري، وحتى الآن نجد أن من ينخرط في مجال المشروعات الصغيرة يتعامل معها كآلية فعالة لتعدد وتنوع مصادر الدخل وفرصة عمل مؤقتة، وليس كفرصة عمل رئيسية ومصدر رئيسي للدخل. هذا بالإضافة إلى عدم إمكانية الحصول أو توفر الأماكن المناسبة والقريبة من الأسواق والعملاء. بأسعار مناسبة للمشروعات الصغيرة، وعدم توفر المدخرات أو السيولة النقدية لبدء المشروع.

وهناك مشكلات أخرى يعاني منها الشباب من ناحية إدارة المشروع، تتمثل في عدم إتباع مراحل إنشاء المشروع طبقًا للأصول الفنية المتعارف عليها وطبقًا لكل مرحلة من مراحل إنشاء المشروع المختلفة، والاهتمام غير الكافي بتنمية معارف ومهارات العمل الحر لدى الشباب أثناء مرحلة التعليم والدراسة.

إلا أن معظم هذه المعوقات يمكن التغلب عليها وتجاوزها من خلال تطوير المهارات الريادية المطلوبة لأصحاب الأعمال، والسعي للتمكن منها. وتعتبر البداية الحقيقية لتحقيق ذلك هي الإلمام بمفهوم العمل الحر، وأن يكون صاحب المشروع قادرًا على اتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب وعلى دراسة السوق جيدًا ومعرفة عملائه ومنافسيه، ودراسة الجدوى الاقتصادية لفكرة مشروعه، واستيفاء الشكل القانوني والإجراءات المطلوبة، وتحديد التكاليف ومدى ملاءمتها للربحية، والعمالة المطلوبة وتدريبها وإعداد خطة المبيعات والخطة المالية للمشروع والتسويق، ووضع نظام لحفظ السجلات المالية، ومعرفة آليات بناء القدرة التنافسية، ونقاط القوة والضعف بالمشروع، والفرص المتاحة والتهديدات المستقبلية.

ومن المؤكد أنه لا يمكن لشخص واحد الإلمام بكل هذه المهارات، ولكن يمكن أن يساعد المتخصصين صاحب المشروع لوضع الأسس التي يمكن إتباعها مع المتابعة للتأكد من التطبيق السليم ولتحقيق النتائج، وبالطبع مع مرور الوقت يتم اكتسابها وصقلها والتمكن منها وتطويرها باستمرار. مع العلم أنه مع الوقت؛ وتحت تأثير العولمة الاقتصادية، قد استجدت مجموعة أخرى من

الخصائص والمهارات والأنماط السلوكية التي تعد ضرورية لمزاولة العمل الحر والمشروعات الصغيرة، مثل مهارات تقرير المصير واتخاذ القرار والإبداع والتفاوض وحل الصراع وإدارة الكوارث والمبادأة والتخطيط الاستراتيجي.

المشكلات التي تعوق العمل الحر وقيام المشروعات الصغيرة

هناك العديد من المشكلات التي تعوق انتشار ثقافة العمل الحر وقيام المشروعات الصغيرة ومن أهمها نظم وبرامج التعليم، التي تحتاج إلى تطوير حقيقي حتى يكتسب الدارس المهارات التي تساعده على الالتحاق بسوق العمل أو بدء تنفيذ مشروعه، وثقافة المجتمع ونظرته التي تقلل من قيمة وأهمية العمل الحرفي أو اليدوي، إلى جانب ما يحدث في بعض الدول العربية من تهميش الحرفيين العرب لصالح العمالة الأسيوية رخيصة السعر، وضعف دور المجتمع المدني في تشجيع العمل الحرفي وغياب البرامج الشاملة التي يمكن أن تتبناها مؤسساته لدعم مشروعات ومبادرات الشباب،خاصة المرتبطة بنشر ثقافة وفكر العمل الحر وإبراز النماذج والتجارب الناجحة. والمشكلات المرتبطة بالتمويل وصعوبة الحصول عليه والتعقيدات الروتينية في الحصول على التصاريح والتراخيص والتي كثيرًا ما تجهض مبادرات بعض الشباب.

وهناك مشكلات نوعية تختلف من بلد إلى بلد فيما يخص قضايا تشغيل الشباب على سبيل المثال فواقع الاحتلال في فلسطين وندرة فرص العمل تدفع الشباب الفلسطيني للجوء إلى أسواق العمل خارج البلاد العربية كما أن الاجتياحات والحواجز الأمنية تحول دون عمل المرأة، وفى العراق نجد أن واقع الاقتتال الداخلي ووجود قوات الاحتلال وعدم الاستقرار السياسي يلقى بظل الأزمة الشاملة على الشباب الذي أصبح يعانى من حالة من اليأس من إمكانية خروج البلاد من أزمتها وبالتالي توقف قدرته على الإبداع والعمل. وهناك الإطار القانوني الحاكم للمشروعات الصغيرة، خاصة الذي يرتبط بعملية التمويل وما يفرضه من مخاطر تدفع الكثير من الشباب للإحجام عن المبادرة بتأسيس مشروعاتهم خشية الفشل والتعرض للسجن. وغياب الدور الريادي لرجال الأعمال، الذي يقدم الدعم والمساندة الفنية لمشروعات الشباب الصغيرة ومتناهية الصغر. وغياب

أي مؤسسات يمكن أن تلعب دور الوسيط بين رجال الأعمال الراغبين في القيام بهذا الدور والشباب الراغب في بدء مشروعه الخاص.

هذا فضلاً عن عدم وجود مؤسسة إقليمية عربية تشجع الشباب على العمل الحر وبناء مشروعاته الصغيرة وتوفير الاستثمارات اللازمة لهذه المشروعات خاصة في مجال التصنيع والتسويق والتدريب. بالإضافة إلى عدم الاهتمام بتوجيه جزء من أموال الخصخصة أو بيع مشروعات القطاع العام التي ينتج عنها توفير أعداد كبيرة من العاملين لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وهو ما يفاقم من مشكلة البطالة، وضعف المخصصات المالية وموارد مراكز الأبحاث والدراسات. يضاف إلى ذلك عدم اهتمام الإعلام بنشر ثقافة وفكر العمل الحر وعرض قصص النجاح وإذكاء روح المنافسة بين الشباب للانخراط في هذا المجال. وكذلك عدم متابعة تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمرات والندوات التي تخصص لهذا الغرض، وأخيرًا عدم إتاحة الفرص لمنظمات المجتمع المدني التي تهتم بتدريب الشباب وتمكينهم من مهارات سوق العمل بالعمل داخل الجامعات، رغم نجاح نموذج جمعية جيل المستقبل في هذا المجال داخل جامعة القاهرة.

أهمية المشروعات الصغيرة ومشكلاتها وخصائصها

ربما كان من المفيد في البداية توضيح الخصائص التي تميز المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات المتوسطة أو الكبيرة، وهو ما يلقي الضوء على المقصود بهذه المشروعات وتعريفها، ويمهد لبيان أهميتها، والتوقف عند المشكلات والتحديات التي تواجهها.

وتعتبر المشروعات الصغيرة هي تلك المشروعات التي تتميز بمحدودية رأس المال المستثمر والعمالة المستخدمة بهدف تحقيق عائد اقتصادي لصاحب المشروع وفرصة أو فرص عمل وعائد اجتماعي يعود بالنفع على المجتمع المقام فيه المشروع.

ومجمل المشروعات الصغيرة المقامة بالمجتمع تحدد حجم قطاع المشروعات الصغيرة به وتظهر أهمية ودور المشروعات الصغيرة ووزنها النسبي في هيكل الاقتصاد الوطني ومدى الحاجة إلى تنميتها على المستويين المحلي والقومي. ويتميز المشروع الصغير بخصائص معينة من أهمها محدودية

العمالة، فهي لا تزيد عن ٥٠ فردًا، وهو ما يميزه عن المشروع المتوسط الذي تصل العمالة به إلى ٢٥٠ فردًا، وعن المشروع الكبير الذي تزيد فيه العمالة عن ٢٥٠ فردًا، ويتميز قطاع المشروعات الصغيرة بالتنوع من حيث الأنشطة، فهو يجمع كافة الأنشطة الاقتصادية الصغيرة،كما أنه يتميز بالانتشار في كافة المحافظات لخدمة الأفراد والمجتمعات المحلية وتوفير الخدمات والاحتياجات وفرص العمل. وتعرف المنشأة الصغيرة في مصر على أنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطًا اقتصاديًّا إنتاجيًّا أو تجاريًّا أو صناعيًّا أو خدميًّا... إلخ ولا يتجاوز رأسمالها المدفوع مليون جنيه، ولا تزيد العمالة بها عن خمسين عاملاً، وهذا التعريف يشمل أيضا المنشاة متناهية الصغر التي يقل رأسمالها عن ٥٠ ألف جنيه، كما يعرف المشروع الخاص من خلال هدفه وما يسعى إليه من توفير عمل خاص لصاحبه يبتعد به عن العمل الحكومي أو العمل بالقطاع العام أو العمل بالقطاع الخاص، وهو بهذا يخلق فرصة عمل حقيقية أو أكثر ودخلاً مناسبًا.

يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة أحد أهم القطاعات لاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول المتقدمة والنامية على السواء، وهي القوة الدافعة وراء النمو الاقتصادي القومي، بالإضافة إلى أن له القدرة على التطوير والتغير مع متطلبات السوق والعملاء كما يعتبر الآلية الأكثر فاعلية في التنمية الاقتصادية والصناعية وكذلك للتصدير. وتعتبر المشروعات الصغيرة المدخل العملي والمناسب للتعاون الاقتصادي الإقليمي وآلية لتأسيس المشروعات المشتركة بين المشروعات الكبيرة والمتوسطة، حيث تتوفر السياسات والحوافز لتشجيع وتوجيه وتنشيط الاستثمار في المشروعات الصناعية الصغيرة. كما أنه يمكن استخدامها في إعادة هيكلة قوة العمل وتوجيهها إلى المشروعات الإنتاجية والخدمية المباشرة، وتساهم أيضًا في رفع بعض العبء عن الحكومات والجهات المعنية حول قضية التشغيل، حيث تفتح مجالات العمل الحر، وتخلق فرص العمل المنتج، وهو ما يساهم في الحد من مشكلة البطالة بكافة صورها.كما تعد المشروعات الصغيرة أحد أهم الحلول لاستيعاب العمالة نصف الماهرة أو غير الماهرة حيث توفر الكثير من فرص العمل المتاحة بسوق العمل وبأقل تكلفة ممكنة، سواء لأصحاب القدرات والمهارات أم للعمالة نصف الماهرة وحتى غير الماهرة.

وهى بهذا تسهم بشكل مباشر في تنمية الموارد البشرية ، وبناء قدرات الشباب من خلال المعايشة والاحتضان والتدريب العملي وتنمية وصقل المهارات،كما تساعد على نشر فكر وثقافة

العمل الحر وتنمية الفكر الريادي ومفهوم التشغيل الذاتي والقدرة التنافسية. كما تساهم المشروعات الصغيرة في الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة والاعتماد على القوى البشرية الماهرة أو الحرفية، وتغطي كافة أنشطة الاقتصاد القومي الرئيسية من أنشطة صناعية وزراعية وتجارية وخدمية وترفيهية وسياحية وتشمل كذلك كافة مجالات أنشطتها الرئيسية والفرعية، وتساهم في تنمية وتحديث منظومة خدمات الأعمال من خلال مراكز تنمية الأعمال أو الجهات الممثلة لمقدمي الخدمات الفنية للأعمال التي تعرف باسم خدمات الدعم الفني.

ومما هو جدير بالذكر ضرورة التأكيد على مرونة وتنوع المشروعات الصغيرة من منطقة إلى منطقة، حيث تتركز المشروعات الخدمية والتجارية البسيطة في الأماكن السكنية، وتتركز المشروعات الصناعية والخدمية والتجارية في الأماكن الصناعية وتتركز المشروعات السياحية والتجارية والخدمية والترفيهية في الأماكن السياحية وتتركز المشروعات التجارية في المناطق التجارية. ويطلق على هذه التجمعات والأسواق مناطق تجمعات المشروعات، ويتم حاليًّا في مصر تشجيع إقامة التجمعات الجديدة، حيث إن التجمعات القديمة أصبحت مكدسة ومشبعة بالأنشطة، وهذه التجمعات الجديدة تؤدي إلى تنمية المشروعات الجديدة وفتح الأسواق والتسهيل على العملاء، حيث وجد أن إمكانية وعناصر نجاح المشروع الصغير أعلى في التجمعات المتشابهة عنه لو أقيم منفردًا بعيدًا عن هذه التجمعات، بحيث تكون أسواقًا تحقق التكامل في الخدمات والمنتجات وتستقبل جمهور العملاء بسهولة ويسر.

وتشكل السمات السابقة أهم نقاط قوة المشروعات الصغيرة، من حيث أنها تحتوي على تعدد وتنوع هائل في مجالات النشاط الاقتصادي، والانتشار الجغرافي، وارتباط قطاع المشروعات الصغيرة بالمواطنين مباشرة، وتوفر الميزات النسبية والتنافسية لعدد من المجالات، وتوفر التجمعات الطبيعية والمواد الخام والعمالة المدربة، وتوفر وتنوع القوي البشرية من العمالة الفنية والخريجين، وارتباطها بالقطاعات الاقتصادية السيادية للدولة.

التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة

رغم أهمية المشروعات الصغيرة فإنها تعاني من العديد من نقاط الضعف والمشكلات والتحديات، التي يمكن أن تؤثر على المشروع الصغير في حالة عدم الالتفات إلى حلها والتعامل الصحيح معها ومن بين نقاط الضعف نجد المشاكل الإدارية التي ترتبط بإدارة المشروع وكفاءة الإدارة، من حيث التخطيط والتنظيم والمراقبة وشئون العاملين وتحسين بيئة العمل والتطوير، كما تشمل هذه المشاكل ما يتعلق بالبيئة والقانون والمحاسبة والتأمينات والضرائب ومشاكل العمالة والالتزامات المالية على المشروع، وتوفير العمالة والقوي والأيدي العاملة الماهرة والمناسبة، والقدرة على الاحتفاظ بها وتطويرها وتوفير المعلومات للإدارة وتنفيذ الإجراءات المطلوبة سواء القانونية أو الإجرائية أو التشريعية اللازمة للمشروع.

كذلك نجد المشاكل المالية التي تتضمن مشاكل المشروعات الجديدة، التي تتعلق بعدم توفر التمويل اللازم والكافي لإقامة المشروع طبقا لدراسات الجدوى وتمويل التجهيزات والمعدات والدورة النقدية الأولي وعدم توفر السيولة لشراء المواد الخام أو دفع المقدمات والتأمينات اللازمة لمشروعات معينة مثل الامتياز التجاري والوكالات التجارية وعدم توفر الضمانات، وكذلك مشاكل تمويل قطع غيار المعدات وتحديثها وتمويل التحديث والتطوير للنظم وتمويل التدريب وبناء وصقل المهارات والدعاية والإعلان وغيرها، ومشاكل التقييم المالي للمشروعات سواء للبيع أم في حالات الانضمام والدمج والشراكة بين المشروعات والشركات والمؤسسات المختلفة.

وهناك المشاكل الفنية التي ترتبط بالإنتاج وتقديم الخدمات والجودة والتدريب والعمالة والخامات والأعطال لخطوط الإنتاج ونظم الإنتاج والآليات والطرق المستخدمة والمقاييس المستعملة والصيانة وتوفر قطع الغيار والفنيين والمعدات والآلات وطرق الإنتاج وتقليل التكلفة وتحسين الجودة والمواصفات والقدرة التنافسية للمنتجات والخدمات وخدمة ما بعد البيع وغيرها. وكذلك المشاكل التسويقية وتتضمن مشاكل نقص المعلومات عن الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، ومشاكل تخطيط الإنتاج والتسويق والمبيعات ومهارات الاتصال وفن البيع ومهارات التفاوض واستمرارية المشروع وتقدم الخدمات وتطوير المنتجات لتحقيق متطلبات العملاء وتحقيق النتائج المستهدفة.

هذا وتعتبر المشكلات السابق الإشارة إليها من أهم التحديات التي تقابلها المشروعات الصغيرة وخاصة أن هناك نسبة كبيرة من هذه المشروعات لا تقوم على أسس اقتصادية سليمة، أو أنها لا تدار بالأسس الإدارية الفعالة، أو تفتقر إلى التعاون والتكامل مع بعضها، أو كونها وحدات فردية منفصلة لا تتطلع إلى التوسع والنمو، ويعاني من انعدام معظمها كذلك أو ضعف البحوث والدراسات والابتكار وعدم توفر القدرة على التدريب وصقل المهارات، وانعدام أو ضعف الرغبة والقدرة على التحسين المستمر، وتدني مستويات الإنتاج والجودة مقارنة بالقياسية والعالمية.

ومن التحديات الأخرى التي تواجه المشروعات الصغيرة سواء الجديدة أو القائمة فمعظمها ينبع من خصائصها وطبيعتها ومن بينها تأثير التكنولوجيا على المنتجات والخدمات وضرورة توفير البدائل ومشكلة تشبع الأسواق بالمنتجات والخدمات المتشابهة، وتعاني بعض المشروعات الجديدة من الفشل خاصة في السنوات الخمس الأولى بسبب تواضع القدرة التنافسية وعدم التطوير لانتهاء العمر الاقتصادي للمشروع، وغيرها من المشاكل العامة الأخرى التي سبق الإشارة إلى بعضها.

هذا بالإضافة إلى أن المشروع الصغير الجديد هو بالضرورة تجربة جديدة والغالبية العظمى منها تتم بأسلوب تجريبي وتعاني مما تعاني منه كل المشروعات الجديدة من ضعف التسويق والمبيعات، دون إدراك بأن المشروعات الجديدة تمر بمراحل يحتاج كل منها إلى أسلوب مختلف يجب اتباعه، وإن مراحل إنشاء واستقرار المشروع تستغرق وقتًا طويلاً حتى مرحلة النمو وتحقيق الربحية، وهو ما يجعله بحاجة إلى قدرة مالية للصمود، ولذلك فإن المشروعات الصغيرة الجديدة تحتاج إلى الرعاية والمساعدة الفنية التي تناسبها خاصة في السنوات الأولى لتحقيق أهدافها.

ومن المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة الجديدة عدم وجود احتياج لمنتجاتها أو خدماتها، وهو ما يحدث نتيجة عدم إتباع مبدأ دراسة السوق أولاً ثم الإنتاج، وعدم توفر خصائص الريادة والفكر التجاري لنسبة كبيرة من رواد وأصحاب المشروعات الصغيرة، وعدم توفر التخطيط من البداية للنمو وعدم التخطيط منذ البداية لاستراتيجية التطوير، فقد وجد أنه من المستحيل أن يظل المشروع غير الناجح مستمرًا في الاحتفاظ بتنافسيته بدون تخطيط للنمو والنجاح وبدون معرفة نقاط القوة للمشروع وتقييم الخدمات على أساس القيمة المضافة وليس التكلفة، وبدون القدرة على

المحافظة على التدفقات المالية والسيولة، وبدون حصول المديرين التنفيذيين (أو أصحاب) المشروع على الخدمات الفنية والمهنية لتنمية الأعمال والتي تدعمها الجودة والثقة في إدارة المشروع بكفاءة وفاعلية وحتى لا تعجز المشروعات في الاستمرار.

ويرجع فشل المشروع إلى عدم وجود خبرة أو معرفة بأساسيات المشروع، أو توفر القدرة على إدارة المشروع وحل مشاكله، وعدم التفرغ والتواجد أو المتابعة اليومية، أو توفر القدرة المالية الكافية أو نقص السيولة، وعدم توفر القدرة على المنافسة لتلبية احتياجات العملاء، أو توفر القدرة على النمو أو التحسين والتطوير.

هذا وبالرغم من كل المعوقات السابق الإشارة إليها تشكل عناصر تهديد حقيقية أمام نمو وتطور المشروعات الصغيرة يوجد العديد من الفرص المتاحة والداعمة لنمو المشروعات الصغيرة، ومن أهمها زيادة حجم الاستثمار للتمويل من المؤسسات المالية، وتوفر برامج تنموية وتدريبية من جهات محلية ودولية، وتوفر برامج تحديث الصناعة وبناء القدرة التنافسية، وتوفر آليات الامتياز التجاري الفرانشيز المحلي والعالمي، وتوفر أماكن إقامة المشروعات بالمحافظات المختلفة، والميزات الموجودة بالنسبية لمجالات السياحة والزراعة والصناعة.

الخبرات العربية في دعم المشروعات الصغيرة وتشجيع الشباب على العمل الحر

يستعرض هذا الجزء المقترحات التي تقدم بها الشباب على امتداد جلسات المؤتمر التي لم تكن مجرد اقتراحات نظرية، بل كانت تستند إلى خبرات وتجارب ميدانية ناجحة بعضها تدعمه الدولة وبعضها الآخر يقف وراءه منظمات المجتمع المدني، وكان من أبرز تلك التجارب التجربة المصرية التي تتضمن استراتيجية قومية لدعم المشروعات الصغيرة وتشجيع الشباب على العمل الحر، وتعتمد هذه الاستراتيجية على تحقيق الدور المرتقب لقطاع المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والتشغيل ومكافحة الفقر وبناء مجتمع الأعمال والتنمية الاجتماعية، وذلك عبر تنمية هذا القطاع على أسس علمية، وتحسين المنتجات والخدمات التي يقدمها، وبناء القدرة التنافسية لوحداته الإنتاجية والخدمية، والتوسع والانتشار في المشروعات الصغيرة لتلبية احتياجات الأسواق

المحلية، وتكثيف وتفعيل أدوار الجهات المعنية والوزارات والإدارات التنفيذية المختلفة في تنمية هذا القطاع، وتعدد الاستراتيجيات التنفيذية الواجب اتباعها على مستويات مختلفة.

الصندوق الاجتماعي للتنمية

ويعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المسئولة عن تنمية المشروعات الصغيرة في مصر بالتعاون مع كافة الجهات المحلية والدولية، حيث يعمل على التخطيط والتنسيق والترويج لهذه المشروعات وتوفير الخدمات المالية وغير المالية التي تحتاجها، ويضم الصندوق الاجتماعي للتنمية جهازًا إداريًّا مركزيًّا وهو جهاز تنمية المشروعات الصغيرة، ينفذ مهامه واختصاصاته وينفذ سياساته، من خلال مكاتب إقليمية تقوم على تنمية الأعمال وتقديم الخدمات القروض.

ويساعد الصندوق الاجتماعي للتنمية في تكامل منظومة التنمية مجموعتان من الشركاء هما الجهات اللامركزية في تقديم خدمات الدعم مثل المكاتب الحكومية بالمحافظات والمراكز التمويلية ووحدات تنمية الأعمال، والجهات المركزية في تقديم خدمات الدعم مثل الوزارات والهيئات والجهات المختلفة التي تقدم خدمات التمويل والتسويق والتكنولوجيا والإنتاج والهيئات الداعمة.

ويتم تنمية الأعمال من خلال تشجيع المبادرة على خلق مجتمع أعمال عبر عدة مستويات تشمل التوعية والتحفيز للأفراد من خلال نشر ثقافة وفكر العمل الحر بين الشباب، وتوفير النماذج للمشروعات، وتذليل الصعوبات التي تتسبب في فشل المشروعات.

كذلك يعمل الصندوق الاجتماعي على تطوير مستوى البنية التحتية وبيئة الأعمال عن طريق تنظيم التراخيص والتيسيرات للمشروعات الجديدة، واستخدام قواعد البيانات الإليكترونية للمشروعات، وتوفير التمويل من خلال المكاتب الإقليمية ومراكز الإقراض وكذلك توفير التمويل من خلال البنوك والجمعيات الأهلية. وفي نفس الوقت بناء القدرات للمشروعات على الإدارة والإنتاج والمبادرة من خلال توفير آليات الاحتضان لبناء القدرة الإنتاجية والجودة، ودعم بناء القدرة على الابتكار والتطوير، وصقل المهارات للعمالة وبناء القدرة على التحسين، وبناء القدرة على الاستمرارية. بالإضافة إلى توفير الفرص والقدرة التنافسية عبر استكمال القدرة التنافسية

للمشروعات، وتوفير آليات التعاون والمشاركة للمشروعات، وتوفير الفرص التسويقية والمشاركة بالمعارض.

وفي إطار هذه الاستراتيجية التي يعمل من خلالها الصندوق الاجتماعي للتنمية يتم نشر فكر وثقافة العمل الحر من خلال الكليات والمعاهد وشبكة التعليم الأكاديمي والتدريب من خلال الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة والمدارس الفنية والهيئات العامة والخاصة وهي تمثل القوى الدافعة والمحركة للمجتمع، وذلك إلى جانب وضع آليات التعاون على المستوى الدولي لتنمية المشروعات الصغيرة وزيادة قدرتها على التصدير عبر توفير وخلق فرص الاتصال والتعارف والشراكة طويلة الأجل، والتشبيك بين المشروعات المصرية والمشروعات في الدول الأخرى، وإنشاء نقاط اتصال دولية للمعلومات والاتصال والتشبيك، والسعي للتوفيق بين المشروعات المصرية ومثيلاتها في الدول الخارجية، وكذلك إتاحة الفرص للاشتراك في المعارض العربية والإقليمية والدولية.

وتمت ترجمة هذه الرؤية على أرض الواقع في صورة إجراءات داعمة للمشروعات الصغيرة ومن أبرزها تأسيس مجمعات خدمات المنشآت الصغيرة حيث تم إنشاء وتجربة تسع وحدات خدمات للمنشآت الصغيرة بالإضافة إلى مكتب القرية الذكية، لإصدار التراخيص، ويجري كذلك تأسيس صناديق للتمويل والتي يشارك الصندوق الاجتماعي في تمويلها وإدارتها، بالإضافة إلى إنشاء لجان فض المنازعات والتي يعتبرها الصندوق نموذجا رائدا للتعميم، وتيسير الحصول على المشتريات الحكومية حيث وقع الصندوق الاجتماعي مع محافظ القليوبية أول عقد تعاون لتيسير حصول المشروعات الصغيرة في القليوبية وباقي المحافظات على حصتهم من المشتريات الحكومية، وتوفير الأراضي للمشروعات الصغيرة حيث تم عمل آلية للإعلام عن المساحات المتاحة للاستعمال في وحدات التسجيل وحضور ممثلين عن هيئات الأراضي، وتوفير التأمين على المخاطر حيث تقوم الجمعية المصرية للتامين التعاوني بالتأمين على قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، وتبسيط شروط التمويل وتمويل كافة الأنشطة، ويجري حاليًا التوسع في الخدمات المالية والإقراض المباشر والخدمات غير المالية واستقطاب التمويل والوصول إلى شركاء جدد في التنمية، ومراجعة سياسات الائتمان للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وآليات الإقراض المباشر، وتقديم الخدمات غير المالية

مثل توفير المعارض الدائمة، والتوسع في الترويج لبرامج نشر فكر وثقافة العمل الحر مع الكليات بالجامعات المختلفة والمعاهد ومراكز الشباب ونوادي التكنولوجيا ومراكز النيل للإعلام والجمعيات الأهلية الناجحة وتشبيكها، والتخطيط لإعداد إستراتيجية قومية لتنمية المشروعات الصغيرة المصرية وخريطة بتجمعاتها لتنميتها من خلال التركيز على الأماكن ذات التوسع العالية واتباع سياسات تنموية محددة لتوفير فرص عمل ودخول للأفراد وتنمية الاقتصاد القومي، والتنسيق مع كافة الوزارات المعنية التي تعمل مع الصندوق الاجتماعي ومكاتبه.

وقد نجحت هذه الإجراءات في الصندوق الاجتماعي في زيادة وانتشار إعداد المشروعات الصغيرة بدرجة كبيرة حتى وصلت في عام ٢٠٠٦ فقط إلى ١٩٧١٦ مشروعًا، حصلت على قروض من الصندوق الاجتماعي بلغت قيمتها الإجمالية ٧١٧٩٣١٠٠٠ جنيهًا، استطاعت أن توفر عمالة وصل عددها إلى ٨٤٨٤٥ عاملاً وعاملة تتنوع بين فرص العمل الدائمة وهي توفر فرصًا للتشغيل في مكان المشروع أو المنشأة، وتكون مستمرة طوال عمر المشروع. وفرص العمل المؤقتة وهى توفر فرصًا للتشغيل في مكان المشروع أو المنشأة، لأداء مهمة أو نشاط معين في فترة زمنية، وغير مرتبطة باستمرارية المشروع.

وتعد فرص العمل المباشرة فرصًا للتشغيل المرتبط بالهيكل التنظيمي الدائم للمشروع أو المنشأة، وفرص العمل غير المباشرة تعد فرص التشغيل المرتبطة بأنشطة ومهام المشروع أو المنشأة وغير مرتبطة بالهيكل التنظيمي الدائم له. وفرص العمل المحققة وهي فرص التشغيل الخاصة بالمشروع والمنشأة ويشغلها الشخص المؤهل والمناسب بالمؤهلات المطلوبة لأداء مهمة أو نشاط بعينة ومرتبطة باستمرارية المشروع أو المنشأة. كما أن فرص العمل المتاحة و هي فرص التشغيل الشاغرة في المشروع أو المنشأة مع عدم توفر الشخص المؤهل أو المناسب بالمؤهلات المطلوبة لأداء مهمة أو نشاط بعينه، ومرتبطة باستمرارية المشروع أو المنشأة. وفرص العمل الكامنة وهي فرص العمل التي تتوفر أو تظهر الحاجة إليها في المشروع أو المنشأة بعد فترة من التشغيل للمشروع لأداء مهمة أو نشاط بعينه، ومرتبطة باستمرارية المشروع أو المنشأة، وأخيرًا فرص العمل المرتقبة وهى الفرص المستقبلية للتشغيل في المشروع أو المنشأة لها احتياج في مراحل مخططة مستقبلية لعمل المشروع وتطويره لأداء مهمة أو نشاط بعينة ومرتبطة باستمرارية المشروع أو المنشأة.

تجارب مصرية أخرى

وفي مصر توجد تجربة الجمعية المصرية للتنمية والعلوم التي قدمت تجربة ناجحة لتشغيل عدد من شباب الخريجين في محافظة الدقهلية عن طريق تأهيلهم لتعليم الأميين من خلال برامج تدريبية متخصصة تساعدهم على كيفية التعامل مع الكبار وحل مشكلاتهم التعليمية انتهت بافتتاح عشرين فصلاً لتعليم الأميين، وقد تم تمويل مكافآت هؤلاء الشباب عند عملهم كمدرسين من خلال رجال الأعمال، وتم في إطار هذا المشروع محو أمية ألف دارس ودارسة على امتداد سنتين، وقد استكمل مشروع تعليم الأميين بتوفير برامج تأهيل حرفي تحسن من فرصهم في سوق العمل.

وهناك تجربة مشروع تنمية الفكر الاقتصادي والتنموي للمرأة، التي بدأت بتدريب حوالي ٥٥ سيدة أمية على مهارات القراءة والكتابة بهدف محو أميتهن، ثم تدريبهن حرفيا في برامج متخصصة، ثم تحولهن بعد ذلك للإنتاج على المهن أو الحرف التي تم تدريبهن عليها.

أما تجربة جمعية الشبان المسلمين بمصر فقد استهدفت تسويق الثقافة والمهارات التكنولوجية التي تساعد على تحسين شروط الالتحاق بسوق العمل، وقد تمت من خلال مراكز الجمعية على مستوى الجمهورية باستهداف مجموعات من طلاب الجامعة والمرحلة الثانوية والإعدادية وتدريبهم على استخدام برنامج مايكروسوفت أوفيس، ثم مهارات البرمجة، وقد بدأت مجموعات منهم بالفعل في بدء مشروعات صغيرة تستخدم فيها مهارتها في الحاسب الآلي.

وفى تجربة مؤسسة نور للتنمية البشرية بمصر التي تمت بالتعاون مع جمعية صناع الحياة وجمعيات تنموية أخرى، وكذلك أكاديمية السادات للعلوم الإدارية التي حملت اسم مشروع بريق الحياة، فقد استهدفت تحسين فرص ومهارات الشباب للالتحاق بسوق العمل لمواجهة مشكلة البطالة، وذلك من خلال إعداد حزمة من البرامج المتكاملة التي تستهدف تعريف الشباب بثقافة العمل الحر.

وهناك تجربة الجمعية المصرية للتعليم والتنمية بأسوان لربط التعليم بالتنمية، عبر تحديد طبيعة الأنشطة الإنتاجية التي يمكن أن تستوعب العمالة في المجتمع، وتصميم برامج التعليم والتدريب للتأهيل على المهارات اللازمة لها، وقد تم تنفيذ التجربة في محافظة أسوان، حيث وجد من خلال البحث والدراسة المسحية أن هناك ثلاثة أنشطة اقتصادية رئيسية بالمحافظة وهى الزراعة -خاصة قصب السكر- وصيد

الأسماك لوجود النيل وبحيرة ناصر، وكذلك السياحة لوجود الآثار والمعابد الفرعونية، وتم تصميم برامج تدريب وتعليم وتأهيل في هذه المجالات لطلاب المدارس الثانوية الفنية التي استطاعت أن تخرج الفني الزراعي القادر على استخدام وتصنيع وتطوير الآليات الزراعية والأعلاف وغيرها من الأنشطة المرتبطة بزراعة وتصنيع قصب السكر، وكذلك تصنيع وصيانة المراكب والشباك للعاملين في مجال الصيد، وقد ساعدت هذه البرامج على إيجاد العديد من فرص العمل لشباب أسوان الذي أصبح متاحًا له الإقامة في محافظته بدلاً من هجرتها بحثًا عن فرصة عمل.

ولم تقف جهود التجربة والمبادرات المصرية الأخرى التي ينفذها الصندوق الاجتماعي أو منظمات المجتمع المدني عند هذه الحدود، بل هناك سياسة عامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتضح معالمها في ميثاق مؤتمر كازرتا لليورو–شرق أوسطية Euro-Mediterranean Charter للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي تم توقعيه بين الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبي، وينص على العديد من النقاط الأساسية في هذا المجال مثل تبسيط إجراءات استخراج التراخيص، والتدريب والتعليم لرواد الأعمال، وبناء القدرات والمهارات الفنية، وسهولة وصول رواد الأعمال إلى التمويل، وسهولة وصول المشروعات للأسواق، وشركات المشروعات الابتكارية، وتقوية دور جمعيات رجال الأعمال، وجودة خدمات تنمية ودعم الأعمال، وتقوية الشراكات والشركات اليورو–شرق أوسطية، وتوفير المعلومات اللازمة والحصول عليها بسهولة.

التجارب والخبرات الدولية والعربية

ومن بلاد المغرب العربي وفي الجزائر توجد تجربة تسعى إلى إعادة تأهيل الشباب الذي تعرض للسجن ، واستهدفت فئة الشباب الذين تعرضوا لأسباب مختلفة لمحنة السجن، وعملت على إعادة تأهيلهم للحياة الطبيعية حتى لا يعودوا للجريمة مرة أخرى عبر توفير فرص عمل مناسبة لهم تساعد على إدماجهم في المجتمع، خاصة وأنهم يعانون من ظروف شديدة الصعوبة تحول دون التحاقهم بفرص العمل المناسبة خاصة في الحكومة وكذلك القطاع الخاص ولذلك استهدف المشروع تمكينهم من ثقافة ومهارات العمل الحر التي تساعد كل منهم على أن يبدأ بنفسه مشروعه الخاص والصغير

الذي يحل مشكلته في العمل والحياة بالإضافة لما يشكله من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وقد لقي هذا المشروع صدىً طيبًا ونجاحًا وإقبالاً كبيرًا على الالتحاق به.

وفي المغرب توجد تجربة إعلامية استهدفت نشر ثقافة العمل الحر ودعم عملية تبادل خبرات الشباب ومبادراتهم في هذا المجال من خلال تنظيم مسابقة على مستوى المغرب من خلال التلفزيون هدفها عرض أفضل التجارب الشبابية في هذا المجال لكي يراها من خلال العروض كل المغاربة، مع العلم أن روح المنافسة والمناخ الذي تتم فيه كل عام يكسبها جماهيرية كبيرة وإقبالاً على متابعة ما تقدمه من خبرات للمشروعات الناجحة.

ومن بلاد المشرق العربي ودول الخليج وفي سلطنة عمان كانت تجربة مشروع « سند» تقوم على تشجيع الشباب العماني على بدء مشروعه الخاص وعمله الحر خاصة للشباب الذي لم يجد عملاً حكوميًّا أو حصل على الثانوية العامة ولم يلتحق بالجامعة، بشرط أن يعتمد إنتاج المشروع على خامات ومواد أولية عمانية بنسبة ١٠٠٪ وأن يكون كل العاملين به عمانيين.

وفي العراق يوجد العديد من المبادرات التي تقوم بها تجارب جمعية الآمال العراقية التي استهدفت مواجهة مشكلة البطالة ورفع معدلات التشغيل مثل مشروع موجه للنساء المطلقات أو المعيلات لأسرهن بتأهيلهن للعمل في مجال السكرتارية، ومشروع آخر للفتيان والمراهقين بين ١٣-١٧ سنة يحمل اسم مشروع «داعية السلام» ويستهدف نشر ثقافة العمل الحر ومهارته بين تلك الفئة من الشباب حتى لا يتحولوا لأدوات في ممارسة أشكال العنف المختلفة التي يعاني منها الآن المجتمع العراقي حيث يدرب كل منهم للقيام بدورة كداعية للسلام والتسامح في منطقته بجانب تأهيله لكي يبدأ مشروعه الصغير ومساعدته في الوصول لمصادر التمويل.

وفي الإمارات توجد تجربة مؤسسة محمد بن راشد حيث تقوم المؤسسة بتمويل مشروعات الشباب وتمنحهم فترة سماح طويلة تصل لأربع سنوات تسترد بعدها القروض الممنوحة لهم.

ويوجد في السعودية تجربة صندوق المعونة الذي يقوم بتقديم الدعم للشباب الراغب في تنفيذ مشروع ويساعده في عمل دراسة جدوى للمشروع على أن يقوم الشباب بسداد الأموال بعد استقرار المشروع ونجاحه.

وتشير المبادرات السابق الإشارة إليها وغيرها إلى أن المشروعات الصغيرة أصبحت تشكل طرفًا فاعلاً وأساسيًّا في عملية التنمية خاصة من حيث حشد الموارد وتوزيعها على مختلف الأنشطة الإنتاجية ومن خلال تعاون المنشآت الصغيرة مع المنشآت الكبيرة وما توفره من فرص للتشغيل كما أنها أصبحت قوة محركة للتبادلات التجارية ذات الصلة، وقد أقرت الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بالمساهمات التي تقدمها المنشآت الصغيرة للاقتصاد وتم الإقرار بالدور الرئيسي الذي تستطيع المنشآت الصغيرة أن تقوم به من خلال تأمين فرص أكبر مدرة للدخل ولتوليد الثروات وتعزيز الاستخدام الكامل والمنتج لقوة العمل والذي يتم اختياره بحرية، وزيادة المشاركة الاقتصادية لبعض الفئات الخاصة والمحرومة، وتدريب الموارد البشرية وتطويرها، وتعزيز العلاقات الجيدة بين أصحاب العمل والعمال وتحسين نوعية العمل وظروفه التي قد تسهم في تحسين نوعية الحياة وتسمح لأعداد كبيرة من الناس للتمتع بالحماية الاجتماعية، فضلاً عن تمكين النمو الاقتصادي المستدام والقدرة على التفاعل بمرونة مع المتغيرات، وزيادة المدخرات والاستثمارات المحلية، وإحلال التوازن بين التنمية الإقليمية والمحلية، وتحقيق الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية، وتحفيز الابتكار وروح المبادرة والتطوير التكنولوجي والأبحاث.

مقترحات تشجيع نشر ثقافة العمل الحر وإقامة المشروعات الصغيرة

يعكس هذا الجزء حوارات الشباب حول ضرورة تشجيع ثقافة العمل الحر وإقامة المشروعات الصغيرة كمخرج متاح لمواجهة مشكلة البطالة والتحولات الاقتصادية التي قلصت إلى حد كبير من دور الدولة كرب عمل أساسي في المجتمع ومن ثَمَّ تضاءلت قدرتها على توظيف الداخلين الجدد لسوق العمل ويرى الشباب في هذا الإطار ضرورة الدعوة للتعاون بين منظمات المجتمع المدني التي تهتم بقضايا تشغيل الشباب والمؤسسات والأجهزة الحكومية التي تعنى بقضايا الشباب بوجه عام، والتي يجب أن تيسر لهذه المنظمات الوصول إلى الشباب والتعامل معه إلى جانب ما يجب أن تقدمه من دعم مادي وعيني حتى تتمكن منظمات المجتمع المدني من تنفيذ برامجها، ويكتسب هذا الدور لمنظمات المجتمع المدني أهمية خاصة في بعض الدول وخاصة بالنسبة لتمكين

الشباب أثناء دراستهم من تعلم بعض المهارات المهنية التي تساعد على بدء مشروعات خاصة سواء في مجال تخصصهم أو بعيدًا عنه، وزيادة فرص احتكاك الشباب العربي مع الشباب الأوروبي والأمريكي والأسيوي للتعلم منهم والاستفادة من خبراتهم خاصة في مجال الأنشطة الاقتصادية الحرة والصغيرة، وضرورة اهتمام المؤسسات الإعلامية بتغيير الثقافة السائدة نحو العمل الحر أو المشروعات الصغيرة وكذلك العمل الحرفي، حيث مازالت الثقافة السائدة تفضل الوظيفة الحكومية رغم انخفاض دخلها تحت دعوى أنها أكثر أمانًا وضمانًا، كما أنها -كما يعتقد البعض- تضفي على شاغلها مكانة اجتماعية وكذلك ضرورة بناء آلية تساعد على تنفيذ هذه التوصيات وتفعيلها مثل توزيع توصيات ومقررات المؤتمر على الوزارات والهيئات المعنية وكذلك منظمات المجتمع المدني لتفعيل تنفيذها، أو نشر قصص النجاح لمشروعات ومبادرات الشباب الناجحة، وعمل لجنة متابعة من بعض المشاركين في المؤتمر، وتنظيم لقاءات دورية للمتابعة على المستوى الإقليمي من خلال شبكة الفيديو كونفرانس، وتأسيس جمعية افتراضية للشباب العربي على شبكة الإنترنت تكون مهمتها متابعة تنفيذ التوصيات والتنسيق بين المبادرات العربية ويمكن لها أن تصدر نشرة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية ومجموعات ضغط على الحكومات العربية لتحقيق التوصل إلى الأهداف المرجوة من انتشار ثقافة المشروعات الصغيرة والعمل الحر.

الفصل الثاني

التعليم والتدريب بين إكساب مهارات سوق العمل وتقليل فجوة المعرفة

مقـــدمة [٢]

أصبح العلم والمعرفة هما قاطرة الأمم نحو التقدم والرقي، حيث اندمجت عملية التعليم بصناعة المعرفة في عصر يشهد ثورة في الاتصالات والتقدم التكنولوجي، كما حدث تغير جوهري في أنماط التعليم وفتح آفاق جديدة في برامج التدريب والتأهيل. وتأكدت الحاجة في مجتمعاتنا العربية إلى توفيق أوضاع نظم التعليم والتدريب لمسايرة هذه الأنماط المتغيرة والانفتاح على آفاقها الجديدة، والاهتمام بالتعليم الوظيفي الذي يهدف إلى إكساب مهارات تواكب التطور النوعي في أسواق العمل، ونستطيع من خلالها المنافسة مع الدول المتحكمة في المعرفة، وجعل فرص التعليم متكافئة للجميع وخاصة أمام المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والموهوبين والنوابغ. وربما كان في ذلك مبررًا موضوعيًّا للتساؤل: ما أهمية التعليم في التقليل من فجوة المعرفة؟ وما دور التعليم في إكساب مهارات سوق العمل؟ وما أهم التجارب غير التقليدية في التعليم والتدريب في البلدان العربية؟ وهل ثمة استراتيجية وسياسيات تسهم في تنمية دور التعليم والتدريب في إكساب مهارات سوق العمل، والتمهيد لنمو مجتمع المعرفة.

---

(٢) اعتمد هذا الفصل على البيانات والمعلومات والأفكار الواردة في البحثين المرجعيين اللذين قدمهما الأستاذ الدكتور حسام بدراوي إلى ملتقى "الشباب وثقافة الإصلاح" وذلك تحت عنوان "التعلم والتدريب وإكساب المهارات"، وأيضا بحثه الآخر تحت عنوان "تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم كحق أساسي".

التعليم والتدريب ونمو مجتمع المعرفة

يتعاظم دور الدول من خلال قدرتها على مواجهة التحديات التي تفرض لمواكبة حركة العلم والمعرفة، والتي يجب أن يتأهب لها أبناء الوطن حيث أصبح العلم والمعرفة من أهم مقومات التقدم والرقي، والتي يجب امتلاكها والقدرة على إنتاجها.

ففي عصر ثورة الاتصالات والتقدم التكنولوجي اندمجت عمليه التعليم بصناعة المعرفة وهو ما أحدث تغييرًا جوهريًّا في أنماط التعلم وابتعد بها عن أشكال التلقين أو التعليم النظري المجرد، وهو ما فتح آفاق التعلم بدون حدود زمنية وجعل من برامج التدريب والتأهيل أحد أهم أشكال التعليم غير النظامي، وأعاد الاعتبار لضرورة الاهتمام بالتعليم الفني، خاصة أنه -رغم ارتفاع معدلات الإنفاق على التعليم- لم تتمكن المؤسسات التعليمية من الارتقـــاء بنوعية التعليم لمواكبة التطور النوعي في أسواق العمل، مما طرح —وبإلحاح- قضية ضرورة الاهتمام برفع مستويات المهارة الفنية والمعرفة التكنولوجية اللازمة لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للداخلين إلى سوق العمل.

ويشير واقع القوى العاملة العربية إلى وجود نسبة كبيرة من العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة وأن معظم تعليمها دون المتوسط، حيث بلغ المتوسط العام لمعدل التعليم في الدول العربية (٣ و٤) سنوات مقارنة بمتوسط معدل (١٠) سنوات للدول المتقدمة وما يزيد عن (١٢) سنة في الولايات المتحدة وكندا، وهو ما انعكس في تدنى مستوى الإنتاجية (نصف المستوى الكوري الجنوبي تقريبًا) وفي التأثيرات السلبية على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن النمو الاقتصادي مرتبط بمختلف عناصر الإنتاج ومن أهمها العناصر البشرية التي تؤثر بشكل كبير وواسع على إنتاجية العمل التي بدورها تلعب دورًا مهمًّا في تحديد قدرة الإنتاج (سلع وخدمات) على المنافسة الدولية. وإذا كان ضعف إنتاجية العمالة العربية يعود لأسباب عديدة مثل الاعتماد الكبير على القطاع العام في التوظيف والإنتـــاج لفترة زمنية طويلة، وفي قطاعات تتصف بكثافة العمالة وانخفاض الإنتاجية، فإنه يبقى الأساس في هذا التراجع إلى عدم قدرة المؤسسات الإنتاجية على مواكبة التطورات العلمية والتقنية في فنون الإنتاج ونظم الإدارة مع نقص في تأهيل وتدريب العمالة وفي تحسين بيئة العمل والأوضاع الصحية.

لهذا ليس من المغالاة التأكيد على أن ما يصيب العالم والإنسان من خسائر هو نتيجة التعليم المنقوص ونقص التأهيل والتدريب، فالتعليم الذي ننشده هو التعليم المثمر المنتج الذي يجمع بين النظرية والتطبيق والذي تتمثل فيه وحدة عضوية بين المحتوى العلمي والمحتوى الإنساني والمحتوى البيئي وبما يجمع بين المعارف والمهارات والقيم، خاصة مع بروز الدور الهام للمعرفة، حيث تسارع حجم إنتاج المعارف في الآونة الأخيرة بمعدل يفوق نظيره خلال قرون متتالية. وانعكس ذلك على أداء الدول التي استطاعت أن تلاحق هذا التطور المعرفي المتعاقب. وأوجد ذلك فجوة معرفية وتكنولوجية ورقمية بين الدول التي استوعبت المعرفة واستخدمتها وأنتجتها والدول التي لم تستطع مواكبة هذا التطور السريع، أو واكبته بشكل محدود. ويزيد من خطر هذا الموقف الاتجاه العالمي نحو الانفتاح بين المجتمعات المختلفة، والتكتلات الاقتصادية الجديدة ودخول العالم في اتفاقيات ثنائية مشتركة مما يشكل مجالاً للمنافسة على المستوى العالمي في القطاعات المختلفة.

مجتمع المعرفة والفجوة الرقمية

لهذا يظل التحدي الحقيقي أمام مجتمعاتنا العربية هو السعي لتحقيق تقدم في التوجه نحو مجتمع قوامه المعرفة، وأن تعبر مجتمعاتنا «الفجوة الرقمية» وأن تنمي مراكزها التكنولوجية، حتى تستطيع تحقيق المنافسة المتوازنة والمتكافئة بينها وبين الدول المتحكمة في المعرفة، خاصة أن المعرفة بمعناها الواسع هي هدف متحرك، وأن حدودها في توسع مستمر، ولابد من القيام بعمل مترابط ومتكامل في كافة المجالات للتصدي لفجوة المعرفة.

واعتبر تقرير اليونسكو عن التربية للقرن الحادي والعشرين أن التعليم هو الكنـز المكنون الواجب المحافظة عليه. وإذا كانت أهمية التعليم أصبحت من المسلمات فإننا نود أن نؤكد تلك الأهمية بالتذكير بأن «المدرسة» كمؤسسة نظامية منوط بها مسئولية التعليم هي أول مؤسسة تنشئها وتنشرها وتدعمها أية دولة فور استقلالها بعد إنشاء الجيش والشرطة، ذلك أن التعليم يحتل موقعا إحداثيًّا حاكمًا وفاعلاً على محوري التنمية الشاملة والأمن القومي. وفي عصر محكوم بصراع العقل وتناطح الفكر لم يعد التعليم مجرد مؤشر على تميز الدول وتمايزها فيما بينها فقط، بل أصبح عنصرًا محددًا لبقائها واستمرار كينونتها.

إن قيمة المعرفة وارتباطها بأهداف التنمية تتوقف على مدى تطبيقها بفاعلية، من خلال وضع استراتيجية تحقق استيعاب المعرفة ونشرها واستخدامها. وأن تكون المعرفة موضع اهتمام المجتمع ككل والمتخصصين في كافة المجالات. إن المعرفة تمكن الإنسان وتؤهله للتفكير والتحليل والفهم والربط بين المعطيات المختلفة لتكوين رأيه المتفرد والتعامل مع المتغيرات، والارتقاء إلى حال أفضل.

هذا الفهم لطبيعة المعرفة ونظام التعليم القائم على التمكين منها وإنتاجها يحدد وبشكل واضح طبيعة التعليم الذي تحتاجه مجتمعاتنا العربية، فنحن نتحدث هنا عن الحاجة إلى تعليم وظيفي يهدف إلى إكساب المهارات من خلال تنمية الفكر والتدريب على توظيف المعارف والمفاهيم من قبل المتعلمين في اكتساب مهارات المواطنة الذكية والعمل المنتج. التعليم موضع اهتمامنا واحتياجنا هو التعليم الذي يؤدى إلى تعلم معاصر لعلوم وآداب وفنون حديثة، بعيدًا عن المعلومات الأحادية والموضوعات الماضوية المنتهي زمنها وصلاحيتها أو تلك الآيلة للسقوط.. تعليمًا يؤدي إلى معرفة مضامينية (Know What) ومعرفة أسلوبية (Know How) أي معرفة كيفية وأساليب الحصول على المعرفة ومواقع توظيفها، ومعرفة تحليلية أي معرفة طرق التحقق من صحة وسلامة ما يمكن استقراؤه أو استدلاله بالشواهد المنطقية أو بالتجارب البحثية.. هذا بطبيعة الحال إضافة إلى المعرفة التكنولوجية بما تتضمنه من مفاهيم ومعدات وبرمجيات ومهارات استخداماتها.

التعليم والتدريب وتكافؤ الفرص

يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مبدأ عدم التمييز ويعلن أن لكل فرد الحق في التعليم، ويرى أن التمييز في التعليم هو انتهاك للحقوق المنصوص عليها في ذلك الإعلان.

ويعتبر الحق في التعليم من أهم الحقوق الإنسانية التي يمكن استثمارها من أجل بناء وتنمية مجتمع تسوده المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وهو وسيلة وأداة هامة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي المستدام لكل المجتمعات ولا يمكن أن ينـزع هذا الحق من المرأة باعتباره من أهم الأدوات لتمكين المرأة ومن أهم الحقوق التي يؤدي الاستثمار فيها إلى تغيير الواقع الاجتماعي

والثقافي السائد الذي ينظر فيه للمرأة نظرة تقليدية، وفي الوقت نفسه هو أداة تمكينية للارتقاء بوضعها والوصول بها إلى مواقع صنع القرار من أجل إحداث التغيير لصالحها.

ولقد أصدرت الأمم المتحدة القواعد الأساسية لحقوق الأشخاص المعوقين وتؤكد المادة السادسة من هذه القواعد أن «على الدول تأكيد أسس المساواة في التعليم الأساسي والثانوي والفرص التعليمية المتكافئة للأطفال والشباب والراشدين من المعوقين والعمل على دمجهم في التعليم على أن يكون المعوقون جزءًا متكاملاً من العملية التعليمية».

وكان صدور هذه القواعد من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣ تأكيدًا على ضرورة إتاحة فرص التعلم لذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم النظامي. كما دعت مبادئ وأسس وإطار عمل مؤتمر سيرليكا عام ١٩٩٤ في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص المعاقين إلى قبول جميع التلاميذ بغض النظر عن حالتهم البدنية أو الفكرية أو الوجدانية أو اللغوية في مدارس التعليم العام. كما أكد أن المدرسة الجامعة هي أنجح وسيلة لمواجهة مواقف التمييز وإيجاد مجتمع متسامح تتوافر فيه الفرص المتكافئة للجميع.

كما أن مشروع العقد العربي للمعوقين (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) قد نص في محاوره على ضرورة حصول الطفل المعوق على كافة الحقوق والخدمات بالتساوي مع أقرانه الأطفال وإزالة جميع العقبات التي تحول دون تنفيذ ذلك.

ويجب النظر إلى التلاميذ الموهوبين والنوابغ على أنهم ذوو احتياجات خاصة، مما يفرض حقوقًا واجبة على المجتمع، وأن تلبي مؤسسات التعليم والمناهج المختلفة هذه الاحتياجات، وأن تسعى إلى اكتشاف قدرات هؤلاء التلاميذ ورعايتهم وتنمية استعداداتهم وإمكاناتهم، وخاصة أن الموهوبين يتصفون بالقدرة على أداء متميز في مجال القدرات الإبداعية والفنية والقيادية أو في مجالات دراسية محددة، ويحتاجون إلى خدمات وأنشطة لا توفرها المدرسة في العادة لتنمية هذه القدرات إلى حدودها القصوى. وفي ضوء ما كشفت عنه التحليلات من فجوة للمعرفة وفجوة أخرى رقمية بين المجتمعات العربية وغيرها من أقاليم العالم المختلفة، فإن الفرصة في اللحاق بمجتمعات المعرفة لسد

فجوة المعرفة تتطلب نمطًا لإنتاج المعرفة وتوظيفها بمعدلات أسرع مما ساد في مجتمعات المعرفة الحالية، وأن تضييق هذه الفجوة الرقمية لا يحتاج إلى توافر الوسائل الفنية بقدر ما يحتاج إلى نوع من الابتكار الاجتماعي، وتوسيع نطاق فرص الإبداع بين غيرها من خيارات بشرية، الأمر الذي يتوقف على زيادة اهتمام مؤسسات التعليم والتدريب بالموهوبين والنوابغ والعمل على تشجيع إبداعاتهم وتوفير الدعم المناسب لهم.

التعليم والتدريب وإكساب مهارات سوق العمل

إذا كان التعليم يؤدى إلى اكتساب المعارف من خلال تشغيل المعلومات، فإن التدريب يعني تنمية قدرات الأفراد من حيث تكثيف المعرفة وتحديثها وتوظيفها بقصد تأهيلهم مهنيًّا للقيام بأعمال ووظائف معينة والارتقاء بمستوياتهم وخبراتهم فيما يختص بمجالات أعمالهم وتخصصاتهم التي يقومون بها أو التي يعدون لها، أو لتمكينهم من التحول إلى مهن أو تخصصات وظيفية أخرى فيما يسمى بالتدريب التحويلي. والتعليم والتدريب -سواء آنيًّا أم لاحقًا- يكونان معًا منظومة إعداد وتأهيل تكاملية وتبادلية لإعداد الفرد لأن يكون شخصًا منتجًا ومواطنًا ذكيًّا مؤهلاً لأن يعيش ويعايش مجتمعًا تنافسيًّا معولمًا لا مكان فيه لمحدود القدرات ولا متوسط المهارات بل للمواطن المتميز في قدراته ومهاراته، حيث التطورات المتسارعة.

وإذا كان التعليم والتدريب يلعبان دورًا أساسيًّا في مساعدة الأفراد لاكتساب العديد من المهارات اللازمة لسوق العمل، فإن ذلك يتوقف على مضمون برامج التعليم الذي تقدمه أنظمة ومؤسسات التعليم، وخاصة ما يتعلق منها بالمهارات المعرفية التي تتعلق بالعلوم والتطبيق والقدرات الاستنباطية، وكذلك القدرات الخاصة بتوظيف المعلومات في بيئة العمل، والقدرة على استخدام التقنيات الحديثة وتحقيق أفضل استفادة من الموارد المتاحة، بالإضافة إلى أهمية المهارات التي تتعلق بقدرات الاتصال والتفكير النقدي، والابتكار، وقدرات تقديم الحلول للمشكلات والعمل كفريق، وقدرات أخرى تتعلق بمهارات التفاوض والقيادة، التي تساعد في تحسين فرص حصول الشباب على وظائف في سوق العمل.

إن التعليم والتدريب لابد أن يسايرا معًا تطور الابتكارات وتعقد التحديات المتمثلة بأشكال التحكم والإبداع والتعاون والمشاركة، بل تسارع المتغيرات في كل مناحي الحياة، مما يتطلب توعية المتعلمين بدورهم والخيارات الجديدة للتعلم داخل وخارج المؤسسات التعليمية وتوفير فرص التدريب قبل وأثناء الخدمة، ودور المعلم والمدرب وأدوات ووسائط التعليم والتدريب ومحتواها المعرفي والمهاري والثقافي والقيمي. وهنا يجب إعطاء أولوية للمقررات البينية المتداخلة التخصص التي توفر الأسس لتكوين الثقافة العامة والمهارات العامة بما يسمح بتكوين مرونة عقلية تمكن من انتقال أثر التدريب عند الفرد ومن تدوير مهاراته للإفادة منها من مجال عمل لآخر، مع تدعيم ذلك بمزيد من التعليم اللاحق والتدريب اللازم بعيدًا عن الجدران العازلة بين المقررات والتدريبات في التخصصات المختلفة مع إبراز العوامل المشتركة وتأصيل وحدة المعرفة. وتشجيع وتوفير فرص التعليم الذاتي معرفة وتدريبًا في ضوء الانتشار الملحوظ في الوسائط التكنولوجية وإمكانات التعلم عن بعد.

ولا شك أن التعليم والتدريب يتفاعلان ويتأثران بطبيعة المجتمع المحيط، من حيث تطور محتوياتهما وأدواتهما وممارساتهما تطورًا متناسبًا مع مراحل تطور المجتمع، والمراحل في حد ذاتها ليست استاتيكية، ففي كل مرحلة هناك تغيرات تفرضها الديناميكيات التي يمر بها المجتمع اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا. ومهمة التعليم التدريب هو التجاوب مع المرحلة الجديدة من حيث تطوير وتنويع التعليم والتدريب في ضوء المهارات المستحدثة التي تتطلبها المرحلة وباستخدام الأدوات المتوائمة معها.

وترتبط ثقافة المعايير وثقافة الجودة السائدتان حاليًّا على المستوى العالمي بالتطور الكمي والنوعي لمهارات سوق العمل المعاصر، بل بمهارات المواطنة التي يتطلبها مجتمع المعلومات الذي نعيشه بما يمتلكه من تكنولوجيا متقدمة في المعلومات والاتصالات.

المهارات الأساسية التي يجب أن يوفرها التعليم والتدريب

المهارة – من حيث اللغة- تعنى الحذق في الشيء ومن الناحية الاصطلاحية، فإن المهارة هي نوع من الأداء يقوم به الفرد بدقة وسرعة واقتصاد أمثل في الوقت والجهد والتكلفة. أما خاصية

«الأساسية « في المهارة فهو أمر نسبى يختلف تحديده بحسب السياق ومجال ممارسة المهارة، كما يختلف بحسب الزمان والمكان. فما هو أساسي الآن قد لا يكون أساسيًّا في مرحلة تالية، وما كان أساسيًّا في مرحلة الزراعة أو الصناعة ربما لم يعد أساسيًّا في مرحلة مجتمع المعلومات.

ولعل مراكز التعليم والتحفيظ التي ألحقت بالمساجد والكنائس وغيرها من مؤسسات النفع العام مثل الكتاتيب والملالى ومراكز المران والتدريب والتكوين التي كان يقوم بها الخوجة والعريف والأسطى «والمعلم» تمثل ذلك النوع من المراكز التعليمية والتدريبية التي أنيط بها تقديم مهارات أساسية لمجتمعاتها. وكانت أبرز المهارات الأساسية التي أعطيت لها الأولوية هي تلك الممارسات المتعلقة بالجوانب الدينية يصاحبها أساسيات تعليمية لخدمة أهدافها مثل القراءة والكتابة والحساب. كما كانت المحاكاة والتلمذة وتدريب الصبية هي سبل التعلم والتدريب لإكساب المهارات السائدة والمطلوبة مثل الفلاحة وأعمال الحرف والصناعات البسيطة والتدبير المنـزلي.. ومع نشأة المدرسة النظامية توسع مفهوم المهارات الأساسية ليتجاوز الثلاثية التقليدية المتمثلة بما سمي الثلاثة R (أي القراءة والكتابة والحساب).

وقد نبه مؤتمر «التعليم للجميع» إلى أن التربية الأساسية ينبغي أن تقوم في ضوء معيارين هما: الإعداد لسوق العمل والإعداد لمواصلة رحلة التعليم والتعلم. ومن ثم اكتسبت فكرة المهارات الأساسية بعدًا جديدًا هو أن تكون تلك المهارات هي التي بامتلاكها يكتسب المتعلم خبرات تعينه على تعرف قدراته ونواحي تميزه في الجوانب المعرفية والعملية وتوفر له فرص التفاعل والاتصال بما يمكنه من التعامل الذكي مع معطيات المجتمع الذي يعيش فيه وبما يوفر له فرص الانخراط في مسلك معيشي سواء في عمل حر أو في وظيفة في سوق العمل المتاح. وفي إطار عصر المعرفة والمعلوماتية والطرق السريعة للاتصال وسماواتها المفتوحة، أصبحت مهارة استخدام الكمبيوتر والشبكات الدولية والبينية هي إحدى المهارات الأساسية ليس فقط لقابلية التوظف بل للتعايش والتفاعل مع معطيات المجتمعات.

وتصنف المهارات إلى مهارات عقلية ومهارات عملية أو نفس حركية (Psychomotor)، وإذا كان التصنيفان متداخلين أو مترابطين بدرجة أو بأخرى، خاصة أن أي عمل حركي يتطلب أو

يصاحبه عمل ذهني؛ فالمهارات العقلية تشمل القدرة على الاتصال والتواصل، التعليل وإقامة الشواهد والتبرير والمحاجة، وتحليل المواقف إلى عناصرها ومكوناتها، والتركيب بمعنى إعادة تنظيم عناصر موقف وإعادة تركيبها في منظومات جديدة، ومهارة حل المشكلات بما تتضمنه من قدرات على فهم المشكلة والمثابرة في حلها وإدارة عمليات التفكير، وتكتسب هذه المهارات من خلال تعليم متميز هادف يكون فيه المعلم ميسرًا ومرشدًا ويكون الطالب متفاعلاً نشطًا في بيئة تعلم ثرية بالمصادر والوسائط ومعدة لذلك، وفي مناخ نفسي تربوي يرتاح إليه المتعلم ويشعر فيه بالأمن والأمان وأنه قادر على النجاح والإنجاز، ويتم اكتساب هذه المهارات من خلال حلقات مناقشة وعصف ذهني وتدريب من خلال لعب الأدوار ومسرحة بعض المواقف التعليمية التربوية.

أما المهارات العملية فتختلف بحسب مجالات العمل ويتم اكتسابها من خلال التدريب الذي يستند إلى تعليم وفهم. ويمر اكتساب المهارة العملية بمراحل متدرجة تصاعديًّا. وبطبيعة الحال هناك اختلاف في المران والتدريب بحسب طبيعة العمل ودرجة تعقد المهارة والتكنولوجيات المستخدمة في إكسابها، والتكنولوجيات التي قد تكون مصاحبة لأداء المهارة في العمل الميداني، وما إذا كان جوهر المهارة يقوم بها الشخص ذاته أو في إدارته لأداة تكنولوجية تقوم بمهمة معينة. وهنا تبرز أهمية الاهتمام بالتعليم المصاحب للتدريب والمتمثل في تحديد أهداف المهارة والأسس النظرية التي تستند إليها وخطوات إجرائها ودرجة الدقة المطلوبة في أدائها وضوابط الأمن والأمان عند استخدامها ودرجات الضبط والتحكم في الأدوات المستخدمة عند أداء مهمة معينة تتطلب أكثر من مهارة.

وعلى الجانب المجتمعي هناك ما يسمى بالمهارات العامة (General Skills) وهي تلك المهارات التي يحتاجها المواطن أيًّا كان مجال عمله في الإنتاج أو الخدمات وتتمثل هذه المهارات في القدرة على العمل في فريق والعمل التعاوني، وإدارة الوقت والتعلم الذاتي والنمو المهني المستمر، والقدرة على التقييم والتقويم، والمرونة العقلية والتكيف مع المتغيرات وللمواقف المختلفة، وإدارة الأزمات، وحل المشكلات، واتخاذ القرار، والتفوق على الذات لصالح إحقاق الحق.

هذا بالإضافة إلى قيم العمل، والأمانة، والتسامح، واحترام الأخر، والرأي الأخر، والموضوعية وتحمل المسئولية، والحساسية تجاه الأحداث وحسن التصرف إزاءها.

وهنا يجب الإشارة إلى أن مستوى التمكن من هذه المهارات بنوعيها وتنميتها يتطلب أدوارًا متجددة لمنظومة التعليم والتدريب، لعل من أهمها تحديث محتوى التعليم وربطه بأداءات وظيفية مجتمعية، والاهتمام بالعلوم الأساسية وربطها بقضايا حياتية، والاستفادة من نظريات التعليم المعاصرة مثل النظرية البنائية التي تركز على أن يبني المتعلم معارفه ومهاراته بنفسه، وعلى ألا يكون سقفًا مغلقًا لأهداف التعليم، وإعطاء المتعلم درجة كبيرة من الحرية المصاحبة بالمسئولية واستخدام استراتيجيات تعليم تدور حول نشاط المتعلم ودعمها بالوسائل المتعددة والوسائط الرقمية، وتنمية أنواع التفكير التأملي والناقد والاستقرائي والاستدلالي والتفكير البصري الذي يرسم خرائط وتصورات عقلية للمواقف والخطط قبل تنفيذها والتفكير الإبداعي المنتج، وتكوين البنية المعلوماتية في إطار متكامل من المعدات والبرمجيات والمصادر الإلكترونية والورقية والالتزام بمعايير الجودة في وضع المناهج.

وعند وضع برنامج تعليمي وتدريبي لابد من التخطيط المسبق، لتحديد لماذا نعلم ولماذا ندرب، وماذا سنعلم؟ وعلى أي شيء سندرب؟ وما المناهج والمهارات المستهدفة وكيف سنعلم وكيف سندرب وما هي الأجهزة والمعدات والمصادر التي ستستخدم؟ وكيف سنعرف أن هناك تعليمًا قد حدث، وأن هناك مهارات قد اكتسبت، وما طرق وأدوات التقويم للمحتوى والطالب والمعلم؟ ووضع نماذج لتنمية كل مهارة أو منظومة مهارات تنظيمية مع تحديد مواقع وأماكن التدريب وتوفير إمكانياته وتيسير الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والبرمجيات اللازمة لها، وتيسير التفاعل داخل قاعات الدراسة وورش التدريب (١ – ١)، (١- مجموعة)، (مجموعة-مجموعة)، (معلم/ مدرس – طلاب)، (طلاب-طلاب). والتأكيد على العمل التعاوني أكثر من التنافس، والاستفادة والبناء على استعدادات المتعلم والمتدرب في ضوء تعدد أنماط الذكاء والاستعدادات، واستخدام التدريب على أداء مهارات بوسائط افتراضية (virtual) قبل التدريب الواقعي الملموس، كما يحدث في التدريب على مهارة قيادة السيارات في كثير من الأماكن حاليًّا.

والحرص على التعاون المتبادل بين التعليم والتدريب، والأخذ بمعطيات التنوع واللامركزية وتشجيع المبادرات والاهتمام بالشراكة المجتمعية ومشاركة المهتمين والمتخصصين في وضع برامج التعليم والتدريب والتعاون بين المؤسسات التعليمية والتدريبية ومواقع العمل.

مشكلات التعليم والتدريب وتحدياتها

أشرنا فيما سبق إلى الوضع الأمثل الذي يجب أن يكون عليه النظام التعليمي في علاقته بالتدريب على إكساب المهارات ونوعية تلك المهارات التي يجب تمكين الطالب منها، وهو ما يسمح لنا بوضع تشخيص لمشكلات النظام التعليمي الحالي فيما يتعلق بتلك القضية التي يمكن إيجاز أهم ملامحها في النظام التعليمي السائد حاليًّا منذ مرحلة التعليم الأساسي وحتى الجامعة يفتقد الجانب الخاص بالتدريب العملي، حيث لا يرتبط التعليم بالتدريب، وغياب رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات الصناعية والاقتصادية عن تخطيط السياسات التعليمية ووضع البرامج التعليمية، وعدم الاستفادة من الخبرات العالمية خاصة في التعليم الجامعي والتي تربط بين التخصصات النوعية في الجامعة واحتياجات سوق العمل وهو ما يؤدي إلى وجود فائض عمالة في العديد من التخصصات وندرة في بعض التخصصات الأخرى التي يحتاجها سوق العمل، كما أن عمليات التطوير في المناهج والمقررات التعليمية مازالت سطحية وغير عميقة بالقدر الذي يحدث تغييرًا حقيقيًّا في نوعية المعارف وحداثة المعارف والمهارات التي تقدم للطالب، وافتقاد البرامج التعليمية ليس فقط التدريب على المهارات التطبيقية المرتبطة بمهن وحرف محددة، ولكنها تفتقد أيضًا البرامج التي تساعد على إكساب العديد من القيم والمهارات الحياتية الأساسية مثل العمل في فريق ومهارات التفاوض والتخطيط والتفكير العلمي إضافة إلى تهميش التعليم الفني وعدم الاهتمام به. ويلاحظ أن برامج التعليم والتدريب قائمة على التلقين والحفظ وليس التفكير والإبداع والابتكار، وضعف الاهتمام بالبحث العلمي، وعدم وجود استراتيجية واضحة وثابتة للتطوير، وحصار وتقييد النشاط الطلابي في معظم الجامعات العربية.

وتمثل قضية البطالة إحدى التحديات التي تعوق عملية النمو الاقتصادي في مصر، كما تمثل ضغوطًا نفسية واجتماعية كبيرة على الأفراد والأسر. ورغم الجهود العديدة التي تقوم بها الدولة لتوفير فرص عمل وخلق مشروعات جديدة، فإن المشكلة تظل قائمة نظرًا لتزايد عدد السكان بمعدلات تفوق كثيرًا معدلات النمو الاقتصادي، وما ينتج عنها من أعداد كبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، في ظل الثقافة السائدة التي تقدس العمل الحكومي والمكتبي وتقلل من قيمة وأهمية الأعمال الحرفية، بجانب أنها لا تعلي قيم الاعتماد على النفس والمبادرة التي تشكل أسس ثقافة العمل الحر. هذا بالإضافة إلى المشكلات والمعوقات البيروقراطية التي تواجه المشروعات الصغيرة والشبابية، بالإضافة لبعض المشكلات الأخرى المرتبطة بالضرائب وأسعار الخامات والتسويق، وفتح باب الاستيراد للسلع الأجنبية .... إلخ. وهى مشكلات مازالت في معظمها مرتبطة بالدولة التي من المفترض أن توفر أفضل بيئة ومناخ لنمو الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص في ظل اقتصاديات السوق التي أصبحت سياسة ونهجًا اقتصاديًّا رسميًّا لمعظم الدول العربية. هذه المشكلات يضاعف من أثرها السلبي غياب الشفافية وتداول المعلومات في أحيان كثيرة، وعدم وجود سياسات تشغيل مستقرة وواضحة ومستمرة ومرتبطة بالاحتياجات الاقتصادية للمجتمع، تخطط بشكل ناجح لتوظيف الموارد البشرية والاستفادة منها على عكس ما تم في تجارب أخرى مثل الصين وماليزيا التي استطاعت أن تستفيد بشكل كبير من مواردها السكانية.

ويلاحظ أن غياب سياسات التشغيل لا يرتبط فقط بالمستوى المحلي أو الوطني، بل إنه يظهر بشكل واضح على المستوى القومي أو الإقليمي، ففي الوقت الذي تعاني فيه بعض الدول العربية من فائض في العمالة وارتفاع معدلات البطالة نجد دولاً عربية أخرى تلجأ إلى استجلاب الملايين من العمالة الأسيوية وغيرها للعمل في بلدانها، وغياب استراتيجيات التنمية الشاملة بعيدة المدى والتي تربط الموارد بالاحتياجات، وتسعى بالتالي إلى تنمية الموارد حتى تفي بالاحتياجات المستقبلية، وعدم تمكن الخريجين من المهارات الحياتية والعملية العالية المستوى والتي تتزايد حاجة سوق العمل إليها. وهو ما قد يؤدى في كثير من الحالات إلى التحاق أكثرهم بتخصصات مختلفة عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل. وفي حالة تغلب بعض الشباب على مشكلة البطالة وحصولهم على عمل ما،

فغالبًا ما يكون هذا العمل ذا دخل محدود لا يفي برغباتهم وتوقعاتهم لحياة كريمة، ويعود ذلك أيضا إلى افتقادهم للمهارات التي تتطلبها الأعمال المدرة للدخل المناسب. وقد نتج عن ضعف الرواتب فقدان بعض الشباب لحافز استكمال دراستهم وذلك لشعورهم بضعف العائد الاقتصادي للتعليم بصورته الحالية، فخرج العديد منهم إلى سوق العمل مباشرة بمهارات أولية زادت من ضعف الأداء في السوق المصري.

إن المحلل لعناصر التعليم في مصر يجد أن النظم الحالية لا ينتج عنها اكتساب الطالب للمعارف والمهارات والاستعدادات التي تؤهله للطفرة المطلوبة في الأداء في سوق العمل نتيجة لأن المناهج والبرامج التعليمية بالمدارس ومؤسسات التعليم العالي تركز على الجانب النظري الذي يقوي القدرة على التذكر والحفظ عند الطالب. ولا تثير هذه البرامج بالقدر الكافي قدرات التفكير والتحليل والاستنباط، كما أنها في حاجة إلى المزيد من الجهد في تطوير قدرات التفكير العليا -مثل حل المشكلات- التي يحتاجها الطالب في حياته العملية. وتكون هناك حاجة إلى مزيد من التطبيقات على المستوى المحلي للطالب، وربط الطالب ببيئته ومشاكلها، أما طرق التدريس الحالية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي والعالي فهي في حاجة إلى مزيد من تنمية ملكة الحوار وإبداء الرأي ومهارات الاتصال عند الطالب حيث تركز طرق التدريس على المدرس أو عضو هيئة التدريس بالتعليم العالي كمصدر أوحد للمعلومة وليس كميسر للحصول عليها من خلال استثارة الآراء المختلفة لطلبته والتنسيق بينهم، بينما تعتمد طرق تقويم الطلاب على الامتحانات كمكون أساسي. وغالبًا ما تقيس الامتحانات بشكلها الحالي ملكة الحفظ والتذكر وتنصرف عن قياس غيرها من الملكات. وبناءً على طرق التقويم التقليدية، يحجم الطلاب عن تنمية الملكات العليا في ذواتهم لعدم احتياج نظام التعليم لها، ويؤدي هذا مع مرور الوقت إلى ضمور هذه الملكات عند الطلبة بحيث يصعب عليهم استدعاؤها عندما يحتاجونها في مجال العمل.

أما ثقافة البحث العلمي فيندر وجودها على مستوى التعليم قبل الجامعي، وتقتصر على التعليم العالي مما يضعف ملكة التفكير المنظم عند الطلاب. وحتى في التعليم العالي، يتم التركيز على البحوث الفردية مما يؤكد على ثقافة العمل الفردي التنافسي ولا يساعد على نشر ثقافة العمل

الجماعي والتي تعد من أهم ركائز نهضة سوق العمل في الأمم المتقدمة. وتتسم الأنشطة الطلابية التي تنمي المهارات الفكرية والعملية والحياتية المختلفة بالضعف النسبي ومحدودية المجالات، حيث تقتصر غالبا على الأنشطة الترفيهية ويواكبها تركيز الطلبة على التحصيل الأكاديمي، مما ينتج عنه حرمانهم من تنمية المهارات اللازمة للعمل والإنتاجية، ويلاحظ انفصال نظام التعليم الرسمي عن سوق العمل وعدم حساسيته لاحتياجاته الأساسية والتقنية، وتدنى مستوى التعليم الفني، وانتشار ظاهرة الغش والدروس الخصوصية في بعض الدول، وانعدام الرقابة على جودة التعليم في معظم البلدان العربية، وأخيرًا، فإن علاقة الطالب بالمدرس أو عضو هيئة التدريس وعلاقته بإدارة المؤسسة التعليمية في حاجة إلى المزيد من الديمقراطية وتبادل الآراء والمشاركة في اتخاذ القرار، كي تشجع على الإبداع والابتكار وصقل الشخصية وهي الملكات التي تؤهل للمراكز المؤثرة في سوق العمل.

تجارب عربية غير تقليدية في التعليم والتدريب

هناك العديد من المبادرات التي سعت إلى دمج التدريب بالبرامج التعليمية، أو إكساب المتعلمين العديد من المهارات التي تحسن شروط التحاقهم بسوق العمل، وهى في معظمها مبادرات قدمتها منظمات المجتمع المدني ومن أبرزها تجربة مدارس المجتمع في مصر، وقد ظهرت لمواجهة النقص في عدد المدارس وبعدها عن القرى التي يسكن بها الأطفال مما أدى إلى ارتفاع نسب التسرب، وعدم القيد في المرحلة الابتدائية ويتم تأسيس المدرسة بمبادرة من أولياء الأمور الذين يوفرون مكانًا مناسبًا يصلح كحجرة للدراسة يعمل بها ميسرة لتعليم الأطفال من سن ٩ إلى ١٢ سنة وبشكل غير تقليدي يقوم على التعليم التفاعلي والذي يدمج البرنامج التعليمي بالأنشطة المرتبطة بالبيئة بجانب التدريب على الإنتاج، ويقوم أولياء الأمور بالإشراف على المدرسة. وكذلك تجربة جمعية جيل المستقبل في مصر حيث تستقبل الخريجين وطلاب الجامعة بل طلاب من المرحلة الثانوية من مصر في كل التخصصات ويتم منحهم فرصة الدراسة ببرامج متنوعة في إكساب المهارات مثل برامج اللغات والكومبيوتر والتي تصل مدة البرنامج الواحد منها إلى ثلاثة أشهر.

هذه المبادرات وغيرها على امتداد المجتمعات العربية لا تنفي أن هناك ثمة سياسات عامة يجب اتخاذها في مجال دمج التدريب على إكساب المهارات بالبرنامج التعليمي على اختلاف المراحل التعليمية بل نوعيات التعليم، وهذه السياسات يجب أن تركز على أن يصبح إكساب المهارات هو الهدف الأول للتعليم، وزيادة الاهتمام بالبحث العلمي وزيادة ميزانيته، وإحداث تطوير حقيقي في المناهج وأساليب إعداد المعلم، وجعل التدريب العملي أو الميداني جزءًا أساسيًّا من برنامج التعليم خاصة في المرحلة الجامعية، وإنشاء مؤسسات قياس جودة التعليم في أنحاء الوطن العربي، وكذلك إنشاء مراكز التميز في كل مؤسسة تعليمية تتعامل ببرامج خاصة مع المتميزين لتنمية مهاراتهم ودعم تميزهم.

نحو استراتيجية لتطوير التعليم والتدريب للتوافق مع احتياجات سوق العمل

دعم برامج التعليم الفني

وإذا كانت مجموعة مشكلات المؤسسات التعليمية المذكورة أعلاه تنطبق على كل المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها وأنواعها وبالتالى ضرورة إحداث تطوير جذري في بنيتها ووظائفها إلا أنه يجب منح قدر من الأولوية في الاهتمام بمؤسسات التعليم الفني حيث إنها بحاجة أكبر للإعداد النوعي لطلبتها لاستيفاء احتياجات السوق الحقيقية من المهن المختلفة، وكذلك إلى المزيد من الشراكات لتدريب الطلاب في مواقع الإنتاج.

وفى مصر على سبيل المثال يجب أن تتبنى سياسة تطوير التعليم الفني تخطيط التعليم الفني من واقع دراسة الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من خريجي التعليم الفني كمًّا وكيفًا، ومراجعة الخطط الموضوعة دوريًّا لتعكس هذه الاحتياجات، والتوسع في المشاركة بين التعليم الفني والقطاع الإنتاجي العام والخاص، وتعديل نسبة التعليم الفني بالنسبة إلى التعليم العام بما لا يزيد عن الثلث

مع وضع نظام للإعداد النوعي للطلبة ليتم استيفاء احتياجات السوق الحقيقية من المهن المختلفة وتدريب الطلاب في مواقع الإنتاج وإقامة مراكز لإعداد المدربين بالتعاون مع الدول المانحة، ومرونة نظام التعليم بحيث يسمح للطلاب بالتوقف واستكمال التعليم لاحقًا، بل التوجه نحو التعليم العالي إذا توفرت فيهم الشروط المطلوبة، وتشجيع الشباب على الانخراط في نظم التعليم الفني من خلال مكافأة الطلاب أثناء دراستهم، مادامت هذه المدارس تعمل في مجال الإنتاج، واستكمال المدارس الصناعية الفنية المتخصصة، وإعدادها الإعداد الأمثل وتزويدها بالتجهيزات التي تتيح التطور المأمول، وتطوير ١٥٠ مدرسة سنويًا من مدارس التعليم الفني على مدى ٥ سنوات بحيث يتوافر للمجتمع عدد ٧٥٠ مدرسة متميزة بتجهيزاتها ومزودة بكفاءات تعليمية وتدريبية منتشرة جغرافيًّا، وتخدم متطلبات سوق العمل واحتياجاته تعميمًا للنموذج الناجح لمدارس مشروع مبارك-كول، بقدرة استيعابية لحوالي مليون طالب لهذا النوع من التعليم، واعتماد المدارس الفنية من قبل هيئة الاعتماد وضمان الجودة في التعليم وربطها بمثيلاتها في العالم المتقدم، وخضوع مناهج التعليم الفني لرؤية جديدة في آلياتها.

تأصيل فكر التعليم المستمر

يجب أن يكون للمؤسسات التعليمية -من مدارس ومعاهد عليا وجامعات- دور رئيسي في تأصيل فكر التعلم المستمر مدى الحياة بين طلبتها وحثهم على الاستزادة الدائمة من كل ما هو جديد من معارف ومهارات تؤهلهم لاستمرارية الأداء المتميز قوميًّا وإقليميًّا وعالميًّا، بحيث تصبح قادرة على أن تؤهل أفراد مجتمعها وخريجيها لما تتطلبه متغيرات سوق العمل، ومن ثم يجب أن تعتمد السياسة التعليمية على عدد من الأسس والمقومات من أهمها أن التعليم والتعلم عمليتان مستمرتان تبدأان من المولد حتى نهاية الحياة إلا أن التعليم النظامي يمثل جانبًا رئيسيًّا لأنه يمثل أهم حلقات التعليم المستمر ويلعب الدور الرئيسي في إكساب الفرد مهارات الاتصال ومعرفة اللغة والرياضيات والفنون والحاسب الآلي والقدرة على الحصول على المعلومة والتعلم الذاتي في المستقبل.

إن تطوير التعليم عملية هادئة ومتدرجة، ولا ينبغي إحداثها بصورة مفاجئة، ومن الضروري أن يتم التمهيد لعملية التطوير بين المنفذين والمستفيدين، إلا أن ذلك لا يجب أن يعوق أهمية سرعة الحركة في تغيير سبل الإدارة المركزية، والمناطق التعليمية والمدارس، وتحديث أساليبها وتطوير وتعديل مسئولياتها. كما أن تطوير التعليم لا ينبغي أن ينعزل بأي شكل عما يحدث في العالم من حولنا، ويجب أن يتوافر له قدر كبير من النظرة المستقبلية، وأن تكون له انعكاسات على التعليم العالي والجامعي سواء في نظام الدراسة أم تطوير وربط المناهج بالمجتمع المحلي والدولي.

ويعتمد أي تطوير للتعليم على إعداد المعلم، حيث إنه هو صانع التطوير الأول، وهو وسيلته ولابد من إعادة النظر في أحواله الاجتماعية والمادية والعمل على رفع مكانته الأدبية في المجتمع، وهذه الاستراتيجية في التعامل مع قضية تطوير التعليم والتدريب يجب أن تترجم في سياسات مباشرة تستهدف تشجيع اللامركزية في إدارة العملية التعليمية بكافة مكوناتها وفى كل مراحلها، وتشجيع إنشاء مراكز لمراقبة جودة التعليم على أن تكون مستقلة عن الدولة مع الالتزام بتطبيق معايير صارمة لجودة التعليم في كافة مراحله ومؤسساته، والاهتمام والمراجعة والتطوير والتحديث الدوري للمناهج التعليمية حتى تكون مواكبة لأحدث ما يقدم من معارف ومهارات في دول العالم على أن تشمل عملية التحديث إدراج مادة وموضوعات التنمية البشرية في جميع المراحل التعليمية. وإشراك الشباب –وخاصة الطلاب منهم– في عملية تطوير التعليم ودعوة الجامعات العربية إلى تطوير برامجها، وتغيير ثقافة الشباب من النجاح إلى التميز لتحفيز طاقة الإبداع لديهم، وهو ما يستلزم إدراج تقييم مهارات الطالب الفردية كجزء من عملية تقييمه بشكل شامل، وتضمين التدريب العملي كجزء من البرنامج الدراسي خاصة في التعليم الجامعي، لضمان الاحتكاك ونقل الخبرة ولتشجيع التعاون والشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وتشجيع العمل التطوعي والمدني كجزء من التدريب والبرنامج التعليمي للطالب الذي يدخل ضمن تقييمه الشامل، وتشجيع التعليم المستمر وغير الرسمي كالتعليم عن بعد والتعليم المفتوح وغيرهما من أنماط التعليم، بجانب البرامج التدريبية الخاصة بتنمية المهارات الأساسية التي يجب توفرها لدى كل خريج، وزيادة المنح المقدمة للشباب المتفوق وتيسير حصوله على القروض لاستكمال دراسته العليا، والبحث عن آلية تساعد على استمرار صلة الخريج بجامعته وبأساتذته للربط بين حياته العملية وما يستجد فى مجال تخصصه،

و تشجيع البحث العلمي الجماعي القائم على عمل الفريق، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المهارات خاصة مهارات الاتصال والتخطيط الاستراتيجي وإدارة الحوار وإدارة الوقت والتسويق، وإنشاء مواقع إرشادية على شبكة الانترنت تساعد على الوصول إلى برامج هذه المنظمات والاستفادة منها من خلال دعوة المؤسسات العربية المعنية لدراسة احتياجات سوق العمل.

والمطلوب من جامعة الدول العربية تعميم الاستخدام الإقليمي لبرامج تأهيل الشباب داخل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والتي تستهدف رفع مهارتهم وزيادة وعيهم المعرفي ويمكن الاستفادة هنا من اتفاقيات التعاون مع الاتحاد الأوروبي مثل اتفاقية برشلونة، والبرنامج الأورومتوسطى، وضرورة الاهتمام بإعداد المعلم وتزويده بالمهارات اللازمة سواء كان معلمًا في نظام التعليم الرسمي أو غير الرسمي.

الفصل الثالث

التمكين السياسي للشباب
في إطار المواطنة والحوكمة

مقـــدمة (٣)

تشير الإحصائيات إلى غلبة الشباب في التكوين الديموجرافي لمعظم الدول العربية، ففي مصر على سبيل المثال هناك ستة من الشباب دون الثلاثين من العمر من بين كل عشرة مصريين. من ناحية أخرى تشير التقديرات إلى عمق الحالة السلبية إزاء المشاركة في العمل العام ناهيك عن المشاركة السياسية بين هذه الكتلة الشابة، ويشير تقرير التنمية البشرية عن مصر أيضا عام ٢٠٠٥ إلى أن ٦٧٪ من الطلاب لم يمارسوا قط نشاطا آخر غير واجباتهم الدراسية أو دروسهم الجامعية، وأن ٥٦٪ منهم لم يشاركوا أبدًا في أي انتخابات لاتحاد الطلاب، ولكن التقرير ذاته يشير إلى أن نسبة كبيرة تصل إلى ٨٧٪ من هؤلاء الشباب تشارك بفاعلية في اتخاذ القرارات داخل نطاق الأسرة، وتؤكد هذه المفارقة وجود خلل جوهري يتعلق بضعف المشاركة السياسية للشباب العربي والمجتمع عموما، وهو خلل من شأنه أن يعوق أية محاولة جادة لتمكين الشباب باعتباره أحد مؤشرات الأساسية لتطور الحوكمة في أي مجتمع.

---

(٣) اعتمد هذا الفصل على البيانات والمعلومات والأفكار الواردة في البحث المرجعي الذي قدمه الأستاذ الدكتور علي الصاوي إلى ملتقى "الشباب وثقافة الإصلاح" وذلك تحت عنوان "الشباب والحكم الجيد والحريات"، واعتمد أيضا على البحث المرجعي الذي قدمه الأستاذ الدكتور سليمان عبد المنعم تحت عنوان "شبابنا ماذا يريد وماذا يُراد منه؟".

إذا كان الوضع الأمثل هو أن تتمتع السلطة في المجتمع بقدر كبير من الشرعية والديمقراطية التي تمكنها من التعبير عن مجمل مصالح فئات المجتمع المختلفة ومن ثَمَّ تميل علاقتها بالمجتمع إلى التعاون، فما دور الشباب في هذه الحالة سواء تجاه السلطة أو المجتمع؟ وما الآليات التي تسمح بمشاركة حقيقية للشباب في السلطة ومؤسساتها المجتمعية على اختلافها؟ ولماذا يتم إقصاء الشباب عن المشاركة في السلطة والحياة السياسية في الكثير من الأحيان؟ وهل ترتبط تلك الأسباب بالشباب أنفسهم أم بتركيبة المجتمع والنظام السياسي؟ بشكل أكثر وضوحًا ما معوقات المشاركة السياسية للشباب؟ وما الفرص المتاحة أمام مشاركته بشكل أكثر فعالية؟ وما الفرص المتاحة أو المناسبة؟ هذه الأسئلة وغيرها، والتي يجب الإجابة عليها حتى يمكن الفحص والتمحيص والتحليل والخروج في النهاية بمقترحات واقعية (workable) في شأن كيفية إشراك الشباب في عملية التحول نحو الديمقراطية، وكيفية تفعيل دوره في إرساء مبادئ الحكم الجيد أو الحوكمة Good Governance.

الحوكمة وتمكين الشباب من المشاركة السياسية

تشير العديد من الدراسات إلى تواضع مستوى التمكين السياسي للشباب في الدول العربية وهو ما انعكس بشكل مباشر على مستوى مشاركتهم في الحياة السياسية، ومن ثَمَّ على نوعية الديمقراطية ومدى رسوخها، حيث يمكن الحديث عن «التمكين» كمكون بنائي في عملية الحكم الجيد، أو كمنتج مصاحب لها، وفي الحالتين يصبح لدينا عدة مؤشرات أساسية لقياس «نوعية» الحكم، أهمها درجة احترام سيادة القانون، والشفافية في صنع القرار، وآليات المحاسبة، وتشجيع المشاركة في الحياة العامة.

مدارس في النظر إلى قضية تمكين الشباب

وتستند الحكمة الأخلاقية التي تقضى باعتبار مشاركة الشباب هدفًا رئيسيًّا في استراتيجيات وسياسات الإصلاح، وطنيًّا وعالميًّا على مبدأ مفاده أن: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. أي إن تمكين الشباب يتطلب إعادة النظر في التشريعات والسياسات والممارسات من منظور الجيل،

ما دمنا اعتبرنا تمكين الشباب هدفًا – ووسيلة– للإصلاح والتنمية. فكيف يتم النظر إلى مفهوم التمكين السياسي للشباب؟، وما علاقته بالحكم الجيد؟ يمكن ملاحظة ثلاث مدارس في النظر إلى موضوع تمكين الشباب أولاها **المدرسة المثالية** التي ترى أن مشاكل الشباب هي مشاكل المجتمع، ومن ثَمَّ فإن تمكين الشباب يأتي في إطار تمكين المجتمع. وفي نظر هذه المدرسة فإن انخفاض مستوى المشاركة بين الشباب هو مجرد عَرَض (symptom)، أما المرض فهو تأخر مستوى تطور المؤسسات السياسية وهشاشة مؤسسات صنع وإنفاذ «سيادة القانون»، أي تدني مستوى الحكمانية في بناء السلطة وعملية صنع السياسة واتخاذ القرار. وحسب هذه النظرة، فإن قدرة (potential) الشباب العربي لم تكتشف جيدًا، وأن الشباب قادر على الانطلاق وريادة النهضة إذا ما تغيرت البيئة الحاكمة لسلوكه وتفعيل قدراته، أي المناخ المحيط بالشباب.

وثانيتها **المدرسة النفعية** التي ترى أن مشاكل الشباب تختلف عن مشاكل المجتمع، وأنها لا ترتبط مباشرة بمستوى الحكم الجيد. ويترتب على تلك النظرة إعطاء الأولوية للخدمات الموجهة للشباب، مثل الأنشطة الترفيهية والرياضية أو بناء مساكن الشباب، والقول بأن الشباب يريد الانضمام إلى سوق العمل وليس الانضمام إلى الأحزاب (بطريقة: سأعطيك سمكة، فلا تعبأ بالمشاركة في الصيد، ومادمت لن تتعلم الصيد فلن يؤثر كلامك في قراراتي!).

وثالثتها **المدرسة النخبوية** والتي ترى أن هناك ما يكفي من الديمقراطية، و«التغيير قبل التمكين»، لأننا نحتاج أولا تغيير ثقافة الشباب حتى يستوعب زيادة مساحة الديمقراطية والحريات ويستأهل التمكين لكي تتاح له فرصة الوصول إلى مواقع القيادة. وهذه النظرة النخبوية غالبًا ما تكون تكنوقراطية أيضا، لأنها ترادف بين «التمكين والتعيين»، فتقوم بإعادة تعريف مفهوم تمكين الشباب إلى مؤشرات كمية –غير دالة غالبًا– على الحالة النوعية، مثل الزعم بأن تعيين بضعة وزراء من الشباب دلالة كافية وقاطعة على تحقيق التمكين السياسي للشباب ككل.

ملاحظات على تناول المدارس المختلفة لتمكين الشباب

ورغم تعدد هذه المداخل في النظر إلى قضية التمكين السياسي للشباب فإنه يجب التأكيد

على ضرورة الاستثمار في أنشطة جمع البيانات وأجراء البحوث حول الشباب قبل اتخاذ قرار بشأن تمكين الشباب (وذلك من زوايا النشاط السياسي والأوضاع الاقتصادية والثقافات السائدة والقدرات الفعلية والكامنة..)، أو قبل القفز إلى الحكم على قدرات الشباب فيما لو تم تمكينهم من مواقع التأثير. والشباب هم أصحاب المصلحة وهم الذين يجب أن يتحدثوا عن أنفسهم، ولا يتحدث غيرهم عنهم، تحقيقًا لفكرة العدالة القانونية. بهذا المعنى، يجب أن يتاح للشباب فرصة الولوج (access) إلى مواقع صنع القرار، ونقل المعلومات والاتصال ثنائي الاتجاه، مما يتطلب وجود مراكز استطلاع رأي، تتصل بالشباب مباشرة وتكون مستقلة.

من الجدير بالاهتمام أيضًا إدراك الفارق بين التمكين من ناحية والمشاركة من ناحية أخرى، إن التمكين «حق للشباب وواجب على الدولة»، كما يجب قبول التنوع داخل جيل الشباب فهناك من يميلون إلى المشاركة أكثر من غيرهم، و قد لا يقبل بعض الشباب على شغل مواقع معينة، ولكن المهم أن يكون لهم الخيار، ويجب تطبيق التدرجية والشمول في سياسات التمكين. أي أنه لا يجب وضع النتائج قبل معرفة المقدمات، ومن ثم لا يفضل أن نختزل التمكين (كظاهرة نوعية) في مساحة «حصة» الشباب في الهياكل السياسية والإدارية كمؤشر رقمي من أجل القفز على المقدمات بالقول بأن التمكين تحقق بتخصيص حقائب وزارية لعناصر من الشباب (بصرف النظر عن طبيعة الآلية ذاتها التي يتم من خلالها انتقاء هذه العناصر الشابة)، كما لا يجب أيضًا القول بأن تمكين الشباب لم يتحقق مطلقا ماداموا لا يشغلون نصف الحقائب، باعتبارهم «نصف الحاضر» مثلاً. والمقصود بالتدرجية في هذه النظرة هو التدرج فقط في مجال التعايش مع القبول بتفاوت مستويات الأفراد في القدرة على الإنجاز (شاب طموح وآخر كسول) والارتقاء بمستوى إنجازهم من خلال وسائل التنمية الاجتماعية (التوعية، التدريب..).

أما الشمول في سياسات التمكين فينصرف إلى المؤسسات الحكومية والأهلية، العامة والخاصة، وإن كانت مسئولية الدولة، وبحكم امتلاكها لأدوات الفعل، يقع عليها عبء الريادة والقدوة. ولا يجب أن يتعارض القول بدور الدولة مع نظرية البدء بالمجتمع، أو من القواعد الأولية للجماعة (grassroots)، لأن هذا القواعد الأولية في المجتمعات العربية لا تتمتع – بفعل الدولة –

بالاستقلالية اللازمة لكي تكون فاعلاً وشريكًا للدولة، وهو ما أبرزته تقارير التنمية الإنسانية العربية في تناولها لأزمة المجتمع المدني.

رؤى الشباب لواقع تمكينهم من المشاركة السياسية

صبت معظم حوارات وآراء الشباب داخل هذا المحور تجاه واقع تهميش واضح يعانون منه على امتداد المجتمعات العربية وبدرجات مختلفة، وهو ما فسروه بأسباب تتعلق بذلك الخوف من ميل الشباب وقدرته على التغيير ورغبة الأجيال الكبيرة في استمرار الواقع الحالي، وهو ما يدعمه احتلال الكبار لكل مواقع صناعة واتخاذ القرار في كافة المؤسسات المجتمعية على الرغم من أن النسبة الغالبة من سكان المجتمعات العربية هي من فئة الشباب، يستوي في هذا المؤسسات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني، والدليل على هذا هو جعل حق الترشح للانتخابات البرلمانية أو للمجالس المحلية قاصر على من بلغ عمره ٣٥ سنة في الوقت الذي ينخفض سن أعضاء البرلمان الألماني مثلا إلى ٢٦ سنة، كما أن الترقي في سلم الوظائف الحكومية مرتبط بعدد سنوات الخدمة وليس بالكفاءة والقدرة على التطوير بصرف النظر عن السن. هذه المشكلة تعمقها الفجوة الثقافية والمعرفية بين الأجيال، خاصة أن جيل الشباب المستبعد هو جيل الكمبيوتر وثورة الاتصالات والمعلومات.

أضف إلى ما سبق صغر مساحة الحريات وما يخلقه من أشكال قهر سلطوي أشاع ثقافة الخوف، التي أصبحت تشكل الإطار العام لثقافة التنشئة الاجتماعية في المجتمعات العربية والتي تتميز بسلطة أبوية ذكورية تنطبع على ممارسات السلطة السياسية، وكذلك كافة مؤسسات المجتمع بداية من الأسرة، أما الممارسات التي تشيع الإحباط في نفوس الشباب مثل الرشوة والمحسوبية، وتؤثر كثيرًا على طموحات الشباب وفرصهم في الحياة، خاصة في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية ليست جيدة للغالبية العظمى من الشباب. هذا فضلا عن نقص الشفافية السياسية، وعدم تداول المعلومات والتي تؤدى في أحيان كثيرة إلى غياب المعرفة بالحقوق و الواجبات، وكذلك غياب القدوة، وانعدام المرجعية خاصة مع المشكلات التي تثيرها قضية الهوية والعولمة وعدم تطبيق القانون بحزم وبشكل متساوي.

أما تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لقطاعات واسعة من الشباب وانشغالهم بالبحث عن الرزق أو حتى عن فرصة عمل فيحول بشكل أساسي دون اهتمامهم بمشكلات المجتمع أو مشاركتهم السياسية. يضاف إلى ذلك ضعف الوعي السياسي والقانوني وهو ما يرتبط بمشكلات النظام التعليمي وما يضخه الإعلام الموجه من رسائل ناقصة أو مشوهة، بالإضافة لسقف الأنشطة المسموح بها للشباب التي لا يجب أن تتجاوز العمل الخدمي أو التنموي إلى المجال السياسي المباشر.

أما اهتمام السلطة بمشكلات الشباب واحتياجاته النوعية فهو لا يتناسب مع وجود خطاب دعائي رسمي عالي النبرة يتحدث عن الشباب وأهمية دورهم في صنع مستقبل الوطن، وهو ما خلق حالة من انعدام الثقة بين الشباب والنظام السياسي، وعمق بالتالي حالة سلبية وانسحاب الشباب من المشاركة. كما أن الشرعيات الحاكمة في المجتمعات العربية شرعيات خارج حركة التاريخ، وخارج عملية التحديث السياسي التي تجتاح بلدان العالم، ونظمها تفتقد إلى الشرعية الحقيقية القائمة على دولة القانون، وتداول السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة، ووجود عقد اجتماعي يحدد نوع العلاقة بين مؤسسات الدولة وحقوق المواطن ... إلخ، والدليل على هذا هو تراجع نسب المشاركين في الانتخابات العامة وهي أقل كثيرا من ٥٠٪ في معظم الدول العربية سواء كانت هذه الانتخابات رئاسية أم برلمانية وحتى انتخابات المجالس المحلية. كل هذه الأسباب انعكست في النهاية على مستوى المشاركة السياسية للشباب خاصة أنها أسباب ترتبط في معظمها بطبيعة وبنية النظم السياسية.

ما علاقة الحكم الجيد بتمكين الشباب؟

هناك مدرستان لمفهوم الحكم الجيد، الأولى ترى أنه يعبر عن نوعية نظام الحكم وأسلوب صنع السياسة، التي تشتمل على نفس القواعد الأساسية المألوفة للديمقراطية، مثل سيادة القانون، التعددية السياسية والاجتماعية والتسامح والتعبير الحر، حريات وحقوق المواطنة، ومن ثَمَّ فهو أقرب إلى كونه مجرد «صياغة حديثة لمبادئ مستقرة». أما المدرسة الثانية فتعتبر المفهوم عنوانًا لمنظومة

أساليب وخطوات الإصلاح السياسي والاجتماعي ككل، مثل اعتماد آليات المحاسبة في مواجهة السلطات العامة، والمطالبة بتوفير مظاهر الشفافية في مؤسسات صنع القرار، وتقييم نوعية الحكم من زاوية الالتزام بسيادة القانون وقدرته على تعزيز فرص المشاركة واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، أي أنه محاولة لوضع تعريف إجرائي Operational لمفاهيم كلية ومؤسسات وأطر سياسية معقدة، مثل البرلمان والحكومة.

بعبارة أخرى، فهذه المدرسة ترى في مفهوم الحكم الجيد بشيرًا ومؤشرًا للانتقال في فكر الإصلاح من التعامل النظري إلى التفكير العملي وتحديد مؤشرات قابلة للقياس لتقويم حالة الحكم وصنع السياسة، لاسيما في الدول التي تشهد عمليات إصلاح اقتصادي وسياسي.

من هذا المنطلق، ربما تتضح علاقة تمكين الشباب بتفعيل آليات الحكم الجيد، باعتبارها «إطارا مؤسسيا يجسد قيما سياسية تعطي للفرد «القدرة على الاختيار»، ومن ثَمَّ خلق وتعزيز الميل إلى السعي والمنافسة وتنمية القدرات، دون عرقلة ناتجة عن نقص الرشادة في إدارة شئون الدولة والمجتمع». وقد تبدو ملامح الحكم الجيد بالنسبة للشباب في الصّور التالية: سيادة القانون: من خلال تجريم ومكافحة الواسطة مثلا، لأنها تضع حائلا بين قدرات الشاب وإنجازه، لسبب مادي وهيكلي خارج عن إرادته، ومن ثمّ فتح الفرص أمام الشباب الراغب في المشاركة واختبار قدراته، ثم تنميتها لزيادة قدرته التنافسية، وهكذا.. وتسير ترجمة معيار «سيادة القانون» من منظور الشباب في اتجاهات مشابهة، مثل احترام معايير العدالة في التشغيل بالوظائف العامة وفي الترقي وتوزيع أعباء وعوائد التنمية الاقتصادية، كما تتمثل في اتحادات طلابية منتخبة، واختيار شفاف للمبعوثين للدراسة بالخارج، وفرص الاستثمار وإنشاء مشروعات خاصة. ثم الشفافية والمحاسبة: من خلال إلغاء تسييس العلم والمناهج الدراسية ونظم التعليم، مثلا، وكذلك من خلال حرية مراقبة البيانات وحرية الحصول على المعلومات، وانفتاح المؤسسات السياسية وأجهزة صنع القرار أمام الشباب، وعلى أساس معرفته بالحقائق، ومن ثمّ تتوافر أمامه البدائل المختلفة ويستطيع أن يحكم على الأمور بنفسه. وأخيرًا المشاركة: من خلال رفع حواجز المشاركة وإتاحة الفرصة أمام الشباب للانخراط في الأحزاب والجمعيات المدنية، وتقليل الميل إلى العزلة الناتج عن الإحباط، وكذلك من خلال إعادة النظر في أعمار المشاركة السياسية (بداية من الانتخاب ووصولاً إلى تولي المواقع القيادية).

وبالطبع، سوف يكون الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للمجتمع ككل، وللشباب بوجه خاص، كلما انخفض مستوى احترام آليات الحكم الجيد بالمعنى السابق. وفي مناخ يسيطر فيه شخص أو بضعة أشخاص على السلطة، في مختلف مستوياتها، ودون الخضوع للمحاسبة، فإن إشكالية تمكين الشباب تصبح جزءا من إشكالية نظام الحكم ككل.

أزمة المشاركة السياسية بين الشباب

لقد عبرت حوارات الشباب وآراؤهم عن إحساس واضح بالتهميش السياسي الذي أرجعوا أسبابه الرئيسية إلى أن السلطة السياسية في المجتمعات العربية لا تتبنى موقفًا أصيلاً وحقيقيًّا من مشاركة الشباب في عملية صنع القرار، بل تلجأ في الغالب إلى سياسات الجبر والإلزام، وأحيانا تستخدم تواجد الشباب كنوع من الديكور لعملية المشاركة، مما أفقد الشباب الثقة في الحديث عن قضية المشاركة السياسية. هذا فضلاً عن اختلاط أدوار المؤسسات المجتمعية فمنظمات المجتمع المدني تهتم أحيانا بلعب دور سياسي في الوقت الذي قد تقوم فيه الأحزاب السياسية بدور منظمات المجتمع المدني في مجال الإغاثة والرعاية. وكذلك الخوف من بطش الأجهزة الأمنية ونمط التنشئة الاجتماعية على ثقافة الطاعة والانصياع سبب آخر من أسباب عزوف الشباب عن المشاركة.

إن واقع الحال في الدول العربية إجمالاً يوضح قدرًا من التعثر في مجال تمكين الشباب وهو ما اعتبرته تقارير التنمية الإنسانية تحديًّا جوهريًّا يرقى إلى مستوى الأزمة.

مؤشرات على أزمة التمكين السياسي للشباب في الدول العربية

يمكن الإشارة إلى خمسة مؤشرات أساسية تعبر عن أزمة التمكين السياسي للشباب في الدول العربية، يلاحظ معها حالة من الاستقطاب بين أطروحات وسياسات التعامل مع تمكين الشباب في كل مؤشر منها بين ما يجب أن يكون وما هو متحقق بالفعل. وربما تصلح هذه المؤشرات أيضًا كمدخل للإصلاح ضمن أهداف الألفية بشأن الشباب، ولا تقوم هذه المؤشرات على مقاييس كمية، وإنما تتبنى فكرة المتغيرات الكيفية.

المؤشر الأول: الحيرة

ماذا يحدث في المجتمع ومن حولنا؟، وكيف نفهم هذه التغيرات المتلاحقة؟، وما موقعنا منها؟ هناك نوع من الحيرة لدى الشباب العربي، الذي يجد العالم يتغير بمعدلات كبيرة ومتسارعة ونحن «محلك سر»، ونتغير بمعدلات أبطأ كمًّا ونوعًا، ونعتمد أكثر وأكثر على الخبرات الخارجية، ونرفضها لكننا نعيش بها، ولا نستطيع أن نقدم البديل المناسب لبيئتنا وثقافتا. ويصاحب هذه الحيرة سلوكيات شائعة تتسم بالقلق والأخذ بالأحوط (If new، not true; if true، not new). هذه الحالة من الحيرة تجعل الشباب ملتبسًا في العديد من مواقفه: فكيف يفهم الشباب الأحداث الجارية؟ فالعولمة على سبيل المثال سلاح ذو حدين، يقدم المنافع للبعض والخسائر للبعض الآخر. وفيما يرى الكثير من الناس أن العولمة عملية حتمية بها إيجابيات وسلبيات لا مناص منها، يعتقد آخرون أنها تعبير عن هيمنة المراكز الاقتصادية والمالية العالمية، وهذه الحيرة في فهم المتغيرات العالمية تؤدي إلى حيرة مركبة عندما يحتاج الشاب إلى اتخاذ موقف واضح في التعامل معها، فهل يكون في مقدوره التكيف وفق الظروف المتغيرة والإفادة من الفرص الجديدة من خلال تنمية ما يلزم من مهارات أو معلومات أم يرفضها كلية، وربما يصبح منعزلاً عن هذه العولمة المتلاحقة؟ (ولنأخذ مثال الفضائيات، كتكنولوجيا للاتصال تحمل خليطًا من الرسائل وتحتمل الاستخدام متعدد الأوجه لأشكال تعامل الشباب معها).

فيمن يثق الشباب؟ هل يثق الشباب العربي في ذاته؟ وهل تثق النخب الحاكمة فيه؟ فالثقة في الذات عامل مهم في الميل إلى المشاركة (الطوعية والإرادية). وترتبط الثقة في الشباب بعوامل ذاتية/فردية وأخرى بيئية/مجتمعية، وكلاهما يؤثر على مستوى الثقة في الشباب، سواء ثقة الشباب في قدراته أو نظرة النخبة الحاكمة للشباب (ولنأخذ مثلاً ظاهرة حشد الشباب في مؤتمرات سياسية وحزبية عن دور الشباب فيها ومن يتحدث فيها إلى من؟، ومن يتكلم ومن يستمع؟).

والذي يدعو إلى الحيرة هو لماذا توجد هوّة كبيرة بين النظرتين؟، ولماذا تستمر هكذا؟، وما الذي دفع الشباب بعيدًا عن مرمى النخبة السياسية؟، ومتى يتغير هذا الوضع؟، وما هو الاختلاف بين الشباب العربي والشباب في العالم من حولنا؟ وإذا صدق تفسير تعثر التنمية بأسباب تاريخية

واجتماعية واقتصادية فما علاقة وضعية التخلف الاجتماعي في الداخل مثلا بفشل الحكومات العربية في مجرد الاتفاق على عقد مؤتمرات قمة؟

العلاقة بالأجيال الأخرى ! لأسباب عديدة يبدأ الشباب العربي حياته متأخرًا، ربما على المستوى الخاص والسياسي أيضًا، ويؤدي الفقر واهتزاز تكافؤ الفرص إلى الانكفاء على الخلاص الفردي فيستغرق الشاب طويلاً حتى يصل إلى نقطة إشباع معقولة له، ثم ينتبه إلى تعرضه للشيخوخة المبكرة بعد فتور حماس الشباب وجرأته، ثم تأتى عوامل خارجية وتتفاعل مع درجات الإحباط فتُولّد وهجًا من نوع آخر، ولكنه يأتي متأخرًا .هنا، يحدث الالتباس بين الجيل بالمعنى الفكري والفكر داخل الجيل، وتظهر ثقافة الأزمة، وما تحمله من استقطاب وسيولة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال وكذلك الأنساق الفكرية الطبيعية لكل جيل، فيشعر الكبار ممن فاتهم القطار بخيبة الأمل، ويتشكك الشباب الجدد في قدرتهم على الانفكاك من هذا المصير (ولنأخذ مثلاً إشكالية جيل الدور المسحور(٤) والحيرة داخل جيل منتصف العمر)، وتتمثل الحيرة في طرح متأخر لسؤال ملح: من المسئول عن هذا؟ وهل لا تزال هناك فرصة؟ وهل المشكلة في القدرات الذاتية أم في السياسات المتبعة؟

بساطة المطالب وتعنت النخبة! الحديث إلى الشباب وفحص تطلعاتهم يصل بنا إلى جانب آخر في مؤشر الحيرة لدى الشباب، فعلى الرغم من بساطة هذه المطالب (مثلاً حرية التعبير السلمي، الاستماع إلى آراء الشباب، التدريب على التجريب والتعلم الذاتي) إلا أنها تواجه تعنتًا فعليًّا، لا لفظيًّا، من جانب النخبة الحاكمة. ويطرح السؤال نفسه: من يملك الوطن؟، من أدرى بمصالح من؟، من يحميني في مواجهة السلطة؟، لماذا أتجاوب مع دعوة النخبة التي تتعنت معي وأقبل بنظرتها إلى سائر الأمور في الداخل والخارج؟

(٤) وهو الطابق ما بين الأرضي والأول، وعادة ما لا يقف فيه المصعد، وهو تعبير انتشر في أوساط الطبقة الوسطى في مصر التي لم تجرب حظها بسبب بقاء الأجيال السابقة في السلطة، ولن تكون قادرة على منافسة أجيال المندفعين إلى السوق والسلطة.

ولنأخذ مثلا النظرة إلى حال الجامعات الحكومية، بين دورها في تنمية الشخصية المتكاملة بما تعنيه من تنمية مهارات العمل المؤسسي المدني والحوار الحر من ناحية، وغزو التفكير البيروقراطي والأمني للجامعات وحجبها عن القيام بهذا الدور من ناحية أخرى، ومن ثمّ تحويل الجامعات العربية إلى ماكينة لتخريج أرقام قد لا تشكل معادلة حسابية سليمة. وفضلاً عن بساطة هذه المطالب، وأهميتها كاستثمار في المستقبل، فإنها تصبح ضرورة لتعزيز دور الشباب في التنمية والديمقراطية وإعدادهم لتحمل المسئولية، وإلا ظل القول بأن «الشباب هو محور التنمية وأداتها» مجرد شعار لا يصدقه كثيرون. وقد تدفع هذه الحيرة مع التعنت تجاه مطالب فتح بعض الأبواب القليلة فحسب إلى الهجرة، ليس فقط بحثًا عن فرص عمل وإنما عن فرصة حياة أفضل، حتى وإن كانت غير شرعية وتتصف بالمخاطرة الشديدة.

ما صورة الإعلام لدى الشباب وصورة الشباب في الإعلام؟ والمقصود هنا هو الإعلام الرسمي، حين يضيف متغيرا جديدا إلى مؤشر الحيرة، من خلال احتكار وسائل الاتصال الإعلامي واسع النطاق (إعلام الدولة) ثم تقديم صورة عن الشباب لا تقنع أغلب الشباب. وتتجلى هذه الحيرة في تغير النمط الاستهلاكي الإعلامي للشباب باتجاه الإعلام الفضائي أو غير الحكومي عندما يتيح منبرًا للشباب للتعبير الحر واستخدام اللغة التي يريدها ويقدم نفسه بالصورة التي هو عليها، ثم يستقي من نفس المصدر معلوماته ويتأثر بالمصدر في فهم هذه المعلومات والتعامل معها، فسحب الإعلام الفضائي البساط من الإعلام الرسمي، حتى لو كان المالك واحدا؟

والسؤال هو: إلى أي مدى توجد دراسات علمية وإحصاءات موثوق بها عن نسبة المشاهدة للإعلام الرسمي وغيره من صور الإعلام التي يستخدمها الشباب؟، وهل يجب أن نسمح بهذه الدراسات؟، وما هي نظرة الشباب للصورة التي يقدمها الإعلام الرسمي عنه وإليه؟، والى أي مدى نحتاج إلى إعلام المكاشفة؟، وهل سمعنا يومًا شبابًا يشاهد الإعلام الرسمي ويتساءل: هل هؤلاء هم نحن الشباب؟ وهل يخفى على أحد أن كثيرًا مما يقولونه في الإعلام الرسمي مصطنع أو قد تمت فبركته (fabricated) بينما يكونون على طبيعتهم وصادقين أكثر (genuine) في الإعلام غير الرسمي؟، ولماذا يكرّس الإعلام الرسمي هذا الانفصام؟

المؤشر الثاني: العزلة

إذا كان المؤشر الأول مليئًا بالتساؤلات، تعبيرًا عن الحيرة والارتباك، فالمؤشر الثاني يأتي مصاحبًا له. فالعزلة التي يجنح إليها الشباب قد تكون خيارا يسلكه البعض بسبب الحيرة وفي نفس الوقت لغياب قنوات التعبير، فيضعف الحافز نحو المشاركة في عملية التنمية، ويبحث عن أطر بديلة ، وعندما يتم تكريس العزلة من أجل كبح جماح وطموح الشباب (مثلاً: البعد عن إعلام الحوار السياسي والإغراق في إعلام الترفيه) فإنها قد تتحول إلى ظاهرة مرضية، وقد تخرج في قنوات «غير مشروعة» أو غير محسوبة تارة أخرى، وتؤدى إلى ارتباك المعادلة السياسية ولو لفترة ما.

ويمكن التعرف على العزلة وما تسببه من الاستقطاب بين أُطر رسمية قديمة وأُطر سرية جديدة، لأن العزلة قد لا تعني السكون وإنما الحركة في أطر منعزلة، فربما تكون النتيجة هي علاقة عكسية مطردة بين الجمود في الأطر الرسمية لمشاركة الشباب والتغير المتسارع في الأطر غير الرسمية التي تستوعب الشباب (المنعزل)، ويصبح من الصعب معرفة ماذا يحدث بين أوساط الشباب في الباطن أو في السرّ، وقد لا يتم اكتشافها إلا بعد أن تكون سببت بعض الخسائر (ولنأخذ أمثلة مما تسببه العزلة في الإدمان وإساءة استعمال المخدرات، وظهور جماعات متطرفة سياسيًّا وتحبذ العنف أو شاذة أخلاقيا مثل «عبدة الشيطان»، وكلها أفعال تتم في الخفاء وداخل أطر منعزلة ولكنها استطاعت جذب الشباب من خلال الاستيعاب وليس الطرد. كذلك، تباين الأولويات، تتباين الأولويات لدى الشباب من فترة في العمر لفترة أخرى، وهذا طبيعي لكافة الشباب في العالم، ولكن العزلة بين الشباب وعن الأطر الرسمية للمشاركة قد ترجع إلى تباين أولويات النخبة للشباب وأولويات الشباب لأنفسهم، ومن ثمّ اعتزال الأولويات المفروضة عليهم إلى أخرى يضعونها بأنفسهم (ولنتذكر مثلاً أن بعض الإعلام غير الرسمي هو الذي بادر بإنتاج ثقافة الاستغراق في برامج المسابقات والكسب السريع والتنافس في لا شيء تقريبًا، واستوعب قسمًا من الشباب الذي اعتزل الإعلام الرسمي، وفرض نفسه كواقع جديد، مما اضطر الإعلام الرسمي إلى مجاراته، وأصبح يلهث في التنافس معه لاستقطاب هذا الجمهور). كما يُقال نسمع طحنًا ولا نرى طحينًا، لأنه من أسباب العزلة بين الشباب عن الأطر الرسمية للمشاركة تلك الهوّة البنائية بين المبالغة فيما تحقق له من ناحية، وضآلة المحسوس

من هذه الإنجازات من ناحية أخرى. واللافت للانتباه، كذلك، هو ضخامة الحديث الرسمي عن الإصلاح وتمكين الشباب في العالم العربي وفي نفس الوقت محدودية الإصلاح وتواضع كفاءة هذه الأطر الرسمية لمشاركة الشباب. وعندما يتم استبقاء الشباب خارج عملية صنع واتخاذ القرار يصبح الحديث عن ثقافة العزلة بين الشباب أمرًا واردًا. فمن خلال قراءة المنظومة القانونية العربية، يتضح أن ١٤ دولة لم يشر دستورها إلى كلمة الشباب.. أما الدول التي أشار دستورها إلى الشباب فأغلبها ركزت على حماية ورعاية النشء والشباب. كذلك، نلاحظ أنه حتى في التنظيم الهيكلي للبرلمانات العربية، باختلاف مسمياتها، ورغم الاهتمام الرسمي لكافة الحكومات العربية بتمكين الشباب وزيادة المساحة المخصصة لهم في المؤسسات السياسية، ومنها البرلمان، نجد أن أغلب هذه المجالس العربية لا تخصص لجنة ذات دور فعال لإعداد سياسة متكاملة للشباب(٥). ويظهر ذلك في ثقافة عزلة قوية أمام آليات تمكين ضعيفة حيث تنمو الاتجاهات «الاستثنائية» والتيارات المحظورة في متوالية هندسية أمام ضعف الآليات «المشروعة» في مجال تمكين الشباب. وفي حين تتحرك هذه الاتجاهات الانعزالية على غرار كرة الثلج تلهث وراءها مؤسسات سياسية مرهقة وضعيفة بشكل مستمر، ولكنه في أغلب الأحوال لا يستقر. وربما يبدو المشهد السياسي على هذا النحو في الدول العربية، التي تزيد في الإنفاق على أجهزة الأمن أكثر مما تنفق على مؤسسات التعليم المدني الحر، ولكنها تواجه صعوبات متجددة في استيعاب هذه التيارات الانعزالية أو احتوائها حين تندلع، كمن

(٥) ففى رصد للجان بالمجالس العربية، كان بعضها يخصص لجانًا باسم الشباب، والأكثر يدرج قضايا الشباب في اختصاصات لجان أخرى دون تخصيص لجنة للشباب، مثل: المجلس الشعبى الوطنى بالجزائر، والمجلس الوطنى السوداني، ومجلس الشورى السعودي، ومجلس الأمة الكويتي، ومجلس الشعب السوري، ومجلس الشورى القطري، ومجلسي الشورى والدولة في سلطنة عمان، والمجلس التشريعي الفلسطيني، ومجلس النواب اللبناني، ومجلسي النواب والمستشارين في المغرب، ومجلسي النواب والشورى في البحرين. وفى المقابل، توجد في مجلس النواب التونسي لجنة التربية والثقافة والإعلام والشباب، وفي مصر توجد لجنة الشباب والرياضة بمجلس الشعب ولجنة التعليم والبحث العلمي والشباب في مجلس الشورى. وفي الأردن لا توجد لجنة مختصة بالشباب داخل مجلس الأعيان، أما مجلس النواب ففيه لجنة التربية والثقافة والشباب. وفي اليمن هناك لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة.

يواجه مظاهرة سلمية بقوات مسلحة نظامية، فلا هو ينتصر ويلغي الرغبة في التظاهر، ولا التظاهرات تستطيع تغيير الوضع بشكل جوهري، إلا إذا تغلب طرف على آخر تماما، وقهره. هذا النوع من العزلة بين الشباب وآليات الحكم يحتاج إلى تدخل مباشر وهادف، وربما يؤدي تراكمه إلى نتائج غير محمودة. فالعزلة -بمفهوم المخالفة- هي عدم المشاركة في الحياة السياسية من منطلق الإحباط والشعور بعدم القدرة على التأثير، ومن ثمّ فالتمكين من المشاركة يضعف قدرة ثقافة العزلة على الحياة.

المؤشر الثالث: الانقسام

يؤدي استمرار العزلة إلى ترسيخ الانقسام، سواء بين النخبة والمجتمع، أو بين الشباب والسياسة. وقد يعمد النظام السياسي والنخبة الحاكمة إلى إبعاد الآخرين عن المشاركة في السلطة، إلا أن ثقافة الانقسام قد تتطور بشكل غير متوقع وتكون في غير صالح النظام القائم ذاته. وكثيرة هي الدراسات التي تشير إلى ظاهرة الاغتراب الاجتماعي والنفسي، وخصوصًا لدى الشباب، مما نتج عنه افتقاد الأمن والتواصل مع الآخرين وما يرتبط بذلك من شعور بالوحدة أو الخوف، وعدم الإحساس بتكامل الشخصية، وشعور الشاب بأنه ضحية ضغوط غامضة ومتصارعة يعيشها المجتمع، ويشعر بعدم القدرة على ضبط الأحداث والتحكم فيها، ومن ثَمَّ يفقد الثقة في نفسه وتترسخ لديه قيم السلبية والقلق والرفض. وقد يحاول البعض التعبير عن أزمته بأشكال عنيفة أو ينسحب من الواقع ويهجر المجتمع، إلى الخارج أو إلى الماضي.

وتبدو تجليات مؤشر الانقسام في زيادة حدة الاستقطاب وتعدد مجالاته بين الشباب أنفسهم مثل الانقسام على محور «الديني» و«العلماني «، الانقسام على الصعيد الديني هو الأخطر، ربما لأن المرجعية فيه ذاتية وتختص بكل فريق، فالمتشددون في التيارات الدينية لهم حجتهم والعلمانيون المتشددون لهم حجتهم، وقد يكون أي منهما عنيفًا أو لا يكون، ولكن الانقسام بينهما دائمًا ما يكرس العزلة ويتغذى عليها. فربما أصبح الانقسام على أساس «التدين» أكثر بروزًا بين الشباب حتى داخل الجماعات والمؤسسات المتجانسة في مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، وأكثر تفوقا على

الانقسام بسبب الثروة أو الطبقة أو المهنة. ولنأخذ مثلاً: الجامعات الخاصة -التي يرتادها أثرياء- والجامعات الحكومية، فنجد أن شباب هذه وشباب تلك يختلفون في أشياء عديدة وجوهرية مثل نظام الدراسة ونوعية التعليم ومستوى الخدمات والمرافق والفرصة التنافسية في سوق العمل، لكن هناك شيئًا متشابهًا بين طلاب هذه وطلاب تلك، هو تزايد الانقسام بين «متدينين» و«علمانيين» بالمعنى السياسي وليس الفقهي. بهذا المعنى، يصبح فتح قنوات المشاركة لدى الشباب مطلبًا ضروريًّا من الناحية الاجتماعية والوطنية فضلاً عن كونه أساسًا للحكم الجيد.

وهناك أيضا معضلة «المشروع» أم «الشرعي» حيث يبدو هذا الانقسام في أوساط الشباب أيضًا على محور القبول أو عدم القبول بالأطر القانونية الحالية (المشروعة) للمشاركة والأطر التي يسعى لها الشباب وينبغي في نظره أن تنشأ (الشرعية)، ومن ذلك، مثلاً، الموقف من عضوية الأحزاب المسموح لها (المشروعة) بين مؤيد ورافض، وكذلك الموقف من نشرة الأخبار الرسمية بين مُصدّق ومتشكك، والموقف تجاه الخطاب الديني الرسمي بين أتباع وخوارج. بالطبع هناك درجات بين التأييد الكامل والرفض التام للأطر الرسمية لمشاركة الشباب، إلا أن التهديد الحالي يتمثل في تزحزح هذه الدرجات يمينًا ويسارًا، وانتشار ثقافة الانقسام. والسؤال هنا: هل يمكن تجسير هذه الفجوة؟، وكيف؟ ولا يجب أن يكون الموقف هو إنكار هذا الانقسام. ولأن مشاركة الشباب في صياغة وتطوير آليات المشاركة مدخل ضروري لتكريس ثقافة التنوع في المصالح واللجوء إلى الوسائل المدنية المشروعة، ومن ذلك: إشراك الشباب في مجالس إدارة الكليات والمعاهد والمدارس وأن يكون لرأيهم وزن ما في تقييم أداء الأساتذة والمناهج الدراسية وطرق التعليم ومواعيد الامتحانات وعقد حوارات برلمانية مباشرة مع الشباب عند صياغة تشريعات تتعلق بهم، وعدم الاكتفاء برأي الوزير المختص أو قيادات الحكومة المعنية بالشباب.

وهناك انقسام بين تيار «متفائل» وتيار «متشائم»، حيث تتأثر النظرة للمستقبل بعوامل ذاتية، ولكنها ليست فقط مسألة نفسية وإنما ترتبط بالظروف الموضوعية التي يعيش فيها المرء. وعندما ينظر الشباب العربي إلى حال مجتمعاته ويقارن ما لديه بما عند آخرين شرقًا وغربًا، أو يقارن بين قدراته التنافسية العالية كشاب في مجتمع متأخر مع نظيره في مجتمعات متقدمة، أو بين ما يراه حلولاً

جاهزة عندنا (من التاريخ أو الدين) لكل مشاكلنا وما يراه متحققًا منها في الواقع، فالطبيعي أن يبحث الشاب عن تفسير لهذه المفارقات ثم اتخاذ موقف منها، فيظهر نوع من الانقسام النفسي/ السياسي بين متفائل يأمل في اقتراب دوره للمشاركة في السلطة وإحداث إصلاح ومتشائم لا يجد أفقًا أمامه ويرفض الانخراط في الأطر الرسمية. وربما يؤدي ذلك إلى انتقال المواجهة بين الشباب والنخبة إلى مواجهة بين الشباب أنفسهم، لأن آليات المشاركة والتمكين الرسمية لا تستوعب الفريقين معًا. كما أن هناك اختلافًا بين «شباب يلوم الحكومة» و«شباب يلوم الشباب» حينما يصل تفكير الشاب إلى طرح سؤال: من المسئول عن هذا الوضع؟ ويظهر تجسيد آخر للانقسام بينهم، بين من يلوم الشباب بأنه ينقصه الطموح والمبادرة ويريد الديمقراطية حتى باب منزله ولا يتمتع بنفس طويل في عملية الإصلاح ويتجاهل الظروف الصعبة لمجتمعه من نقص موارد وتاريخ احتلال وانتشار الأمية والقبلية ويقلد الغرب بشكل أعمى وسطحي، ومن يلوم الحكومة لأنها تدفع الشباب بسلوكها وسياساتها الاستبعادية والأبوية نحو الانحراف والتطرف، وتضيق وسائل التعبير عن ذاته وطموحه، ولا تقدم القدوة في سيادة القانون واحترام المؤسسات وتكافؤ الفرص وتصر على توظيف «ديكوري» للشباب لكي تطيل في بقائها على السلطة.والسؤال المطروح: هل نطالب الشباب بأن يشارك بكثافة أعلى في الأطر القائمة أم نراجع نوعية هذه الأطر لتشجيع الشباب على المشاركة. إذن، فالمشكلة لا تكمن في أحد دون الآخر، بل بين الطرفين المنقسمين، فعلى الشباب أن يبادر ويشارك وعلى الحكومة أن توفر المناخ المناسب وتوفير القنوات الشرعية لمشاركة وتمكين الشباب.

المؤشر الرابع: تعارض المصالح

عندما تتغير أوزان التيارات المنقسمة بين الشباب وتتوفر عوامل مهيئة ومحفزة، يتحول الانقسام إلى تعارض في المصالح. وقد يكون داخليًّا (بين تيارات الشباب، كما سبق) أو اجتماعيًّا بين الشباب والنخبة، كما قد يكون مكشوفًا (overt) أو يكون مخفيا (covert)، المهم كيف نتعامل معه؟ولعل التجسيد الأكثر انتشارًا لتعارض المصالح بين الأجيال في المجتمعات العربية يتعلق بنظرتنا تجاه العلاقة بين الفرد والجماعة، حين تكرس النخبة أولوية الجماعة على الفرد (وبالتالي تكون «الحكمة»

لدى النخبة التي تتحدث باسم الجماعة) في مقابل تغليب رأى الفرد على مصالح الجماعة (بدعوى «عدم حكمة» الشباب التي تجعلهم يضعون رغباتهم الذاتية قبل مصالح الجماعة).

ثم يأتي دور العولمة «الاتصالية» وتباغت ثقافة الوصاية والحكم الأبوي التي بررت تجاهل «مطالب الشباب» طويلاً، ووفرت للشباب فرصًا للمقارنة وأدوات حركة أكثر شفافية وحرية وساعدته على اكتشاف أنه مستقل ويمكن أن يعزز استقلاليته، بالمعنى النسبي على الأقل، لأنه أصبح قادرًا على تحقيق الكثير مما عجز عنه من خلال الأطر الرسمية للمشاركة وذلك من خلال التقنيات الاتصالية الحديثة. وهو ما فجر مستويات متعددة من تعارض المصالح أبرزها حول تمثيل الشباب والخلاف حول من يتحدث باسم الشباب: الشباب أم الحكومة؟ تساؤل يجد صداه في مناسبات متنوعة، منها مثلاً كيفية ترشيح «شباب» في الأنشطة والمسابقات أو برامج المنح الدولية، حيث قد تلجأ الحكومات إلى معايير سياسية تؤدي إلى «تصفية» عملية الاختيار من طابعها الشفاف. ويزداد الأمر وضوحًا عندما يجد «أغلبية» الشباب أن «قلة» مختارة من الشباب هي التي تتمتع بالوصول إلى هذه البرامج والمساعدات وما تحمله من فرص وخبرات تجعلهم بالضرورة متفوقين على الأغلبية ويستمرون كذلك في تولى المناصب والمواقع، وكأن النخبة تتجدد ذاتيًا.

وقد يدفع ما سبق جهات دولية كثيرة إلى البحث بنفسها عن الشباب المناسبين لهذه البرامج، وربما تنـزلق هي الأخرى في ذات الجرف حين تقتصر على مجموعة زبائن (Clientele) وتستبعد آخرين وفق أجندتها (مثلاً استبعاد من لا يتحدث لغة أجنبية معينة، أو تفضيل عرقية أو ديانة أكثر من الأخرى[٦])، حينئذ تثور مسألة السياسة ورفض التدخل الخارجي في الشئون الداخلية. كذلك، تعارض المصالح حول جاهزية الشباب، وربما يكون هذا التعبير عن تعارض المصالح بين النخبة والشباب الأكثر انتشارًا وتعقيدًا، حيث لا يكاد يستقر عند نقطة مشتركة، ولا يزال هناك جدل حول هذا السؤال الأولي: هل الشباب جاهز للديمقراطية وقادر على توظيف آليات المشاركة والحكم الجيد؟

(٦) قارن مثلاً درجة التنوع والانفتاح أمام أعراق وديانات وثقافات مختلفة في نظم التشغيل بالجهات الدولية أو الإقليمية، هل أكثرها انفتاحًا هو الـFIFA أم الأمم المتحدة، ناهيك عن مؤسسات دولية مذهبية أو عرقية أو مهنية أو حزبية.

ويحفل الواقع العربي بالكثير من الظواهر غير المتوقعة في هذا الشأن، التي في نفس الوقت تمكن كافة المواقف المتعارضة من استخدامها لتأييد رؤيتها، مما يجعل قدرتنا على التنبؤ بقدرات الشباب محدودة للغاية (مثلاً: هل يشارك الشباب في الانتخابات؟ هل يستثمرون الفرص المتاحة لتأسيس مشروعات اقتصادية خاصة، هل يقبلون التنافسية في سوق العمل؟ وهل يتمسكون بثقافة الاتكالية والواسطة؟). إلا أن قصور الآليات الوطنية للتمكين السياسي للشباب في الوقت الذي تتطور فيه آليات المشاركة غير الوطنية يجعل ديناميات الصراع أكثر تسارعًا، لاسيما مع وجود فرص أكبر إمام الشباب لاختبار قدراته وإثبات جدارته في مواجهة النظرة السلبية له. ولنأخذ، مثلاً، قدرة شباب اليوم على الوصول إلى الرأي العام في مجتمعهم المحلى عن طريق الفضائيات، وقدرتهم على الانخراط في نظم تعليم أكثر تنافسية خارج المؤسسات الحكومية التقليدية، مثل التعليم عن بعد، أو القدرة على التأثير في الآخرين خارج مجتمعه ومنافستهم في مجالات الرياضة والفنون والآداب والعلوم والتجارة والسياسة. في هذا السياق، يعد التأهيل من الأمور الجوهرية التي تؤثر على مشاركة الشباب(٧)، وخصوصًا في مجال المشاركة السياسية، باعتبار أن ثقافة المشاركة تنمو مع المشاركة الفعلية. ويجب أن تراجع الحكومات العربية مسئوليتها وأداءها لهذا الدور، أي التأهيل السياسي للشباب. كذلك، يجب أن تتم مناقشة دور المنظمات العربية المعنية بالشباب وقياس درجة تأثيرها في عملية تأهيل الشباب العربي.

أيضا، هناك مشكلة تعارض المصالح حول الأولويات، الذي يتمثل في التباين بين نظرة كل من النخبة والشباب لمعنى «الأولويات». ففي حين تميل الحكومات إلى تبني أولويات محدودة العدد ونمطية وثابتة الحركة (مجمع رياضات بدنية ومهرجان للكشافة والجوالة ومسابقات فنية وبرامج تليفزيونية شبابية...)، تتسم أولويات الشباب بالاتساع والتنوع والتغير. إلا أن كل وجهة نظر ترى أنها معقولة ومشروعة وممكنة ويمكن للغير التعايش معها، ولكن الحكومة هي التي تملك أدوات الفعل

(٧) حملت "مبادرة تمكين الشباب" التي دشنها برنامج الدراسات البرلمانية بجامعة القاهرة منذ عام ٢٠٠٢، مؤشرات جيدة على هذا، حيث تولى الطلاب –بعد تدريبهم– مهمة إدارة ورئاسة جلسات المؤتمر السنوي للبرنامج، والقيام بأعباء اللجنة التنظيمية والأمور الفنية، وبعد ذلك قاموا أيضا بإعداد البحوث. والطريف أن عنوان المؤتمر الرابع في إبريل الماضي هو "كيف يرى الشباب تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤؟

الرسمية والقدرة على التنفيذ. ومن الطبيعي أنه في ظل الانقسامات والعزلة أن تكون الأولويات متعددة وغير متجانسة وفي بعض الأحيان متضاربة، وهو ما يعاني منه الشباب في العالم العربي، ففي حين يبحث البعض عن فرصة للخروج من الفقر المدقع، يسعى ويبحث آخر عن قنوات للمشاركة السياسية، وآخر يؤثر العزلة. فالإقرار بأهمية إشراك الشباب ليس كفعله، والتقدم المحرز في هذا المجال ما زال بطيئًا، ورمزيًّا، طالما لم يُمكِّن الشباب من التأثير على النتائج وتحقيق تغير حقيقي.

إن تعلم المشاركة من خلال الممارسة واكتساب الخبرة من الأمور التي تساعد على الاتفاق على تحديد الأولويات ورسم القواعد الخاصة بتطبيقها، ومن ثم فمشاركة الشباب تعزز من قدرته على تحديد أولويات دقيقة، ومشتركة. كما يظهر تعارض المصالح حول «التغيير»، لأنه في مناخ «التغيير» المحلي والإقليمي والعالمي، يظهر بشكل متزايد مجال للجدل الاجتماعي والسياسي بين دعاوى التغيير وسياسات الإصلاح. وليس الشباب بعيدًا عن كل هذا، ولا يجب أن يكون كذلك. ومع الدخول «المفاجئ» لخطوات الإصلاح ولجوء الحكومات إلى الشباب لكي يشاركوا في هذه الخطوات، تظهر ثقافة «التغيير لمجرد التغيير» وتصدم بموقف حكومات تريد فقط التغيير الذي لا يمسها، ويزداد ترددها في السير باتجاه تمكين الشباب، خشية من خياراتهم «اللامدروسة». هذا الشكل من تعارض المصالح بين الشباب والنخبة يبدو جليًّا في بعض المجتمعات العربية، حيث تقترب مما تعتبره النخب «مخاطر الديمقراطية في جرعة واحدة» في حين يراه الشباب نكوصًا عن وعود التمكين السياسي والحكم الجيد وأن وصول الشباب إلى مراكز صنع القرار سيؤدي إلى مشاركتهم والقضاء على الحيرة والعزلة والانقسام وتعارض المصالح، وأن التغيير هو الأمل لمزيد من تعزيز دور الشباب في عملية التنمية والاستقرار.

المؤشر الخامس: القابلية للانفلات

هل يبدو الشباب العربي وكأنه أصبح قابلاً للاشتعال (flammable)؟، وهل نشهد نقطة تحول جيلي في منظومة السياسة والحكم في الدول العربية أم نعيش مخاض مرحلة إصلاحية سلمية يدخل فيها الشباب العربي كفاعل وشريك في عملية التجديد السياسي؟

الواقع أن النخب العربية قد عمرّت طويلاً ومن ثَمَّ ظهر جيل أو أكثر قليلاً من الشباب الذي لم يتم استيعابه، وقد يصبح أقرب إلى الانفلات (uncontrollable) بالمعنى السلوكي، وربما السياسي أيضًا. فالحكومات تحذر من القفز نحو مجهول، بينما يبدو الشباب متحفزًا للقفز.

وربما يلاحظ المرء الانخفاض النسبي في أعمار قيادات المعارضة (بأطيافها ووسائلها) وأنها تطرح وسائل أكثر جرأة وسلوكًا أكثر فتوّة من النخب الحاكمة، لاسيما أن هذه القيادات الشابة المعارضة تتعاطى مع اختلالات موضوعية في أداء الحكومات العربية بشأن الحكم الجيد والديمقراطية.

محصلة المؤشرات

تساؤلات جديدة حول نوعية آليات تمكين الشباب المطلوبة

قد لا تتفق المجتمعات على شيء إلا قليلاً، فما بالنا بالأفراد فيما بينهم. فالطبيعي أن تختلف الرؤى للظواهر الاجتماعية، التي تتغير دائمًا لأنها تتعلق بكائن متغير دائمًا هو الإنسان. ولكن السؤال هو: هل نحتاج إلى مفاضلة بين الرؤى، وما المرجعية الصحيحة في ذلك؟. والمقصود بالمرجعية هو المنهج وليس النتائج، أي الاحتكام إلى الواقع أم إلى الرأي السياسي في نظرتنا إلى «احتياجات الشباب».

ففي غياب ذلك المظهر من الشفافية (في الحصول على البيانات والوصول إلى المعلومات) يصعب بناء معرفة صحيحة عن الشباب، تتسم بالحياد والدقة والشمول والتوقيت الملائم والشكل المناسب لاتخاذ القرار. وقد لا يكون أمام المرء إلا دراسات جزئية لا تمكننا من التعميم ولا تقدم المعلومة بالوصف السابق، مما يقيد قدرتنا على قياس «درجة الحكمانية» في مؤسسات الحكم وسياسات الإصلاح.

ومحصلة المؤشرات السابقة هي «أزمة» حقيقية في قدرتنا على إشراك الشباب في عملية الإصلاح وبناء مؤسسات الحكم الجيد، تدعونا إلى وقفة واضحة مع النفس: هل نثق في الشباب

ونصبر عليهم؟ هل نعتبر التجديد فرصة أم تحديًا؟ كيف ننظر لدور الشباب في التنمية: عبء أم شريك؟ هل التمكين السياسي للشباب أولوية في بناء مؤسسات الحكم الجيد والديمقراطية؟ هل لدينا سياسة لتمكين الشباب وكيف نقيمها؟ ماذا فعل الشباب للشباب؟

إن تمكين الشباب بشكل فعلي وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يتطلب أن نحدد بالأساس رؤيتنا لآليات التمكين ذاته بمعنى: هل نتحدث عن مجرد خدمات تقدم للشباب أم سياسات للنهوض بأوضاع الشباب؟ فمن المهم أن تكون لدى مجتمعاتنا «سياسة وطنية للشباب». ولا شك في محورية دور الحكومات في وضع سياسة وطنية لعمالة الشباب، تتضمن: التوسع في خلق فرص العمل والتشغيل، وأنشطة التأهيل والتدريب للعمل، والمساواة في توفير فرص عمل عادلة للجميع تلائم قدراتهم الحقيقية وتنميها، والاهتمام بتنمية الإبداع لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، والحفاظ على البيئة، والتمكين من الاستفادة من الفرص التي توفرها ثورة تكنولوجيا المعلومات لتغطية احتياجات المهمشين وللوصول إلى كل المستبعدين فيما يتعلق بتمكينهم عن طريق تنمية معارفهم ومهاراتهم.

هل المستهدف هو وزارة الشباب أم الدولة؟ فهناك رأى يقول: في الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو إفساح المجال للحريات العامة (de-regulation) وإلغاء وزارات الحكومة المتضخمة (كالإعلام والاقتصاد) كيف ندعو إلى إنشاء وزارة للشباب؟ وهناك رأى آخر يقول: الوزارات هياكل تنظيمية لتنفيذ سياسات عامة، وليست هي الوسائل الوحيدة، فهناك أسلوب المجلس الوطني كجهة تنسيقية وهناك الشراكة بين الحكومة والمجتمع في تنفيذ السياسات (على غرار سياسة حماية البيئة، وتمكين المرأة..). كما أن هذه السياسة الخاصة بالشباب مطلوبة لمواجهة إشكالية وطنية، وهكذا يكون تركيب مؤسسات الدولة مرحليا ومتغيرا.

ما مدى أولوية دعم أداء مؤسسات الشباب؟ هل يعد مطلبًا هامًا في تفعيل السياسة الوطنية للشباب وتطويرها على مستوى قياداتها والعاملين بها، وكذلك تحديث آليات عملها ومحاسبتها؟ فالسياسة الوطنية للشباب لابد أن تنبع من رغبة خالصة في الوفاء باحتياجات وتطلعات الشباب، على أن تصل لذلك من خلال العمل مع الشباب وليس فقط من أجلهم.

أما فيما يتعلق بمحتوى هذه السياسة، فأبرز ملامحه ضرورة أن تقوم السياسة الوطنية للشباب على الشراكة الفعالة بين كافة المعنيين، لاسيما شبكات الشباب والمنظمات الشبابية غير الحكومية وغيرها من المؤسسات، وضرورة تسهيل وصول الشباب إلى الهيئات التشريعية وهيئات صنع القرار، وضرورة إعطاء الأولوية إلى إقامة قنوات الاتصال مع الشباب للتعبير عنهم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ويجب أن تكون السياسة الوطنية للشباب متوافقة مع الخصائص الثقافية لكل مجتمع، ويجب أن تبدى السياسة الوطنية للشباب اهتمامًا خاصًا بالفئات الدنيا في المجتمع، ويجب أن تعزز هذه السياسات من كافة أنواع التعليم، ويجب أن تتيح السياسة الوطنية للشباب الفرصة للالتقاء بين الأجيال، وذلك بمد تسهيل المشاركة والتعاون بين الجميع.

ومما لا شك فيه أن تحقيق هذه المهام يرتبط بوضع سياسات وبرامج توفر الإمكانات المادية والبشرية لتجسيدها على أرض الواقع.

مبادرات عربية لتمكين الشباب من المشاركة السياسية

ربما أمكن لنا التمييز في هذه المبادرات بين ما له صلة بالقول وما تم إنجازه بالفعل، بين آراء عبر عنها المشاركون وبين برامج ومشروعات طبقت بالفعل في مجال تمكين الشباب من المشاركة السياسية.

آراء ومقترحات

ويحفل العالم بنماذج عديدة من قواعد بيانات «شافية» لمعرفتنا عن الشباب، ولا يجب أن يكون إعدادها مستحيلاً. فعلى سبيل المثال، نحتاج إلى معرفة الحد الأدنى من البيانات عن السلوك السياسي للشباب في كافة مراحل سياسة «التمكين السياسي للشباب وتشجيعهم على المشاركة»، ولن يكون ذلك يسيرا مادامت لا توضح جداول الناخبين هذه الحقائق، لأن صناديق الاقتراع لن تفي بالغرض كما أن البحوث بالعينة لا تزال معقدة ومحل جدل في الواقع العربي. وهناك أيضا

إشكالية تتعلق بالدور المحدود الذي تقوم به مراكز استطلاع الرأي العام والبحوث الميدانية في تنمية معرفتنا بآراء الشباب، بشكل واسع ومباشر ومستقل (للخروج من معضلة الثقة في بيانات وتقارير الأجهزة البيروقراطية عمومًا وحول آراء المواطنين خصوصًا).

من هنا، فمن الضروري للدول العربية استكمال قواعد البيانات المدنية للمواطنين (الرقم الوطني) واعتمادها مرجعية بيانية عن مشاركة الشباب في الحياة السياسية بصورها ومستوياتها، لأن هذه القواعد للبيانات ستوضح -وبشكل يتم تحديثه آليًّا ودوريًّا- نسبة قيد الشباب في جداول الناخبين، والذهاب إلى صناديق الاقتراع، وعضوية الأحزاب السياسية، وشغل المواقع القيادية في مختلف المؤسسات، والحالة الاجتماعية والمهنة والتعليم.

ومن المهم أيضًا تمكين بحوث الرأي العام والمسوح الاجتماعية، من الناحية السياسية والأمنية والقانونية والتنظيمية وكذلك من حيث الاستثمار في كوادرها البشرية وقدراتها التقنية وقابليتها للحياة كمؤسسات مستقلة ذات دور محوري في تصحيح وتعميق «معرفتنا عن الشباب».

تجارب ومشروعات وبرامج مقترحة

تكتسب السلطة شرعيتها من رضا المجتمع الذي تحكمه عن أساليب إدارتها لشئون هذا المجتمع من خلال السياسات العامة التي تطبقها، فإذا اقتحم الشباب المجتمع بمؤسساته المتعددة وعمل به واكتسب ثقته سوف يفتح هذا الطريق أمامه للمشاركة الحقيقية في السلطة السياسية، وهو ما يمكن عبر عدة آليات مثل تكوين برلمانات شبابية موازية للمجالس المحلية في المدن والقرى لدعم ومراقبة ومساءلة الأجهزة التنفيذية وهى الأطر التي يمكن أن تصبح مؤسسات حقيقية للتدريب على مهارات المشاركة السياسية، وتبني الشباب خاصة على الصعيد المحلى الضيق(قرية /حي) للمبادرات التنموية التي تسهم في مواجهة مشكلات المجتمع مثل الأمية، مشكلات البيئة، مشكلات الرعاية الصحية..إلخ.

هذه الآليات يجب أن يتواكب معها اهتمام منظمات المجتمع المدني ببرامج التوعية الحقوقية وبرامج التربية المدنية الموجهة للشباب، والتي تسهم في بناء قنوات للحوار والاتصال مع صناع القرار

من المسئولين في الأجهزة التنفيذية والتشريعية وفى المؤسسات السياسية لتنمية لغة التفاهم بين الشباب وهؤلاء المسئولين، ومساعدة الشباب على التعرف عن قرب على طبيعة المشكلات التي يعاني منها المجتمع وكيف يتم التعامل معها.

إذا تحقق هذا يصبح من السهل على الشباب أن يسعى إلى بناء مجموعات وشبكات ضغط تسمح بإيصال قياداتهم إلى مؤسسات صنع القرار مثل البرلمان، والأحزاب السياسية، ومجالس الحكم المحلى المنتخبة، يدعم هذا ضرورة أن يتم منذ البدء الضغط من أجل إصدار قانون خاص بالشباب يحدد علاقتهم بمؤسسات الدولة وأشكال الرعاية التي تقدم لهم بصفتهم شبابًا، وتمكينهم من المهارات التي يحتاجونها لدعم مشاركتهم المجتمعية. هذا فضلاً عن خفض سن الترشيح في الانتخابات العامة بما يسمح بفتح الفرصة لبروز قيادات من الشباب وتوليهم مسئولية العمل السياسي والشعبي والتشريعي. والوصول لهذه المرحلة يفتح الطريق أمام تنفيذ توصية دائمة ومتجددة في كل لقاءات الشباب العربي وهى تأسيس مجلس تعاوني شبابي عربي على غرار جامعة الدول العربية لمتابعة التوصيات الخاصة بمشاركة الشباب وتفعيل دوره ومواجهة مشكلاته على المستوى الإقليمي العربي.

كما قدم الشباب من خلال حواراته حزمة من المقترحات الإجرائية التي تحتاج إلى ترجمة على أرض الواقع من خلال تغيير نمط التنشئة الاجتماعية في مؤسسات التنشئة المختلفة خاصة في المؤسسة التعليمية وأن تُبنى التنشئة على ثقافة الحرية والمشاركة وما تتضمنه من قيم قبول الاختلاف وحرية التعبير عن الرأي والإحساس بالمسئولية والقدرة على المبادرة والتفكير النقدي وغيرها، وهو ما يستلزم إحداث تغيير جذري في فلسفة التعليم ومحتوى البرامج التعليمية وتفعيل دور المؤسسات المجتمعية التي تشكل إطارًا للتدريب على المشاركة وممارستها، مثل الاتحادات الطلابية ومراكز الشباب والجمعيات الأهلية والمجالس المحلية، وأن تتاح فيها الفرصة الحقيقية للشباب للمشاركة في صنع قراراتها والتأثير على سياساتها.

ومن المهم في ذات السياق التوسع في برامج التثقيف السياسي التي تستهدف دعم ونشر ثقافة الديمقراطية التي تشكل المشاركة أحد أهم أركانها، بجانب الاهتمام ببرامج إعداد القادة، وهى

البرامج التي يمكن أن تسهم في إعداد القيادات الشبابية التي يمكن أن تشكل الصف الثاني في كل مؤسسات المجتمع لمواجهة عدم تجدد دماء النخب الفاعلة في المجتمع، وتشجيع الشباب على المبادرة بتأسيس منظماتهم التي تعبر عنهم في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاهتمام بتغيير ما يتطلبه هذا من قوانين ونظم، وزيادة نسبة عضوية الشباب في مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات الاقتصادية والحكومية خاصة تلك المعنية بقضايا الشباب ومشكلاتهم، والاستفادة من التجارب المجتمعية لدى شعوب العالم، التي استطاعت فيها النخب الحاكمة أن تنفتح على قطاع الشباب وتدعم مشاركته السياسية والاجتماعية في بناء مشاريع النهضة والتقدم، والتقدم بمعدلات أسرع في عمليات الإصلاح السياسي والديمقراطي، التي يمكن عبرها حل أزمة الشرعية السياسية التي تواجه بعض النخب السياسية الحاكمة، والتي مازالت تستند في حكمها إلى شرعية دينية أو عسكرية، أو يقوم نظامها السياسي على احتكار السلطة وشموليتها وعدم تداولها.

ويوفر الإصلاح الديمقراطي سوف يوفر بالضرورة المناخ والآليات الداعمة لمشاركة سياسية أوسع لكل فئات المجتمع وفى مقدمتهم الشباب، وبذل الجهد نحو بناء لوبي شبابي عربي قادر على الضغط والتأثير على الحكومات العربية من أجل مواجهة فعالة لمشكلات الشباب، وهو الجهد الذي يجب أن يبدأ ببناء آلية لمتابعة تنفيذ التوصيات التي يتم اتخاذها في ملتقى الشباب في إطار منتدى الإصلاح العربي، والخطوة الأولى في ذلك هي تنفيذ المقترح الخاص ببناء مجلس تعاون شبابي عربي، واحترام حقوق الإنسان والتي نصت عليها المواثيق الدولية التي وقعت عليها معظم الدول العربية والتي تضمن للشباب حق وحرية التعبير عن الرأي والمشاركة السياسية وحق الاحتجاج السلمي دون خوف من تعرض للتنكيل والاضطهاد، ودعوة نشطاء وقادة سياسيين من مختلف التيارات للحوار معهم في اللقاءات القادمة، وضرورة إعادة النظر في البرامج التعليمية على أساس الجمع بين الدراسات النظرية والدراسات العملية والفنية، بحيث يصل الطالب إلى نهاية المرحلة الثانوية مزودًا بالخبرات النظرية والحقائق المعرفية اللازمة، وإعادة النظر بطريقة إعداد العاملين في ميدان تنشئة الشباب من معلمين ومربين وقادة بحيث تتوافر لديهم القدرة على إظهار سمات الشخصية العربية لدى الأجيال الجديدة، ووضع خطة إعلامية عربية موحدة وبرامج واقعية لتوجيه الشباب العربي للتمسك بقيمه، وتشجيع الشباب العربي على الانفتاح السليم على الثقافات والحضارات الأخرى،

وتوجيههم لممارسة النقد العلمي الموضوعي وتشجيع الحوار بين الشباب العربي لأن ذلك يشكل ضمانًا لعدم الانحراف عن القيم العربية السليمة التي نريد لشبابنا التمسك بها.

تجارب ناجحة

وهنا يجب التأكيد على أن تلك المقترحات التي يقدمها الشباب كان يعززها غالبًا الكثير من التجارب الناجحة والمبادرات الشبابية التي سعت إلى ترجمة شوق ورغبة الشباب في المشاركة وانتقلت به من مجرد الرغبة إلى حيز التطبيق العملي على أرض الواقع.

ففي مصر على سبيل المثال هناك تجربة مجموعة شباب من أجل التنمية والتي تعمل تحت مظلة المجلس الشعبي المحلى لمدينة الإسكندرية، والتي بدأت بمبادرة من احد الشباب الذي طالب رئاسة المجلس المحلى بأن يكون للشباب صوت مشارك في عمليات تنمية المدينة، وتطور الطلب الشفوي إلى فكرة مكتوبة، ثم إلى برلمان شبابي يعمل تحت مظلة المجلس الشعبي المحلى شارك فيه في البداية خمسة شباب وصل عددهم إلى ١٠٠ شاب وفتاة يشكلون حوالي ٤٢ لجنة كل لجنة تهتم بقطاع خدمي أو إنتاجي في المدينة وتعمل في هذه القطاعات من خلال محورين الأول هو تفعيل دور المنظمات الأهلية والتطوع في أنشطتها التنموية المتعددة، والثاني العمل كبرلمان ظل يتلقى شكاوى سكان الإسكندرية والتدخل لدى المجلس والجهاز التنفيذي بالمحافظة في محاولة لحلها.

وهناك نموذج آخر من مصر هو جمعية نهضة المحروسة التي تأسست بمبادرة من بعض الشباب وأصبحت الآن من أهم الجمعيات الشبابية التي تنفذ العديد من المشروعات التنموية الموجهة للشباب أهمها مشروع حضانة الأفكار، والذي يحتضن الأفكار والمبادرات الشبابية ويحولها مع أصحابها إلى مشروعات ناجحة.

وفى مجال المشاركة السياسية بمفهومها المباشر هناك من مصر أيضا محاولة تأسيس اتحاد الشباب الليبرالي، الذي بدأ كفكرة بين بعض الشباب الليبراليين حولوها إلى جريدة على شبكة الانترنت تم من خلالها إعلان البيان التأسيسي للاتحاد ، ويتم الآن الإعداد للمؤتمر الأول له.

وفى الأردن، تم تأسيس برلمان شبابي، كما تم الانخفاض بمتوسط عمر الوزراء من ٥٥-٦٠ سنة إلى ٤٥ سنة. أما في لبنان، فقد تم تنظيم حملة وطنية للانخفاض بسن الاقتراع حتى ١٨ سنة وهى الحملة التي تتضمن عشرات الأنشطة الفنية والاجتماعية والسياسية ونجحت في جمع توقيعات ٩٩ نائب برلماني للموافقة على مشروع قانون بهذا الصدد ومازالت الحملة مستمرة ، بجانب حملة وطنية أخرى استهدفت إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية كمدخل لمواجهة الوضع الطائفي في لبنان. وفى اليمن، تم تأسيس مركز قومي استهدف تنظيم برامج تأهيلية وتدريبية لشباب المحامين على العمل بالمحاماة، وإنشاء محاكم الشباب وهى منتديات تم من خلالها تنظيم جلسات للحوار بين الشباب وصناع القرار حول مشكلات الشباب وقضاياهم واحتياجاتهم بهدف تعزيز الحوار بين الشباب والمؤسسات الرسمية ويشارك فيها حوالي ٣٠٠ شاب وفتاة من مختلف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والقطاعات والفئات الاجتماعية. وتقدم الصومال نموذجًا مختلفًا لمشاركة الشباب، فمنذ ما يزيد على ربع قرن تعاني البلاد من حرب أهلية ومن غياب كامل لسلطة الدولة المركزية، وهى الحالة التي دفعت الشباب الصومالي إلى تولي إدارة شئون البلاد خاصة في مجال التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية فكل المؤسسات الخدمية يديرها ويرعاها الشباب في المستشفيات والمدارس والجامعات، وحتى الحكومة الحالية الموجودة في المنفى منذ ٢٠٠٤ معظم قادتها من الشباب وكذلك نواب البرلمان حيث استطاع الشباب أن يفرض عبر تواجده الاجتماعي والخدمي تواجده السياسي أيضًا.

وفى المغرب تأسس مجلس الشباب والمستقبل، وهو مجلس أنشأته السلطة في البداية وقاطعه الشباب إلا أنه مع التحولات التي حدث في المغرب والانفتاح الديمقراطي الذي شهدته البلاد وصاحبه صعود الحكومة الاشتراكية وتوليها مقاليد الحكم، وعبر عدة نضالات شبابية استهدفت تغيير القانون الأساسي للمجلس، بهدف إزالة الكثير من القيود على أنشطته. أما في العراق فرغم ما عاناه الشباب العراقي من قهر واضطهاد طوال فترة الحكم البعثي التي لم تسمح إلا بأنشطة شبابية في إطار توجهات وتحت إشراف الحزب الحاكم، ورغم صعوبة الأوضاع الحالية من انعدام للموارد ومن عدم استقرار للوضع الأمني واحتلال أجنبي سعى لتأجيج الفتن الطائفية، إلا أن هناك مناخًا يسمح للشباب باستعادة روحه وحريته والتعبير عن نفسه وبإمكانية التغيير للأفضل.

هذه المبادرات وغيرها تؤكد وجود ميل قوى لدى الشباب العربي للمشاركة في عمليات التنمية والإصلاح هذا الميل الذي يسعى إلى ترجمته واقعيًّا حتى في ظل وجود تباطؤ رسمي لسياسات توسيع نطاق المشاركة السياسية للشباب، والمتفحص لتلك المبادرات سوف يدرك من الوهلة الأولى الأولويات التي يجب التعامل معها لتوسيع نطاق المشاركة السياسية للشباب وهي الأولويات التي تدور حول حرية التعبير عن الرأي، وحق نقد السياسات دون خوف وتوفير المنابر اللازمة لهذا ،وهو ما يتطلب إجراء إصلاحات سياسية جذرية تحدث تحولاً فعليًّا في بنية الأنظمة السياسية الشمولية بما يفتح الباب أمام ديمقراطية ومشاركة سياسية حقيقية. هذا بالإضافة إلى منحه حقه وفرصته الكاملة في التعلم والعمل والحياة الكريمة، وتخفيف القيود والإجراءات البيروقراطية التي تعوق وتقيد مبادرات المشاركة الميدانية للشباب، وتوفير الفرص المناسبة لتدريبه ورفع وعيه السياسي والقانوني وتمكينه من مهارات المشاركة، وهو ما يتطلب إضافة برامج التوعية القانونية والتربية المدنية إلى المناهج التعليمية، بجانب التعرف الدائم على مشكلات الشباب واحتياجاته وآرائهم من خلال الدراسات واستطلاعات الرأي، وتخفيف الضغوط والأعباء وحل مشكلات الشباب الاقتصادية خاصة في مجال العمل والتوظف حتى يصبح لديه الوقت والجهد والرغبة في المشاركة السياسية، وإنشاء مراكز لإعداد القادة من الشباب الذين لديهم ميل أوسع للمشاركة السياسية ولعب دور مؤثر وقيادي في مجتمعاتهم وتعديل القوانين بحيث تستلزم مشاركتهم في مراكز صنع القرار في كل مؤسسات المجتمع سواء مؤسسات تعليمية مثل الجامعة أو مؤسسات مجتمع مدني مثل النقابات ومراكز الشباب والجمعيات الأهلية ...إلخ.

استراتيجية وسياسات مقترحة للتمكين السياسي للشباب

هنا يمكن مناقشة استراتيجية من ثلاثة محاور؛ نتصورها كأهداف أساسية؟ ماذا نعرف عن الشباب؟ وماذا يريد الشباب؟ وماذا يراد من الشباب؟ ونحن في حاجة ملحة إلى بلورة إطار فكري للتعامل مع إشكالية البيانات المتاحة حول الشباب؛ لتقديم إجابة موضوعية على السؤال ماذا نعرف عن الشباب في الدول العربية، حتى يمكن بلورة سياسات وتحديد أهداف التعامل مع الشباب استنادًا إلى فهم حقيقي واقعي لما يريده الشباب.

وهل يعنينا متغير الجيل؟ فالمقصود في هذا المحور ليس هو مضمون السياسات اللازمة لتنمية قدرات الشباب أو تمكينهم، بأن نخصص نسبة للشباب في مقاعد السلطة مثلاً، وهذا أمر وارد بالطبع، ولكن المقصود هو هل نعتقد أن عنصر «الجيل» يؤثر على نمط التفكير وترتيب الأولويات ونوعية المصالح ومستوى القدرات بين المواطنين، بحيث ينتج عنه «اختلافات نوعية» في مواقف الأفراد، وبالتالي فلا يجب وضع كافة الأجيال في سلة واحدة؟ أم أنه عنصر هامشي ليس له تأثير جوهري في سلوك الأفراد، وبالتالي فلا نحتاج إلى الحديث عن «خصوصية الشباب»؟ لقد أصبح من المستقر علميًّا وعالميًّا أن الشباب لهم خصوصية، يجب مراعاتها في صنع السياسات العامة وخصوصًا في عمليات الإصلاح، بمختلف أبعادها، وسواء كان توجه هذه السياسات والعمليات الإصلاحية هو تصحيح خلل في نصيب الشباب من أعباء وعوائد التنمية أم كان الرغبة في استثمار قدرات الشباب لتعزيز قدرات المجتمع ككل على النمو.

ثم الاتفاق على وزن عنصر «الجيل» في صنع السياسة العامة: ماذا نريد للشباب؟ هناك حالة استقطاب بالنسبة لتحديد أولويات الشباب ما بين نظرة النخبة والمؤسسات الحاكمة التي تركز على الرياضة والفنون أساسًا ثم فرص العمل، والاتجاه العريض في الأدبيات الذي يركز على المشاركة وتحمل المسئولية، إلا أن التوجه الداعي إلى «الثقة في اختيار الشباب» وأن يترك لهم تحديد أولوياتهم، اقتناعا بأن الخبرة تأتى مع الممارسة وأن الصبر على الشباب يتطلب أن نعطيهم الفرصة لإجادة التجريب والتعلم من الأخطاء. والسؤال الذي ينبغي طرحه ليس هو «ماذا نريد للشباب؟» ولكن هو «ماذا يريد الشباب لأنفسهم؟» ويترتب على هذا التزامًا بالرجوع إلى الشباب بكافة الطرق «المباشرة» الممكنة لمعرفة أولوياتهم وقياس قدراتهم وتنمية مهاراتهم، وهنا تأتى أهمية المحور الثاني: ماذا يريد شبابنا؟

يريد الشباب تطوير خطابنا الشبابي وإعادة ضبطه على موجة لها من الذيوع والانتشار ما يتيح لشبابنا حسن وسهولة استقبالها، لأن هناك فجوة تفصلنا عنه، وتحد من تواصلنا معه، وينبغي تجسير الفجوة عن طريق المزيد من الحوار، وأن يعتمد الحوار المنشود على خطاب شبابي عصري متواضع وعقلاني، خطاب عصري أقرب إلى الديالوج الذي يفترض حوارًا حقيقيًّا بين طرفين، ويتسلح

بأدوات العصر، ويخاطب الشباب عن طريق الإنترنت والندوات الإلكترونية، ويطل عليهم عبر الفضائيات ويتواصل معهم عبر الوسائط الحديثة، وخطاب متواضع يقترب من الشباب ويستخدم لغة تنطوي مفرداتها على احترام أكثر لهم وثقة أوسع بهم، وخطاب عقلاني نحتكم فيه إلى العقل ونركز على قيمة التجربة، لأن القضايا النبيلة والحقوق المشروعة انتصرت بالإرادة الواعية والعاقلة للإنسان، خطاب يعرف شبابنا بمعطيات الحاضر وتحديات المستقبل، ويؤكد على القيم والمهارات اللازمة لاقتحام المستقبل، وأن العالم تحكمه معايير المنافسة وشروط النوعية والتمييز. خطاب يعنى بقيمة التجربة، وتقديم التجارب الناجحة للأفراد والشعوب، لأنها تثير الخيال وتوقظ الهمم وتستنفر القدرات، ونقدم سلسلة عن أفراد نجحوا وأمم تقدمت، قصة الطفرة الكورية والماليزية التي تحققت في فترة لا تتجاوز الخمسة عشر عامًا مثلاً، وقصص النجاح الفردي في مجالات العمل والفكر والرياضة والاقتصاد والفن وغيرها.

ما القضايا التي تبدو الأكثر أولوية وإلحاحًا لدى الشباب وتحتاج إلى الحوار معه حولها؟ إن الشباب يكاد يكون هو القاسم المشترك في الكثير من القضايا والظواهر التي يدور حولها جدلنا السياسي والثقافي والاجتماعي في السنوات الأخيرة. لكن الشباب هو الطرف الحاضر – الغائب في قضايا لها الأولوية في نظره، مثل قضايا الانتماء والتنمية والتعليم وظاهرة العنف والإرهاب والبطالة والمشاركة السياسية. ففيما يتعلق بقضية الانتماء يلاحظ أن معظم شبابنا -خاصة الجامعي- موزع ما بين عملية استقطاب ديني حاد وما بين حالة تسطيح فكري وثقافي لا تخطئها العين، والمطلوب هو عقلنة وترشيد حالة الاستقطاب هذه، وهو أمر يمكن تحقيقه من خلال تأسيس مشروع فكري وإطار حركي في مجال الحوار مع الشباب، ينطلق من اعتبار المواطنة أساسًا وحيدًا ينظم كافة الخطابات الفكرية والدينية، ومعيارًا يحكم منظومة الحقوق والواجبات في دولة سيادة القانون وإطار حركي يعيد النظر في قضية النشاط الطلابي على نحو يدعم قيم المشاركة والعمل الجماعي والاعتماد على النفس وذلك من خلال مشروع قومي أو وطني يوقظ حماس الشباب ويستثير خيالهم ويفجر طاقاتهم، ولتكن بداية هذا المشروع خطة عشرية لتحقيق أعلى معدلات التنمية (على غرار التجربة الماليزية مثلا) كأولوية تستحق أن نحشد لها كل الجهود والطاقات، إلى جانب قضية إصلاح النظام التعليمي، ويضاف إلى ذلك اعتبار منظومة حقوق الإنسان المظلة السياسية والثقافية التي تضمن

إنجاح المشروع التنموي وإصلاح التعليم. إن مشروعًا وطنيًّا يعتمد على أولويات التنمية والتعليم وحقوق الإنسان ليس أقل نبلا ولا جدوى من بعض مشروعاتنا الوطنية التي أثارت الخيال وأطلقت السواعد فيما مضى. إن ضعف وتراجع قيمة الانتماء الوطني لدى شريحة هامة من شبابنا بتأثير غلو الخطاب الديني تارة، وتحت وطأة حركة العولمة الجارفة، وتدفقاتها الاستهلاكية البراقة تارة أخرى، يطرح سؤالاً، كيف السبيل إلى استعادة الشعور بالانتماء، والإجابة تكمن في البحث عن خطاب شبابي يوفق بين قيم الوطنية المستنيرة وقيم الإنسانية المعاصرة، وهو ما ينقلنا إلى الإجابة على السؤال الأخير في هذه الاستراتيجية، ماذا يراد لشبابنا؟ نريد لشبابنا مشروعًا يلامس قلوبهم ويخاطب في احترام عقولهم، ونحاول في حوارنا مع الشباب أن نعيد الثقة في مفهوم الوطن ومعنى الوطنية، وأن نعيد الاعتبار لقيمة الانتماء لدى الشباب على وجه الخصوص.

ولكي نتوافق على رؤية مشتركة للانتماء تجمع بين قيم المواطنة المستنيرة وقيم الإنسانية المعاصرة لابد أولاً من إحياء قيمة (المواطن الصالح) كبرهان للتدين السليم والحقيقي، ومعيار التحفز ودليل حب الوطن، يؤدي عمله بإخلاص وصدق ولا يمارس الغش أو يزور،، أو يخرق القانون، ولا يتهرب من دفع الضرائب، ولا يرتشي ولا يخون، أو تبني معيار يلهم قيمه ويحكم سلوكياته، والدولة بدورها مطالبة بأن تعلي من الفكرة لتجعلها الأساس الوحيد لمنظومة الحقوق والواجبات التي تحكم علاقاتها بالفرد. والمجتمع أيضا مطالب بأن يتفاعل مع فكرة المواطن الصالح، وأن يخصص جائزة في هذا الخصوص، في كل مدرسة وكلية ومصنع وشركة ومؤسسة لمن يرفض رشوة أو حقق إنجازًا، وأن يضاف إلى قائمة جوائزنا الكثيرة جائزة المواطن الصالح أساسها الوحيد مفهوم المواطنة بغض النظر عن منصب هذا الشخص أو موقعه الاجتماعي أو كونه رجلاً أو امرأة، فتى أو فتاة، وحتى مؤهلاته العلمية.

والتوفيق في قضية الانتماء بين قيم الوطنية المستنيرة وقيم الإنسانية المعاصرة، يكمن في أنهما دائرتان من القيم يكمل بعضهما بعضًا، فبدون الوطن نفتقد الجذور ونصبح بلا ذاكرة جماعية وبدون الإنسانية ينقصنا هذا الشعور المشترك بالإخاء الإنساني. وبناء عليه فإن مصر أيضا مدعوة رغم كل التحديات والصعاب إلى أن تصهر انتماء أبنائها وأشواقهم الوطنية في صورة مشروع نهضوي يستثير أحلام الشباب ويحفز الجهود ويطلق كل الطاقات والملكات من عقالها. وهذا ما نحلم به

ونريده لشبابنا وما ينبغي أن نتجه لهم ونقنعهم به. والبداية إحياء قيم الوطنية وإعلاء مفهوم المواطنة من خلال مشروع يقدم فيه الشباب للوطن الوعي والعمل ويكفل لهم الوطن الحرية والكرامة. مشروع يلتزم فيه الشباب بفروض الانتماء وطاعة القانون مقابل أن يضمن لهم الوطن تكافؤ الفرص والمساواة ويوطن الشباب أنفسهم على الاعتماد على النفس والمبادرة، مشروع يقوم على مشاركة وتكاتف وتطلعات مستحقة نحو فرص أكثر ورخاء أعم في المستقبل، أو بعبارة أدق مشروع يكرس مفهوم الحكم الرشيد –كقيمة إنسانية معاصرة– أو الحكم الصالح أو (الحوكمة)، بما ينطوي عليه من معانٍ وقيم إنسانية تدارستها أدبيات المؤتمرات الدولية عن الإصلاح السياسي والديمقراطي في الألفية الثالثة.

الفصل الرابع

الشباب العربي وتحديات العولمة

مقـــدمة [٨]

شهد العالم في الحقب الأخيرة من القرن الماضي تشكلاً لنظام عالمي جديد اتضحت معالمه وآلياته تدريجيًّا حتى وصلت في تجلياتها العليا إلى ما يطلق عليه العولمة، التي أصبحت الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، كما اعتبرت آلياتها هي الحاكمة لكل ما سبقها من إنجازات المجتمع الدولي الاقتصادية والسياسية والثقافية بحيث أصبحت هذه الإنجازات مسخرة إلى حد كبير لخدمة أهداف العولمة سلبية كانت أم إيجابية.

وتبلورت ظاهرة العولمة وتم تأسيسها وتقنينها على مدى الحقبتين الماضيتين من خلال عدد من السياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي لها، وهو إعادة تشكيل النظام الاقتصادي لجميع الدول وتحويلها إلى اقتصاد السوق بهدف إدماجها جميعاً في إطار السوق العالمي، ولتحقيق هذا الهدف الاقتصادي، تشمل العولمة تجليات وآليات ذات أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وعسكرية، تنعكس على الشعوب العربية نساءً ورجالاً من خلال تبني الحكومات لسياسات وبرامج العولمة وتحويلها إلى سياسات عامة وطنية يؤثر تطبيقها على حياة المواطنين نساءً ورجالاً، سلبًا وإيجابًا.

---

(٨) اعتمد هذا الفصل على البيانات والمعلومات الواردة في البحث المرجعي الذي قدمته الأستاذة جيهان أبو زيد إلى ملتقى " الشباب وثقافة الإصلاح" وذلك تحت عنوان "الشباب والأهداف التنموية للألفية في الوطن العربي / الشباب العربي والعولمة".

وفي هذا الإطار يمكن طرح مجموعة تساؤلات: كيف يمكن للمجتمعات العربية أن تعيد هيكلة واقعها لتتكيف مع متطلبات الاندماج في السوق العالمي، وتتجنب في نفس الوقت احتمالات الاستبعاد الاجتماعي والتهميش؟ وفي ظل ما هو متوقع من تداعيات للعولمة، بعضها ثقافي، والثاني اجتماعي، والثالث اقتصادي والرابع سياسي؛ فما تداعيات العولمة على الهوية الدينية ونسق القيم بين الشباب؟ وما تداعيات العولمة على بناء الأسرة وتنوع المشكلات الاجتماعية؟ وهل ترتب على العولمة نوع من الاستبعاد الاجتماعي للشباب؟ وهل أثر نمو المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة على مشاركة الشباب العربي؟

العولمة: مفاهيم متعددة وجوهر واحد

وعلى الرغم من نجاح هذه الظاهرة في السيطرة على تشكيل وصياغة معظم المجتمعات على مستوى العالم، فإنها مازالت ظاهرة خلافية يتصاعد الجدل والصراع بين معضديها ومعارضيها يومًا بعد يوم، كما أن هناك كثيرًا من التباين في الرؤى في داخل كل من المعسكرين. ويرتبط الخلاف إلى حد كبير بتحديد ماهية وآليات الظاهرة، ومن ثم الخطاب الأيديولوجي المساند لها، الذي يؤدى إلى إيجاد استراتيجيات مختلفة للتعامل مع العولمة.

ولقد أدى الاختلاف الفكري والسياسي حول ظاهرة العولمة إلى وجود العديد من التعريفات التي سنحاول -من أجل الوضوح الفكري- اختزالها في تعريفين أساسيين يرتبطان بمقاربتين منهجيتين ويشملان الخطوط العريضة لكل التعريفات الأخرى هما، التعريف الوظيفي والتعريف البنيوي للعولمة.

التعريف الوظيفي للعولمة

أما التعريف الوظيفي، فيركز على وصف تجليات ومظاهر وإنجازات العولمة، مثل التقدم التكنولوجي غير المسبوق، وثورة المعلومات والاتصالات، وقوة وحركية الشركات العابرة للقوميات، والتحولات

اللازمة لإيجاد سوق عالمية واحدة تضمن فيها حرية الحركة لرأس المال، والسلع والخدمات، وقوى العمل البشرية، ويتجلى الخطاب الثقافي الأيديولوجي لهذا التعريف في اعتبار العولمة تعبيراً عن انتصار الحضارة الغربية الرأسمالية، ومن ثم فهي نهاية التاريخ، وهي ظاهرة لا مفر منها، من شأنها تحويل العالم إلى قرية كونية، وعلى المجتمعات التي تود الاستمرار في الحياة في هذا العالم Survival أن تعيد هيكلة واقعها لتتكيف مع متطلبات الاندماج في السوق العالمي، وهو الهدف الاستراتيجي للعولمة.

وقد تمثلت روشتة تحقيق هذا الاندماج في سياسات التكيف الهيكلي والتثبيت المالي التي صاغها البنك وصندوق النقد الدوليان، تلك التي اضطر معظم دول العالم الثالث إلى تبنيها للخروج من أزمة الديون التي خنقتها في الثمانينيات من القرن الماضي.

ويلاحظ أن المدافعين عن هذه الرؤية يركزون على مطلب الحريات الاقتصادية والسياسية وتفعيل الديمقراطية الليبرالية وتعزيز دور المجتمع المدني واستقلاليته عن الدولة، التي يجب أن يتقلص دورها إلى الدور التقليدي للدولة الحارسة، كما يرحبون بالاندماج في القرية الكونية، والاستفادة بكل ما تقدمه العولمة. على أنهم من ناحية أخرى لا يهتمون بقضايا مثل تناقض المصالح وعدم التكافؤ في علاقات القوى الاقتصادية والسياسية بين الأجزاء المختلفة من العالم، والنابع من عدم التكافؤ هيكليًّا وتنمويًّا بين هذه الأجزاء الأمر الذي يمكن أن يعطل المشاركة الحقيقية في العولمة، كما أنهم لا يهتمون باحتمالات تهميش، أو حتى القضاء على بعض هذه المجتمعات نتيجة للصراعات الدينية والعرقية والقبلية التي تغذيها العولمة والتي تحسم في النهاية لصالح الدول الكبرى في إطار سيادة فلسفة الداروينية الاجتماعية «أي البقاء للأقوى».على أنه من المهم الإشارة هنا إلى أنه قد ظهر في إطار التعريف الوظيفي للعولمة توجه أكثر إنسانية، نادت به منظمات الأمم المتحدة، يؤمن بحتمية العولمة ولكنه ينادى بتطبيقها بشكل إنساني Globalization with a Human Face؛ ونتيجة لذلك بدأ اهتمام المنظمات الدولية بمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية للعولمة على المجتمعات وعلى القوى الاجتماعية المهمشة في داخل المجتمع الواحد. ويبرز هنا تبني استراتيجيات تقليل الفقر،وتمكين الفقراء من الحصول على دخل مناسب.

التعريف البنيوي للعولمة

أما التعريف البنيوي للعولمة فهو بالإضافة إلى تناوله تجليات العولمة ومظاهرها وإنجازاتها، فهو يتخطى ذلك إلى تحليل بنيتها ومعرفة آليتها ومنطق تطورها بنيويًّا في السياق التاريخي الحالي، وفي هذا الإطار ينظر التعريف البنيوي إلى ظاهرة العولمة باعتبارها عملية تاريخية جدلية تمثل مرحلة متقدمة من مراحل التاريخ الإنساني، المتطور دائمًا، من حيث تراكم المعرفة العلمية والتكنولوجية، ولذلك فالعولمة في إطار هذا التعريف ليست نهاية التاريخ، كما يؤكد هذا التعريف على أن العولمة تمثل أيضًا مرحلة متقدمة في نمو الرأسمالية تتخطى الحدود القومية من خلال الفاعل الرئيسي في هذه المرحلة وهو الشركات متعدية الجنسية، ولذلك فإن العولمة تقوم بطبيعتها وبنيتها الرأسمالية على أساس التمايز وعدم التكافؤ في مستويات تطور ونمو المجتمعات على المستوى الدولي، وفي تطور ونمو القوى الاجتماعية في داخل المجتمع الوطني الواحد، وفي هذا الإطار تنشئ العولمة تقسيمًا عالميًّا جديدًا للعمل يتسم بعلاقات قوى غير متكافئة اقتصاديًّا وسياسيًّا وعسكريًّا، ويؤكد أصحاب هذا التوجه على أن العولمة بهذا المعنى ذات أثر استقطابي يتمثل في حدوث عمليتي إدماج واستبعاد في نفس الوقت على المستوى المحلى والعالمي، وأن منطق التوسع الرأسمالي لابد أن يزيد من عدم المساواة بين أعضاء هذا النظام بشكل مستمر، ولذلك لا يمكن للبلدان النامية في هذا العالم اللحاق بالدول المسيطرة على آليات العولمة إلا بفك الارتباط والخروج من إسار التبعية للقوى المسيطرة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإخضاع علاقات الدول النامية بالسوق العالمي لمتطلبات التنمية الوطنية النابعة من مجتمعاتها، لا لسياسات مفروضة عليها من الخارج.

ويرى هذا التوجه أن فك الارتباط بهذا المعنى لا يعني الانعزالية أو رفض العولمة بكل أشكالها، ولكنه يعني النضال من أجل أن تصبح الدول النامية فاعلاً إيجابيًّا في عمليات العولمة التي يجب أن تتكيف هي الأخرى تبعًا لاحتياجات تنمية هذه البلدان، كما يرى أن «التكيف» من طرف واحد، والذي يفرض الآن على الدول النامية في إطار العولمة، من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى تهميش الأطراف الضعيفة في النظام العالمي، وربما القضاء عليها، ويتخطى أصحاب هذا التوجه استراتيجية تقليل الفقر إلى استراتيجية القضاء على الفقر ومواجهته هيكليًّا.

أهداف الألفية الثالثة وتمكين المجتمعات النامية

وقد اتجه مشروع الأمم المتحدة للألفية «٢٠٠٥» الاستثمار في التنمية ـ اتجاهًا واضحًا وجريئًا نحو القضاء على معوقات وتحديات التنمية في دول العالم الثالث، مستخدمًا صيغًا قاطعة (القضاء على الفقر المدقع والجوع) غاية له، ومتحالفًا بصورة واضحة مع التعريف البنيوي للعولمة. وقد عكست استراتيجية المشروع توجهًا نحو القضاء على الفقر، مشيرة في التوصية الأولى من التوصيات العشر إلى أن «تصبح لدى جميع البلدان استراتيجيات إنمائية بحلول ٢٠٠٦، وحيثما كانت هناك أوراق استراتيجية للحد من الفقر فعلاً، ينبغي تعديل تلك الأوراق بحسب الغايات الإنمائية للألفية»، ومع تصاعد ظاهرة العولمة، تزايد الاهتمام دوليًّا ومحليًّا بعدد من القضايا المتشابكة، ومن أهمها التنمية البشرية كمنطلق أكثر فاعلية لتنمية المجتمعات النامية. وفي هذا الإطار تزايد الوعي بضرورة تفعيل دور الشباب في كل عمليات التنمية باعتباره العمود الفقري للمجتمعات العربية، وقد أدى هذا الوعي إلى صحوة نظرية وعملية، كان من نتيجتها ظهور سلسلة من البرامج والمشروعات الدولية والإقليمية وحتى المحلية التي تهدف إلى تمكين الشباب. وفي هذا الإطار نهض مشروع الأمم المتحدة للألفية ٢٠٠٥ MDG، داعيًا إلى الكفاح العالمي ضد الفقر المدقع، ساعيًا إلى تمكين المجتمعات النامية من تفعيل مواردها البشرية البناءة وعلى رأسها الشباب العربي، الذي يشكل أكثر من ٤٠٪ من سكان الوطن العربي البالغ تعداده ٢٩٠ مليون، لهذا يعتبر سكان العالم العربي أصغر سنًّا من سكان العالم بأسره.

الشباب العربي والتهميش الاجتماعي

ربما كان التهميش الاجتماعي للشباب بمثابة استبعاد من المشاركة المفيدة في المجتمع، وذلك بسبب أن سوق العمل لا يتسع أو يتوافق مع قدراتهم، وهذه واحدة من أكثر صور القمع خطرًا. وللتهميش القدرة على إحداث الحرمان المادي الشديد واستبعاد الجماعات في أكثر صوره تطرفا، وخاصة أولئك الذين يعيشون حالة من حالات عجز القدرات (الفيزيقية أو الفعلية) إذ يعتبر الحرمان المادي من أكثر النتائج شيوعًا للتهميش، عندما ننظر إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الموارد

المادية على نحو غير عادل، يصحبه استبعاد من الخدمات والبرامج والسياسات. والتهميش يتم على مستويات الفرد والمجتمع والعالم. فمع تدفق الرأسمالية العالمية، ظهر للعولمة آثار على حياة الأفراد والجماعات ظهر في اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، وتراجع دور الدولة، وما يترتب عليه من مظاهر اللامساواة واختلال العدالة وتهميش جماعات مختلفة عرضة للسقوط، بخاصة الشباب، حيث اختفت الوظائف مع استمرار تكاليف المعيشة في الارتفاع، وانخفض خط الفقر لأن العولمة عملت على تفاقمه، واستمرت تدفع الأفراد إلى هامش المجتمع. كما أتى الخطاب المعلوم والمسيطر، وأحدث عزلاً ثقافيًّا وفرديًّا، واحتمالاً أن يعيش الشباب تجارب إزاحتهم من إمكانهم وتعرضهم لمخاطر عدم توافر الأمن والأمان، واحتمالاً أن يؤدي الخوف من المستقبل غير المعروف وعدم الاستقرار إلى العزل والاستبعاد.

في هذا الإطار يمكن فهم ما يعاني منه الشباب العربي ـ بشكل عام ـ وهو يعيد اكتشاف ذاته ليتحقق موضوعيًّا بحثًا عن أدوار فاعلة في الحياة يتسع حيزها لعطاءاته الحيوية، من الموجات العاتية التي تتقاذفه بين موروث قيمي / ديني (طابعه السائد يميل إلى الثبات والجمود، ويفزع هلعًا من شبح التغيير) فالمثل الأعلى للوجود ـ شكلاً وموضوعًا ـ قد تحقق في الماضي السحيق / البعيد / القريب (الفرعوني / المسيحي / الإسلامي /....) وهو نموذج أبوي / ذكوري يتم تجميده بدءًا من قواعد السلوك ومنطق التفكير وانتهاءً بقواعد اللغة المعتمدة والحاضر الظاهر يتم تأويله بالغائب الباطن، وقد تغذي هذا الموروث خلال حلقات النمو في إطار المؤسسات الاجتماعية المختلفة (أسرة / مدرسة / جامع / كنيسة) وخاصة أن المؤسسات الرسمية والدينية بالدولة باهتة في ميولها التنويرية ساطعة في اتجاهاتها المحافظة، ونظم التعليم المدنية، تتجاور وتتداخل وتتقاطع مع نظم تعليم دينية ـ تتبنى مناهج وأساليب ووسائل تعليمية تعتمد التلقين والتقليد والتفتيت والتلفيق والحفظ والاستدعاء، ويتم تأطير ذلك كله في المنتجات الإعلامية والثقافية والفنية السائدة بأجهزتها ومؤسساتها المتراخية، التي لا تخلو ـ وربما في المنتج الواحد ـ من تناقضات ظاهرة ومستفزة للكافة.

وفي الوقت ذاته لم تستطع التيارات التنويرية المتبلورة في أفكار وكيانات وأنشطة متنوعة ومتعددة، والمتناثرة مكانيًّا وزمنيًّا لأسباب كثيرة ذاتية وموضوعية أن تنجز مهامها التاريخية على نحو مؤثر وفاعل، فظلت على امتداد تاريخ المنطقة العربية تفتقد مقومات السيادة والانتشار، وظلت محاولاتها

المتواترة والمتوهجة حبيسة: الذهن / الكتاب / النشرة / الندوة / الحلقة النقاشية /...، إنها جذوة لم تشتعل ولم تنطفئ.

والمحصلة أن الشباب العربي يعيش في تنظيم مجتمعي يحمل بذور التهميش الاجتماعي، إذ يمكن تشبيه هيكل التنظيم المجتمعي في البلدان العربية، على شدة تنوعه وتعقد تركيبه بسلسلة متشابكة الحلقات تبدأ من التنشئة في نطاق الأسرة مرورًا بمعاهد التعليم وعالم العمل والتشكيلة المجتمعية وانتهاء بالسياسة في الداخل والخارج، حيث تقتص كل حلقة من الفرد قسطًا من الحرية وتسلمه مسلوبًا ذلك القسط من الحرية إلى الحلقة التالية، ويشكل تكامل الحلقات هذه نظاما قسريا عالي الكفاءة.

فعلى صعيد المؤسسة التعليمية العربية يتم تكريس قيم التلقي والخضوع حيث لا تسمح بالحوار الحر والتعلم الاستكشافي النشط ومن ثَمَّ لا تفتح الباب لحرية التفكير والنقد، بل تضعف القدرة على المخالفة وتجاوز الراهن يغذيها مؤسسات إعلامية وطنية تعزز قيم الخضوع والفقر المعنوي.

وعلى الصعيد الاجتماعي يسكن الشباب العربي قلب أوطان تعتمد التمييز بكفاءة بالغة، وتنوع هائل، فالقبلية تفرض تمييزًا حاسمًا يتم وفقه تقسيم المزايا والموارد والسلطة، والعائلات الكبرى تستحوذ على عناصر القوى، والأثرياء يملكون المال وطاقات الفقراء ومصائرهم، والحضر يتعالى على الريف الفقير، والريف يتعالى على النجوع، والرجال هم العنصر الأرقى من النساء، والفقيرات هن الأقل قدرًا من غيرهن، والأسوياء أكثر حظًّا من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يشكلون ١٠/١ المجتمع العربي تقريبا.

وعلى الصعيد السياسي يعيش الشباب اليوم في أوطان لم يبارح معظمها دائرة التسلط السياسي الذي تزداد ملامحه معاصرة، ويلبس أقنعة شتى منها شرعية الثورة التي تسمح للنظام الثوري أن يحطم قاعدة سيادة القانون، وشرعية التقاليد التي تتيح للجماعة الحاكمة استنادًا إلى شرعية تاريخية تقوم على الاستمرار والوراثة أن تتحكم في مقاليد الاقتصاد والاجتماع والسياسة وفقًا لإرادة الحاكم.

كما يعاني الشباب من ضعف وهشاشة مفهوم المواطنة، فالإنسان العربي لم يستوعب أو هو لا يتدبر أصلاً فكرة مسئولية الدولة والمجتمع عن مصائبه بل هي مسألة بينه وبين ربه الذي بيده هو نجاته أو خسارته، الأمر الذي يتعلق ربما بكيفية تشكل الدولة /الأمة، والتي تكونت، في مجتمعاتنا في سياق مختلف عن السياق الغربي، وبنيت في بلادنا كتقليد للغرب وبسبب التدخل الاستعماري المباشر أكثر مما حصل كتطور مجتمعي طبيعي.

الشباب العربي والتداعيات الثقافية للعولمة

يمتلك الوطن العربي تراثًا ثقافيًّا ثريًّا وعميقًا بعمق تاريخ المنطقة، بني من تنوع عناصره البشرية (عرب ـ فراعنة ـ بربر ـ أتراك ـ أفارقة ـ عجم.... الخ)، ومن تعدد الديانات به (الإسلام ـ المسيحية ـ واليهودية) ومن تنوع الحضارات المؤثرة فيه (الإسلامية ـ الفرعونية ـ اليونانية ـ الرومانية .... إلخ) فضلاً عما تضيفه جغرافية المكان للثقافة العربية. ووفق المد أو الجذر الحضاري لأي وطن تبرز أو تختفي الملامح الإيجابية لأي ثقافة – وإذا كنا الآن في مرحلة جذر حضاري، فإن الملامح الإيجابية لثقافتنا العربية يحجبها بعض الحجب، مما يسهل الأمر كثيرًا على ثقافة المرحلة الراهنة وهي العولمة. تلك المرحلة التي تتبلور ملامحها بحكم تعرض البشر في كل مكان لرسائل إعلامية وثقافية متشابهة تصدر أساسًا من المركز الذي هو الآن الولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا، ومصادر الثقافة الغربية عمومًا، ومعنى ذلك أننا أمام إخطار تهدد الخصوصيات الثقافية للوطن العربي.

تداعيات العولمة على القيم عند الشباب

وعلى صعيد آخر فإن أدوات أخرى أكثر انتشارًا ولا يحدها بشدة التقسيم الطبقي أو السكاني أو التعليمي أو الجغرافي، مثل القنوات الفضائية وما تبثه من مواد إعلامية «معولمة» تجد أرضًا خصبة في المنطقة العربية تتفاوت خصوبتها انطلاقًا من قوة بناء المورد البشري (الشاب) المستقبل لها، ويمكن تقسيم الشباب إلى ثلاثة فئات رئيسية تبعًا لتأثرهم بأدوات العولمة «المعولمة» التكنولوجية:

فئة الشباب الذي حصل على فرص تعليم جيد وامتلك مهارات متعددة ويتقن أكثر من لغة، هذه الفئة بالطبع تنتمي اقتصاديًّا إلى الأثرياء القادرين على شراء خدمات تعليمية أرقى من المتاح، وفرص تطوير معرفي أفضل ـ ومن ثَمَّ فإن أسواق العمل أمامهم متاحة وواسعة- تلك الفئة تجيد استخدام تكنولوجيا الاتصال بمهارة وتستفيد منها في إنجاز أعمالها، ولا تصطدم تلك الفئة كثيرًا بالقيم التى يتم بثها عبر القنوات الفضائية وإن كانت تنعكس على مظاهرهم وسلوكياتهم وموسيقاهم وسياراتهم وطبيعة علاقاتهم بالجنس الآخر وحتى بمجموعاتهم وأسرهم، فهم شباب يتمتع بقدر كبير من حرية الاختيار ـ مقارنة بنظرائهم ـ تحكمهم علاقات أسرية أكثر مرونة وأقل عبئًا، وبصورة عامة لا ينشغل شباب تلك الفئة بالقضايا السياسية المحلية ولا بتبعات السياسات المتبعة مادامت لم تمسه، وقد أمدت العولمة تلك الفئة بأدوات وإمكانات عليا للمعرفة والمتعة وفرص التعلم، وخبرات أوسع وقدرات اتصالية هائلة، الأمر الذي أمدها بعلاقات اتصالية أعمق بالعالم، في حين أضعف صلتها بوطنها «ازدواج الجنسية»، حيث لم تعد هناك فاعليات محلية قادرة على جذبها وانتزاع اهتمامها، كتلك الأحداث الوافدة عبر التكنولوجيا والاتصال الحديثة، وهي الحالة التي يمكن أن نطلق عليها العزل الاختياري.

وهناك فئة الشباب الذين يستفيدون من الإمكانيات الوطنية المتاحة، التي غالبًا ما تكون محدودة (باستثناء دول الخليج)، والتي تتيح لهم الحصول على شهادات دراسية متنوعة، إلا أنها لا تمدهم بالمهارات والمعارف التي تفتح لهم سوق العمل وهو ما يفسر أن ٥٣٪ من طالبي العمل في الوطن العربي شباب تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ـ ٢٥ سنة ، وتضم تلك الفئة شباب الحضر والريف (الذين نالوا قسطا من التعليم) الذين يدركون من تكنولوجيا العولمة القنوات الفضائية أكثر من الإنترنت لسهولة الوصول للأولى ـ في حين يكون الثاني غالبًا أداة للمتعة واللعب والتمرد على المحظورات أكثر من كونه وسيلة كسب معرفية واتصالية متاحة وتتلقى هذه الفئة قيم العولمة عبر القنوات الفضائية وعبر تقليد الفئة الأولى سلوكيًّا، وهو ما ساهم في تغيير ثقافة هذه الفئة ، التي استطاعت تخطي المحظورات الدينية عبر الزواج العرفي (وعبر دعم الأصدقاء) كما ازداد إدراك تلك الفئة لمشكلات سوق العمل، فلم تعد ترى غضاضة في العمل إلى جانب الدراسة أو في الإجازات، خاصة في الدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية، وتعاظم طموح هؤلاء الشباب

بالثراء والرغبة في التمتع بالسلع الاستهلاكية المنتشرة. إلا أنهم أبقوا على خط وسطي في علاقتهم بالأسرة، حيث يظهرون لها وجهًا أقل تمردًا من زملائهم في المجموعة الأولى، حيث يبدون بعض الولاء للأسرة، ويحتفظون بآخر سري يمارس به كل ما يستطيع تجاوزه، وليس بمستغرب أن هذه الفئة ينتشر بها ارتداء الحجاب الحديث ـ الذي يغطي الشعر أو جزءًا منه مع احتفاظ الفتيات بالخطوط الحديثة الضيقة بصورة لافتة، فهم في سعي دائم للوصول إلى حالة توازن بين الثقافة القادمة والثقافة المحلية التي تغلفها بعض القيود. برغم ذلك، فهؤلاء الشباب هم الأكثر التصاقًا بهموم الوطن، وهم العمود الفقري لمظاهرات الجامعات الوطنية المعبرة عن رفض بعض السياسات الوطنية (كما حدث في مصر ولبنان والأردن) فضلاً عن نشاطهم الفاعل في القضايا العربية المطروحة، هذه الفئة هي الأكبر حجمًا في الوطن العربي، وهي القوة الشرائية لمنتجات العولمة وهي التي تغذي الطموحات الاستهلاكية. وإذا كان ثمة صراع ثقافي وقيمي داخلي يتشكل داخل الفئة الأولى، فإن الصراع القيمي الداخلي لدى هذه الفئة أعلى صوتًا، وهو صراع البحث عن الهوية. ويشكل شباب هذه الفئة أبناء الطبقة الوسطى بكل سماتها الحافظة للثقافة المحلية والناقلة لها. ويصف البعض تلك الفئة قائلا: (إنها فئة اجتماعية ملتبسة تقوم بدور وسطى بين القمة وبين القاعدة، فئة يسكنها التوتر الاجتماعي وتعاني من الضمور النسبي نتيجة الإفقار الذي صاحب الاقتصادات العربية، ويضيف بأن الفئة الوسطى تميل للعمل في قضايا النهضة في مراحل المد القومي، هذه الفئة من الشباب هم في الغالب القوة الشبابية الفاعلة في منظمات المجتمع المدني العربي خاصة الجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان، وهم القوة المرصودة من قبل الأجهزة الحكومية الشبابية لاستقطابها).

وأخيرًا هناك فئة الشباب الذين لم يتعلموا أو لم يتخرجوا أو أولئك الحاصلين على مؤهلات متوسطة والخارجين من عمق الفقر والحرمان ـ وبخاصة القادمون من القرى الفقيرة والمناطق الحضرية الفقيرة ومناطق العشوائيات، هؤلاء إما محرومون حرمانًا تامًّا من تكنولوجيا العولمة أو مستهلكون للمواد الإعلامية التي تبث عبر الإعلام المرئي والمسموع، وهم فئة واسعة يختلف حجمها من بلد لآخر إلا أن أخطر مشكلاتها، هو هذا التعرض الكثيف لقيم جديدة تقدم بواسطة أنداد لهم من شرائح أخرى، الأمر الذي يدفع شباب تلك الفئة إلى التقليد بدون الاستناد إلى بناء فكري نقدي يقلص من التقليد، فتكنولوجيا العولمة تكرس الشعور بالدونية والحرمان لدى تلك الفئة من الشباب،

وتدفع بهم إلى اليأس أو العنف – هذه الفئة تشكل (القوة الأساسية) للجريمة ـ وللمخدرات ـ وللعنف المنظم في كل أشكاله، تلك الفئة من الشباب التي تختنق بين تطلعات مستحيلة، وقدرات عاجزة، تدفع ضريبة التداعيات الاقتصادية للعولمة، فلا تتعاطى تداعيات العولمة الثقافية إلا بمنطق «الفرصة المسروقة» وهم أكثر العناصر تداولاً للأفلام المخلة والتقليد الأجوف، وهم غالبا أبطال حوادث الاغتصاب بكافة أنواعه. وقد أشار بحث علمي حول مشكلات الشباب في المجتمعات العشوائية إلى أن ١٪ من عينة البحث وقعت في الإدمان و١٧٪ قيد ضدهم جرائم سرقة، و٢٢٪ صدرت في حقهم أحكام أخرى، بينما اتضح أن ٥٦٪ منهم أميون. إن التداعيات الثقافية للعولمة لم توفر لهؤلاء إلا مناخًا مستفزًّا، ولم تتصل بهم سوى جانبها اللاأخلاقي، ولم تعترف بهم كفئة قائمة بالأساس.

إن التداعيات الثقافية للعولمة على الشباب العربى لا تتم بصورة واحدة ولا تمارس نفس التأثير لدى الفئات المختلفة للشباب، الأمر الذي يعزز ويعمق نوعين من الازدواجية في نسق القيم، ازدواجية قيمية داخل المجتمعات العربية ذاتها تفسرها مؤشرات متعددة الفساد الإداري والدعوة للانتماء للوطن، وسحق كرامة المواطنين والمطالبة بدعم الحكومات. وازدواجية قيمية داخل الشباب ذاته تعكسها مظاهر منها الاندفاع في علاقات خارج الزواج والتنديد والإذلال للفتيات خارج الزواج، والتدين أو السرقة المقنعة أو الفساد، والفقر أو المغالاة في المظهر. كلا النوعين من الازدواجية يتقدم ويتراجع بناء على قوة الكيان المجتمعي أو قوة كيان الفرد. وبصفة عامة، فإن الوعي في عملية الاتصال الثقافي يتطلب توفر النضج النفسي والاجتماعي والمعرفي والاطلاع بما يحدث في العالم، وهو الأمر الذي يتطلب بحثًا عن الآليات التي تحقق هذا الوعي. وإذا كان الشباب العربي اليوم مضطرًا إلى الانخراط في العولمة، لكن مشكلة الانخراط هي تداعياته التي تحدد إلى درجة كبيرة مدى القدرة على التكيف والمشاركة في أوجه النشاط داخل الوسط الاجتماعي المحلي، فالشاب العربي الآن تحكمه حالتان ، الأولى تتعلق بالتفاعل مع التكنولوجيا القادمة والتدفق الإعلامي والمعلومات القادمة إليه عبر الإنترنت والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية والأدوات التكنولوجية اليومية. أما الثانية فتتعلق بالانعزال عن التكنولوجيا والحفاظ على الهوية العربية للشاب العربي بخصوصيته الثقافية.

والحقيقة أن الشباب العربي يعيش كلتا الحالتين، لهذا فالشاب ليس كتلة صماء في تأثره بالتداعيات الثقافية والاجتماعية للعولمة، تلك التداعيات التي يحدد ملامحها العامة الانتماء الاجتماعي والاقتصادي للشاب، فهناك فئة قادرة اقتصاديا وهى تمثل القلة القليلة، وفئة متوسطة تتقلص إلى الثلث والقطاع الأكبر ينتمون إلى الفقراء.

وتشير البيانات إلى التعامل مع أدوات العولمة حيث لا تتوافر غالبًا إلا للقادرين وبعض المنتمين للطبقة الوسطى إذ يبلغ ١٨ حاسوبا لكل ١٠٠٠ شخص في المنطقة العربية مقارنة بمتوسط عالمي ٣،٧٨ لكل ألف شخص، بينما يشير تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢ إلى أن عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية وصل إلى ٢،٤ مليون مواطن يشكلون ٦،١٪ من سكان الوطن العربي، ورغم وجود تفاوت، من حيث عدد مستخدمي الشبكة، إذ تميل بقوة للزيادة في منطقة الخليج – فإن الوطن العربي في مجمله يأتي ضمن أدنى مناطق العالم بهذا الخصوص، وثمة عوامل تفسر انخفاض عدد مستخدمي الانترنت في العالم العربي منها انتشار الأمية الهجائية (التي قدرها تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢ بـ ٦٠ مليون أمي بالغ، وأمية استخدام الحاسب الآلي ـ بدرجات متفاوتة ـ خاصة أن استخدام الانترنت يتطلب معرفة اللغة الإنجليزية باعتبار الغالبية العظمى من المواد على الشبكة بالإنجليزية، فضلاً عن تواضع مستويات الدخل لدى القطاع الأكبر من المواطنين في الوطن العربي مما يحول دون قدرتهم على استخدام الإنترنت.

العولمة والهوية الدينية

تهتم المنظمات الدينية الإسلامية والمسيحية اهتمامًا خاصًّا بالتداعيات الثقافية والاجتماعية للعولمة، ولعلها تكون المؤسسات الأكثر اهتمامًا وحركة نحو متابعة ورصد تداعيات العولمة، فالجامعات الإسلامية والمسيحية والأجهزة الحكومية الدينية والمنظمات غير الحكومية والدعاة على اختلاف توجهاتهم توقفوا لمناقشة وبلورة موقف ديني مناسب. ففي السعودية على سبيل المثال أكد المشاركون في ندوة «العولمة وأولويات التربية» التي عقدت بجامعة الملك سعود بالرياض في يوليو من

العام الماضي ضرورة صياغة مشروع حضاري لحفظ الهوية الإسلامية مع تنمية روح الناشئة، وتحفظ المشاركون على ما أسموه عولمة الأخلاق، ودعوا إلى ضرورة وجود بديل أخلاقي يتم الدعوة إليه.

على صعيد آخر وعلى نحو آخر واقعي، والتصاقًا بالواقع يتجه عدد من الدعاة إلى صياغة خطاب براجماتي، يعترف بالتداعيات الجديدة ولا يرفضها بل يشير بذكاء إلى سبل التعامل الديني معها. وهو ما تتم ترجمته في صور فتاوى ذات مضمون غربي ورداء إ سلامي في بعض الأحيان. ولقد حملت هذه الفتوى إشارات ودلائل هامة حول تنامي تيار ديني واقعي، يعترف بمعطيات الواقع ولا يصادر عليها.

الشباب العربي والتداعيات الاجتماعية للعولمة

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٢ حول تشخيص الثغرات الأساسية في التنمية البشرية، إلى أن الناس في المنطقة العربية كانوا أقل استمتاعًا بالحرية على الصعيد العالمي وأن الاستفادة من قدرات المرأة سياسيًّا واقتصاديًّا ما زالت هي الأقل في العالم، وأن اكتساب المعرفة وتوظيفها في بناء القدرات البشرية مازال محدودًا ولا يدعم الرفاه الإنساني (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٢) هذه الثغرات هي مؤشرات دقيقة لتفسير بعض عوامل التقهقر الإنساني والاجتماعي في الوطن العربي.

وهو ما يدفعنا للتساؤل حول معنى الحريات في واقع الاستغلال المبني على عدم تكافؤ الفرص سواء أجاء عدم التكافؤ هذا على أساس الطبقة أم النوع الاجتماعي؟ ويدفعنا أيضا للتساؤل هل المطلوب مجرد إصلاحات ديمقراطية ذات طابع برجماتي بحت، لا ترتكز أو تأخذ في حساباتها معايير العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان؟

الأسرة في ظل العولمة

هناك عدة تغيرات على مستوى العلاقة بين الأجيال داخل الأسرة الواحدة قد تكون تلك التغيرات أقل حدة أو هي غير واضحة بعد،كما في المجتمعات الخليجية على وجه العموم عامة حيث لا تزال العادات والممارسات التقليدية هي السائدة. إلا أنه يمكن تلمسها في قضايا مثل مواعيد الخروج أو رفقة الجنس الآخر أو اللباس وعصريته في بلدان مثل تونس والمغرب ولبنان، وهناك نمط آخر من مستوى بروز هذه المشكلات نموذج لها المجتمع اليمني الذي بدأت فيه بروزها طرح الأسئلة عن جدوى بعض العادات والممارسات مثل الشكوى من سن الزواج المبكر فكثيرًا ما يعبر بعض الفتيات عن أنهن ظلمن هن وأزواجهن بسبب تزويجه بعمر ١٥و١٦ عامًا، وهى مشكلات قد لا يعاني منها الجيل الشاب في بلدان أخرى مثل تونس ولبنان ومصر والمغرب حيث الاختلاط موجود بدرجة أكبر.

على صعيد آخر فإن المدن تتعرض لوتيرة سريعة من التغير أكثر من الأرياف، فالعلاقات بين الأقارب عند سكان المدن أقل حميمة وشيوعًا وتنحو نحو التراخي والفتور حتى ما بين الأخوة ويسود نمط علاقات عصري حديث طابعه سيادة نمط الأسرة النووية أكثر فأكثر على حساب الأسرة الممتدة، حيث تشير العديد من الدراسات إلى ندرة العلاقات الواسعة والتكافلية أو المحافظة على وشائج القرابة في الأسر، وفي حال وجود علاقات متماسكة نلاحظ أن وفاة الجدين عامة أو أحدهما يضعف الروابط بين الأسر حتى في الريف.

ومن الموضوعات التي تخضع للتغير وللتفاوض بين الجنسين مسألة تقسيم العمل أو من يقوم بالمهام المنـزلية، فمن الملاحظ أن العمل المنـزلي لا يزال بشكل عام منوطًا بالمرأة وأن الفتاة تمضي وقتا أطول بكثير من الشاب في ذلك. لكن هناك تغيرات عدة فالفتاة في لبنان خاصة بدأت تعترض على هذا النوع من التمييز، ولو أن الفتاة الريفية وفتاة المدينة الفقيرة أقل اعتراضًا. لكن من اللافت أن التغيير يحل عند جيل المتعلمات اللواتي أصبحن أكثر تطلعًا لقيم المساواة، وظهر هذا جليًّا في المسح القومي الذي تم في مصر، فلقد أبرز هذا التقرير ميل الفتيات إلى المساعدة والمشاركة فيما يتعلق بميزانية الأسرة ومشاركة الزوج في تربية الأولاد، وترفض الفتيات حالة التمييز السائدة ضد

المرأة ولأفضلية الذكور على الإناث في المعاملة. كذلك يلاحظ في هذه البلدان وجود نزاعات حول الزي، فملابس الفتيات تنحو لأن تقلد الملابس الشائعة عالميًّا (فلم يعد مناسبًا أن نسميها غربية!) بينما يطلب الأهل بشكل عام ملابس أكثر احتشاما، ولو أن مفهوم الاحتشام مطاط وغير محدد وهو يتغير بتغير مكان السكن والفئة الاجتماعية.

عولمة المشكلات الاجتماعية

تعتبر بطالة الشباب في العالم العربي أعلى معدلات البطالة في العالم وقد أشار تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية بعنوان «اتجاهات التشغيل في العالم ٢٠٠٣» إلى تفوق معدل البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تبلغ نسبة البطالة بين الشباب ٢٥،٦ ٪ وتعاني النساء من بطالة أكثر من الذكور حيث يبلغ معدل بطالة الاناث٣١،٧ ٪. وتعتبر لبنان هي الدولة العليا في معدل البطالة حيث تبلغ ٣٠ ٪ يليها الأردن ٢٤ ٪ ثم البحرين ٢٤ ٪ في حين تعتبر الكويت هي النسبة الأقل ٦،٢ ٪. وقد أشار التقرير إلى أن السمات المشتركة المميزة لبطالة الشباب تتلخص في أن بطالة الشباب أكبر من بطالة البالغين، وأن الإناث أكثر تعرضًا للبطالة، وأن الشباب أكثر عرضة لظاهرة نقص التشغيل، وأن بطالة الشباب هي بطالة الداخلين لأول مرة إلى سوق العمل بالدرجة الأساسية وغالبًا ما يتم تشغيلهم بأجور متدنية، كما أن الشباب والإناث منهم على وجه التحديد يعتبرون من أكثر الفئات الاجتماعية تعرضًا لمخاطر التهميش الاجتماعي، وقد أكد الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية على وجوب «تخفيض الفجوة النوعية وتمكين المرأة».

وجدير بالذكر أن بطالة الشباب أيضا لا تعني مجموع الشباب بل تبقى وفقا للتقسيم الأول حول الشباب وهم أولئك الشباب الذين حرموا من عناصر التمكين الملائمة للمرحلة الراهنة بما يعني عدم قدرتهم على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة أو التأقلم معها وعدم امتلاك لغة أجنبية أو أكثر، وهو ما يعزز التهميش الاجتماعي والاقتصادي ويدفع بهم نحو مخاطر مريعة، ذلك لأن البطالة ترتبط بالفقر والحرمان من القدرات البشرية، والاستبعاد عن الدور الإنتاجي في عالم العمل، هذا من ناحية التهميش، أما فيما يتعلق بالمخاطر فإن البطالة يترتب عليها مشكلات اجتماعية متعددة

مثل الجريمة والإدمان والتعصب الديني، والتخريب والاغتراب، هذا بالإضافة إلى مشكلات نفسية كاليأس والقنوط والانطواء بين الشباب، وكلها مشكلات تؤثر على المدى الطويل على السلام الاجتماعي، وقد يتولد عنها نتائج قد تتعدى حدود الدولة الواحدة، كما نلاحظه في موجات الهجرة غير الشرعية أخيرا وفي الطابع العالمي وتجارة المخدرات ... إلخ.

ويشير مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الجريمة والمخدرات لمنطقة الشرق الأوسط إلى أن هناك ما يقرب من نصف مليون شاب عربي ينطبق عليهم صفة «مدمن». وقد استخدمت الآليات الاتصالية للعولمة في رفع كفاءة تهريب المخدرات، إلى الدول النامية بخاصة والدول العربية تحديدًا، التي تجاور مناطق معروفة عالميًّا بإنتاج المخدرات مثل»أفغانستان» أو منافذ عبور منظمة مثل «إسرائيل»، كما أن العديد من الأنظمة العربية تعتبر مكافحة المخدرات والجريمة ذات أولوية ثانية، حيث إن الأولوية الأولى لصالح مكافحة الإرهاب، وإذا كان المجتمع العربي يقدم للشباب البطالة والفقر والإحباط واليأس والفراغ النفسي والوطني، فضلاً عن وسائل إعلامية فقيرة ومنخفضة المصداقية، فهو بالتالي يقدم البيئة النموذجية لنمو ظاهرة إدمان المخدرات.

وقد أفاد تقرير عن مصر – صادر من نفس المكتب لعام ٢٠٠١ – بأن «متوسط أعمار المدمنين بلغت ٢٦ عامًا بينما متوسط عمر مستخدمي المخدرات للمرة الأولى كان ١٦ سنة»، وفي دراسة عن عام ١٩٩٦ نفذها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية شملت ٣ محافظات استهدفت ٠،٢٪ من السكان، أشارت إلى أن ٢٠٪ من العينة جربت المخدرات مرة واحدة في حياتها، ١٤٪ تعاطوا المخدرات يوميا، ٢٨٪ أسبوعيًّا، ٣٨٪ شهريًّا لتكون نسبة من تعاطوا أو جربوا المخدرات ١ : ١٥، بينما شكلت الفتيات نسبة ٣٪ من العينة، وأشارت دراسة شبيهة صادرة من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات طبقت في الأردن عام ٢٠٠٢ إلى أن تعاطي العقاقير المهدئة منتشر بين طلبة المدارس العليا والجامعات بنسبة ١٤،٨٪ بين الشباب من الذكور، ١٠،٦٪ للإناث يليه الكحول الذي يتعاطاه ٢٢،٥٪ من الشباب في مقابل ٣٪ من الشابات.

وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربي ٢٠٠٢ فإن ٥١٪ من الشباب العربي، ٥٤٪ من المراهقين الأصغر سنًّا عبروا عن رغبتهم في الهجرة ضيقًا من الأوضاع السائدة بالنسبة لفرص التعليم

والعمل وحيث يعانون قلقًا نحو المستقبل، وهجرة الشباب العربي تنقسم إلى هجرة من الريف إلى الحضر؛ حيث يشكل الريف في الوطن العربي النسبة الأضخم من المساحة والسكان معًا، ويعاني هذا الريف إجمالاً من تراجع مستوى الخدمات المتعارف عليها، ومن قصور وتخلف معظم مؤسساته التعليمية والتنموية، الأمر الذي يغذي رغبة الشباب الريفي في الهجرة نحو مجتمع أكثر انفتاحًا وأقل قيودًا حيث يمكن الاستمتاع بالكثير من المستجدات الحضرية. والهجرة الريفية الحضرية لا تؤدي إلى خلل ديموجرافي فحسب، بل أيضا إلى خلل قيمي انعكس في اتساع هوة الغربة داخل الشباب. وهناك هجرة من الداخل إلى الخارج حيث تجتذب الدول الغربية الشباب العربي الواعد، بطرق وأساليب متعددة، لما يتاح لبعضهم من فرص دراسية وبحثية أفضل، ومناخ علمي ومهني أكثر استقرارًا ويندر أن توجد كفاءة شابة عربية –خاصة العلمية منها– لا يراودها حلم التحقق في بيئة مواتية، وهكذا تخرج الكفاءات العربية الشابة والقادرة على تشكيل المستقبل هاربة إما من مناخ إداري خانق أو فاسد، أو من فقر علمي وبحثي، أو من فقر اقتصادي.

إن لهجرة العقول العربية دوافع كثيرة متداخلة يصعب معها الجزم بحتمية تأثير إحداها دون الآخر. ونظريًّا تقع هذه الدوافع ضمن وجود قوي إما دافعة لهذا الشباب إلى خارج الوطن العربي أو جاذبة تستقبل هذه العقول. فهناك واقع من المشكلات السياسية والحروب الأهلية والرقابة الرسمية على الفكر، ومحاولات لصهر المفكرين في أجهزة المؤسسات الحكومية...إلخ على جانب آخر هناك قصور شديد في مجال أنظمة البحث العلمي والسياسات التقنية نتيجة بطء التطور في التعليم الجامعي الرفيع المستوي. وعدم توفر سوق للبحث والتطوير ومن ثَمَّ عجز المجتمع العربي عن استيعاب الطاقات الإبداعية. ويبقى بعد ذلك عوامل الطرد الاقتصادية مثل البطالة والفقر، كل هذه العوامل تسهم في دفع الشباب العربي إلى خارج الوطن العربي، إلا أن تأثيرها يختلف من قطر عربي إلى آخر.

التداعيات الاقتصادية للعولمة وآلية العلاج المقترحة دوليًّا

تقرر التوصية رقم ٢ من توصيات مشروع الأمم المتحدة للألفية أنه ينبغي أن تدعم استراتيجية الحد من الفقر المستندة إلى الغايات الإنمائية للألفية عملية تصعيد الاستثمارات العامة وبناء القدرات وتعبئة الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية.

أما الغاية «٨» من الغايات الإنمائية للألفية فتؤكد حتمية إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، وذلك عبر إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتميز، بالإضافة إلى ضرورة معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموًا وهو ما يشمل تقديم إعفاءات من التعريفات الجمركية والخضوع للحصص، وتقديم برامج لتخفيف عبء الديون الخارجية وتقديم المساعدات الإنمائية...إلخ بما يسهم في تخفيف وطأة الفقر.

العولمة والاستبعاد الاجتماعي للشباب

إن التركيز على التداعيات الاقتصادية للعولمة بتلك الصورة المكثفة من قبل مشروع الألفية (MDG.S) يؤكد اعتراف المراكز المتقدمة «أمريكا – أوروبا الغربية – اليابان» بعمق هذا التأثير على الوطن العربي خاصة بالنسبة لفئة الشباب ففي حين ساهمت العولمة في استبعاد فئات من أسواق العمل، فإنها أدمجت آخرين فيها، على أن المستبعدين من الشباب في الوطن العربي تأثرًا بالتداعيات الاقتصادية هم نفس الفئات المتأثرة بالتداعيات الاجتماعية، حيث ولد التهميش الاقتصادي والتهميش الاجتماعي شباب الريف وشباب عشوائيات الحضر ومناطقها الفقيرة والشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة وأبناء العمال والصناع الذين لم ينالوا حظا كافيًا من التعليم، فقطاعات واسعة من هذه الفئات الشبابية همشت اقتصاديًّا وخرجت من سوق العمل المنظم والحديث أو المتقدم تكنولوجيًّا وألحقت بالأعمال الهامشية والموسمية بالقطاع غير المنظم الذي لا يسمح بتنمية قدرات ومهارات الشباب العامل وبنائه مهنيًّا.

إن استراتيجية الحرب ضد الفقر المقدمة من قبل المنظمات الدولية تشتمل على عنصرين لا يتغيران، أولهما توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وهي مسئولية السلطات العامة ولكن من الممكن لها أن تعهد بها للقطاع الخاص أو الجمعيات المحلية، أو الفقراء أنفسهم. أما العنصر الثاني فهو فتح الأسواق، وتطبيق الحكم الرشيد والخصخصة، وتتجسد تلك الرؤية بالنسبة للشباب في تشجيع المشروعات المدرة للدخل والمشروعات الصغيرة من خلال إقراض الشباب.

إلا أن المشروعات المدرة للدخل كآلية طرحت من قبل المنظمات الدولية لعلاج مشكلة البطالة والتدهور الاقتصادي للشباب، والعمالة المسرحة والنساء الفقيرات، مازالت من أكثر الآليات قسوة وإرباكًا للمجتمعات المحلية العربية، فالتطبيق العشوائي من قبل الحكومات لتلك الاستراتيجية ساهم إلى حد بعيد في تقليص العائد الاقتصادي للقروض فقد تبنت الدول المطبقة ـ وهي أغلب بل كل الدول العربية بما فيها دول الخليج الغنية آلية توزيع القروض على الشباب بدون رسم استراتيجية عامة لتوظيفها، وبدون دراسة حقيقية لاحتياجات الأسواق المحلية، والأهم بدون تأهيل مسبق لتلك الكوادر البشرية المديرة للقروض، فانتقل الشباب فجأة من انتظار لوظيفة إدارية مهداة من الحكومة إلى إدارة قرض خطر، وهو ما أدى إلى تعثر كثير من المشروعات، وأدى في النهاية إلى دمج فئة قليلة منهم في سوق العمل والنشاط الاقتصادي، واستبعاد النسبة الأكبر من الواقع الاجتماعي ذاته. يؤكد هذا وصف مدير منظمة الإمداد – إحدى المنظمات الإسلامية العاملة في مشروع الاكتفاء الذاتي – في وصفه لمعدل نجاح المشروعات المدرة للدخل حيث ذكر أنه في لبنان على سبيل المثال ٢٥٪ فقط من هذه المشروعات حققت نجاحًا. ويضرب نموذجا آخر بمشروع صناعة الخبز، الذي يعد من بين أنجح مبادرات المنظمة حيث بلغت نسبة نجاحه ٨٠٪، وكثير من مخازن البقالة المحلية استمرت في التوسع حتى وصلت إلى نقطة لم تستطع سداد قروضها، عندئذ فقط كفت عن التوسع واستقرت على عائدات مستقرة يمكن أن تغطي تكاليف معيشتها دون سداد القروض. وفي جميع هذه الحالات يؤكد مدير منظمة الإمداد في إشارته إلى أنه لم يتم حساب تكاليف المتابعة، والتدريب وإجراء دراسات الجدوى الأولية، وهو ما يعني ضرورة مواجهة كل المعوقات التي تقلل من عائد المشروعات الصغيرة وإمكانيات نجاحها.

الشباب العربي والتداعيات السياسية للعولمة

تعد خريطة النظام الإقليمي العربي خريطة بالغة التعقيد فهناك بعض الدول العربية تسعى إلى العودة إلى الليبرالية بعد تحولها من أنظمة سياسية شمولية أو سلطوية، ومن أبرز هذه الدول مصر. وهناك دول تسودها نظم ليبرالية مقيدة مثل تونس والمغرب تسعى تحت الضغوط الدولية من ناحية، وخضوعًا لمقتضيات التحديث السياسي من ناحية أخرى، لتطوير هذه الليبرالية المقيدة. بجانب هذا هناك نظم سياسية شمولية بالكامل مثل ليبيا. وهناك نظم سياسية تقليدية تسود في بعض البلاد العربية مثل السعودية وعمان، وهناك نظم تطبق الشريعة الإسلامية بطريقتها الخاصة مثل السودان. وتظهر هذه اللوحة مدى تعقد وتشابك صورة النظم السياسية العربية المعاصرة. ولكن بغض النظر عن تعدد الأنماط، فإن هناك ضغوطًا عالمية تدفع إلى الحداثة السياسية، غير أن استجابات الدول العربية تتفاوت في مدى سرعة وعمق الاستجابة لهذا المثير العالمي.

وبالتالي فإن تأثيرات العولمة ستختلف، حسب التاريخ الخاص بكل قطر عربي. ومما لا شك فيه أن التاريخ الاجتماعي الخاص بكل قطر هو الذي سيحدد مستقبل التحديث السياسي فيه. رغم هذا يمكن التأكيد على أن الوطن العربي بشكل عام يمر الآن بحالة من الاغتراب والغموض لما يخبئه المستقبل.

العولمة ونمو المجتمع المدني

إن التحدي الحقيقي الذي يواجه عملية التحديث والتنمية في المجتمعات العربية هو واقع ومناخ البيئة السياسية العربية، والتي تتميز بضعف الفاعلية والمشاركة السياسية للمواطنين خاصة الشباب، وللأطر السياسية، بجانب ثقافة وممارسات الاستبداد السياسي التي أفرغت المشاركة السياسية من مضمونها الحقيقي.

إلا أن الأمل مازال معقودًا على مؤسسات المجتمع المدني، فرغم أنها في مجتمعاتنا العربية حديثة التشكل إجمالاً، رغم أنه كان لبعض البلاد العربية تراث عميق في هذا المجال، فإن المجتمع

المدني بمفهومه الحديث كمرتكز أساسي من مرتكزات المجتمعات الديمقراطية مازال يخطو خطواته الأولى في معظم المجتمعات العربية، وهو ما يرتبط بعملية التحول الديمقراطي ومدى عمقها، حيث لا يمكن تصور وجود ديمقراطية مستقرة دون وجود منظمات غير حكومية فاعلة تعمل كحلقات وصل مؤسسية بين الحاكم والمحكوم وتقوم بدور في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن دورها في تدريب المواطنين على المشاركة، وتجميع المصالح والتعبير عنها وإعداد الكوادر السياسية والنقابية، وبالمقابل يصعب أن ينمو المجتمع المدني ويزدهر في ظل غياب الديمقراطية وهكذا تبدو العلاقة جدلية ومعقدة بين الديمقراطية والمجتمع.

والمؤكد أن المنظمات الأهلية هي الأكثر قدرة على التأثير؛ نظرًا لتخلصها التلقائي من قدر من جمود الأطر في المنظمات الأخرى مثل النقابات والأحزاب والتي يسيطر عليها في الأغلب كوادر هرمة.حيث تعد الجمعيات الأهلية حاليًا هي الأوعية القادرة على استيعاب طاقات الشباب، بل إن المتابع لها سوف يجد أن أغلب الحركات الشبابية العربية المناهضة للعولمة انطلقت منها.

آليات مقترحة لمواجهة تداعيات العولمة على الشباب العربي

إذا كان علينا أن نبحث عن سبل للتعامل والتكيف مع العولمة وتحدياتها على أرض الواقع، شأننا شأن الدول النامية من منطلق أننا جميعا نبحر في قارب واحد تتلاطم أمواج العولمة العالية حوله. فعلينا أن نفكر قبل ذلك في الأسس التي يمكن الاستناد إليها في التعامل الخلاق مع العولمة. وربما كان الاستناد في هذا التعامل إلى رؤية غير تقليدية لظاهرة العولمة، والاستفادة من النماذج العالمية الناجحة في التعامل مع هذه الظاهرة، وأن يرتكز التعامل إلى دور الدول القومية، وأن نختار بين أساليب التعامل الخلاقة والمتاحة ما قد يسهم في تجاوز هذه التحديات. فالواقع أن التهميش هو أخطر ما يواجه العرب، وليست الهيمنة، لأن هويتنا أقوى من أن تتآكل، وثقافتنا أكثر صلابة من أن تذوب، ولم يتمكن الاستعمار الاستيطاني من تذويب هوية الفلسطينيين أو الجزائريين مثلاً. ولكن يصعب تحسين الوضع وتجنب التهميش بدون اندماج في العالم، ولذلك كان من الضروري أن تنحاز رؤيتنا في التعامل مع العولمة إلى جانب هذا الاتجاه العقلاني، الذي يبحث عن العوامل والمشكلات

التي تكرس التهميش الذي يهددنا. ويمكن لهذه الرؤية غير التقليدية أن تستفيد من التجارب العالمية الناجحة سواء كانت نماذج يابانية أم غير يابانية، لأن تجربة اليابان جديرة بأن تكون في الخلفية عند مناقشة أوضاع ومستقبليات العولمة. لأنهم لم يتأثروا في خصائصهم الثقافية وسماتهم القومية الأساسية بالغرب. وقد بزغ وتقدم النموذج الياباني بالاعتماد على توجهات خاصة، تركز على المصلحة الوطنية من منظور جماعي محض، والتصق اليابانيون بالمصلحة الوطنية وابتكروا أساليبهم لمواجهة التنافسية الدولية في مجال التكنولوجيا والبحث والتطوير. وصعدت دول النمور الأسيوية من خلال الكثير من المبادئ الجماعية والتكتلات والتعلم والتدريب والتكنولوجيا الراقية. وهكذا يمكن لمسيرة التعامل مع العولمة أن تستلهم إيجابيات اليابان وأخوانها، ما قد يسهم في تحفيز وتنظيم وتعظيم القدرات الوطنية ويجعلها سندًا قويًّا للتنمية.

غير أن تغليب الرؤية غير التقليدية في التعامل مع العولمة، واستلهام التجارب الناجحة في العالم، يتوقف على دور الدول القومية، وإذا كانت العولمة تؤثر من خلال مساراتها المختلفة على وضع الدولة، إلا أن الدولة القومية لم تختف بعد، كما أن نطاق عمل الحكومة قد ازداد ولم يتقلص مع توسع العولمة. وتحتفظ الدول بقدر معقول من القوة الحكومية، داخل حدودها الإقليمية ومع الهيئات والتجمعات غير القومية، وهذا ما يساعدها على الاندماج في المجتمع الدولي والتعاون مع غيرها من الدول في الحدود الإقليمية والعالمية. وكل هذه العوامل تتضافر وتؤثر على فعالية اختيار الوسائل الخلاقة في التعامل مع العولمة.

وإذا كانت أهم مشاكل العرب في تعاملهم مع العالم، هي مشكلة المعرفة، فإن التعامل الخلاق مع العولمة يتطلب إقامة مجتمع المعرفة، وعلى الدول العربية أن تعيد تقييم أوضاعها العلمية والتكنولوجية، بهدف مواكبة الجديد والتغلب على مخاطر التهميش، وقد ازداد على مدى الأعوام القليلة الماضية الوعي بأهمية تطوير نظم المعرفة (التعليمية والعلمية) خاصة في مجالات الدراسة العلمية والتكنولوجية باعتبارها القاعدة الأساسية أو المدخل الأساسي لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية متطورة، ومعالجة إحجام الطلاب عن الالتحاق بفروع الدراسات العلمية والتكنولوجية، والارتقاء بمستوى كفاءة الخريجين، ومؤشرات البحث والتطوير والنشر العلمي وبراءة الاختراع وحل مشكلة تمويل البحث العلمي، وتضخم الجهاز البيروقراطي في وحداته .... إلخ. ولمواجهة التحديات

المختلفة للعولمة، يتطلب الأمر التحرك على مستويات مختلفة؛ من خلال إعادة بناء القدرات الوطنية وتقويم الاقتصاد على أسس سليمة وتشكيل النظام السياسي الحاكم بوعي ورشادة وإطلاق الحريات الأساسية وصيانة حقوق الإنسان، وإفشاء قيم العدل والمساواة والكرامة وتأهيل المجتمع للدفاع الإيجابي عن استقلال الوطن وكرامة قراره السياسي المستقل بعيدًا عن ضغوط المساعدات وشروط المعونات وإجحاف الاتفاقيات وتعسف المانحين. ويستطيع المجتمع المدني أن يتحرك في اتجاه المشاركة في تجنب مخاطر العولمة وتنظيم الاستفادة مما تقدمه من فرص، وأن تسهم المنظمات غير الحكومية في مواجهة أنماط الفقر، وتأسيس شبكات الأمان، وبرامج التدريب وخلق فرص عمل ونقل المهارات، وأن تلعب دورًا تنمويًّا شاملاً يحقق نقلة نوعية في الحياة، تمشيًا مع الاهتمام العالمي في هذا الاتجاه، وتجعل البعد الدفاعي لمناصرة الحريات وحقوق الإنسان والفئات المهمشة بعدًا أساسيًّا في أنشطتها، استثمارًا لما تقدمه العولمة من فرص لدعم الديمقراطية.

الفصل الخامس

صورة العرب لدى الغرب

مقـــدمة (٩)

هناك ما يشبه الإجماع على أن صورتنا كعرب في الغرب هي صورة أقل ما يقال عنها إنها غير مرضية ومثيرة لمشاعر الاستياء والأسى. خاصة أن تناول هذا الموضوع ينتهي غالبًا إلى أحد خيارين لا بديل لهما إما لوم الغرب على إصدار هذه الصورة واعتمادها والترويج لها، وإما لوم العرب على ما هم عليه من تدنٍ طبقا لهذه الصورة.

في هذا السياق سعى الشباب المشارك في هذا اللقاء إلى تناول قضية «صورة العرب لدى الغرب»، لما تمثله من أولوية ملحة.لهذا بدأت حواراته بطرح تساؤل عن معنى أو مغزى «الصورة « ومفهومها؟ وما هي أهميتها؟ وتابع ذلك بسؤال ثانٍ؛ كيف نشأت الصورة الذهنية عن الآخر في الشعوب والثقافات المختلفة؟ ثم كيف تطورت هذه الصورة المتبادلة بين العرب والغرب، وما مظاهره وعوامله؟ وما الملامح السلبية والإيجابية في صورة العرب لدى الغرب الآن وما أسبابها؟ وهل يمكن تصور برنامج عملي لتحسين هذه الصورة المتبادلة؟

---

(٩) اعتمد هذا الفصل على البيانات والمعلومات الواردة في البحث المرجعي الذي قدمته الدكتورة سحر صبحي عبد الحكيم تحت عنوان "صورة العرب لدى الغرب" إلى ملتقى "الشباب وثقافة الإصلاح".

معنى الصورة الذهنية وأهميتها

«الصورة» هي ذلك التخيل الذهني في عقلية شخص ما أو ثقافة بعينها عن شخص آخر أو جماعة أخرى أو ثقافة مغايرة يمثلون موضوع الصورة. والصورة بالضرورة تتشكل وتنتقل عبر اللغة أو الكلمة. وهنا يجب التأكيد على أهمية الكلمة بوصفها وسيطًا لتكوين الصورة، لكن ما يزعج (أو يرضي أحيانًا) هو قوة هذه الكلمات ومدى تأثيرها على العلاقات الشخصية والاجتماعية والثقافية وكيفية انعكاسها على التعاملات التي يمكن أن تقوم بين أطراف هذه الصورة. وتقوم التعاملات بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية المختلفة والثقافات على تصورات ذهنية مسبقة قد تكون صحيحة أو خاطئة أو جامعة بين الصحة والخطأ، وتتكون هذه الصورة من مجموعة من الانطباعات التي يتلقاها الفرد أو الثقافة من روافد معرفية مختلفة تتراوح بين التجارب الشخصية والمعلومات. وفي حالة عدم وجود صورة ذهنية مسبقة تكوّن المرجعية المعرفية في ذهنية الفرد وتساعده على فك شفرة الآخر، تكون النتائج في الأعم، سلبية. فالمتلقي غالبًا ما يستدعي آليات نفسية دفاعية تحميه من جهله بهذا الغريب أو غير المفهوم أو غير المعلوم، و عادة ما يركن الفرد في هذه الحالة إما إلى الانفصال التام عن هذا الغريب ورفض الانخراط في أي علاقة معه أو نفي وجوده، وإما أن يتصدى له برفض كل ما يحاول أن يصله بذلك الملتقي. وهذه حالة تعكس توتر المتلقي من المجهول. من هذا يتضح أهمية وجود أو خلق تصور ذهني ما أو «صورة» ما تسمح للشخص أن يتعرف على الآخر. ولكن في مقابل هذا، أثبتت تلك الدراسات التحليلية أن ما نسميه «الصورة» ونقول بأهميته -شأنه شأن كل الأنساق الذهنية- لا يتسم بالثبات، أي إنه قابل للتعامل معه وتغييره. وتتأثر هذه الصورة أو الانطباعات الذهنية تأثرًا بالغًا بالحالة النفسية للمتلقي. فالانطباع أو الصورة هو نتاج تفاعل فرد أو مجموعة أفراد مع فرد أو مجموعة أفراد آخرين أو معلومة عنهم في إطار سياق تاريخي محدد وطبقًا للشفرة الثقافية للمتلقي. لذلك يرى المحللون أن المناخ العام المحيط بالمتلقي يلعب دورًا كبيرًا في نقل الصورة وترجمتها إلى انطباعات. ففي حالات التوتر أو التهديد مثلاً، يركن المتلقي لخلق انطباع يحميه ويدافع به عن نفسه مما يهدده وهو في هذه الحالة غالبًا ما يغالي في تصنيف المعلومات المتاحة له والتي تمثل المادة الخام لتصوره لأفراد أو جماعات بعينها، وإدراجهم إما في القائمة البيضاء

أو القائمة السوداء، مما يعني قبوله أو رفضه لهم. من هنا أتت أهمية توفير المناخ المناسب للتلاقي الاجتماعي والثقافي.

وعلى الرغم من قوة الانطباعات والصور الذهنية فإنها قابلة للتغيير والمراجعة على المدى غير القصير شريطة أن يتم تغييرها من خلال نفس الرافد الذي أتت منه الصورة الأولى وهو اللغة، سواء بمعناها الحرفي أم معناها الأعم كوسيط بين الفرد والعالم.

نشأة الصورة الذهنية عن الآخر في الشعوب والثقافات المختلفة

يكاد يكون من المستحيل معرفة كيف كانت اللقاءات الأولى بين الثقافات وذلك لقدمها واستباقها مرحلة الكتابة والتدوين في تاريخ البشرية، كما أنه أيضًا نتيجة لحيرة الإنسانية وعدم مقدرتها على الإجابة على السؤال المحوري المعاكس: كيف انقسمت البشرية إلى ثقافات ومجموعات مترامية في أجزاء مختلفة من الأرض؟

التصورات المتبادلة بين المجموعات البشرية في السجلات التاريخية

تتناول السجلات الأولى للقاءات بين الشعوب التقاء سكان «الأراضي العتيقة»، حيث كانت بدايات حضارات البشرية كما كانت مهبط الديانات أي شعوب آسيا وأفريقيا. ولكن هذه السجلات – والتي لا يمكن تغافلها أو التقليل من أهميتها – لا تشكل سجلا كاملا لهذا الجانب من تاريخ البشرية. وهي في مجملها تؤرخ لصياغتين من التعامل؛ فهي إما تسجل الحروب والفتوحات وتقدمها دائمًا من وجه نظر الجيش المنتصر فتطرح بذلك صورة منتقصة لما كان، وإما تسجل رحلات التجار ونزولهم على مجتمعات وشعوب مغايرة لهم وتعاملاتهم مع هذا المختلف عنهم. ولكن سجلات التجار نادرًا ما تتناول انطباعات الكتاب عن الشعوب المخالفة عنهم، التي نزلوا عليها وتصوراتهم لها، وهذا يؤكد أن هذا القضية ظلت خارج بؤرة اهتمامهم ولم تكن تحتل المكانة التي تحتلها الآن.

ولكن قضية التصورات المتبادلة للمجموعات البشرية المنتمية لثقافات مختلفة والمتباعدة جغرافيا أو غير المتصلة بدأ يظهر في السجلات التاريخية منذ قرون. وقد تزامن هذا مع عصر الاكتشافات

الجغرافية والتي جعلت من التواصل مع الثقافات الأخرى والبقاع النائية من الأرض هدفًا معرفيًّا له أهمية في حد ذاته، إضافة إلى إمكانية الاستعانة بهذه المادة المعرفية وتطويرها لخدمة أهداف أخرى. في هذه المرحلة بدأ تسجيل الانطباعات وخلق التصورات عن المغاير ثقافيًّا. وقد تأثرت هذه الصورة في كثير من الأحيان بالتجارب الشخصية للكاتب وميوله فتباينت بين صور سلبية وصور ايجابية، كما تأثرت بتصور صاحب المدونة أو الكاتب لذاته ودوره في الحياة، فتباينت تصورات العلماء الاستكشافيين والمغامرين والمبشرين والتجار فاتحي الأسواق وغيرهم عن بعضهم.

الصراع بين الصور المتبادلة وأهمية التراكم المعرفي

وظلت هذه الصور المختلفة متجاورة لا تغلب إحداهما على الأخرى لفترة من الزمن، ثم بدأ الصراع بينهما انتصارًا لرؤية مجموعة من الكتاب دون غيرها مع تأسيس التدوين التي شهدت انحيازات لبعض المجالات المعرفية وإعلاء لأهميتها دون غيرها. ففي فترات الاهتمام بالعلوم كانت الغلبة لأصوات الاستكشافيين وفي أزمنة فتح الأسواق زاد الاهتمام بأصوات التجار، وهكذا كان من نتائج هذا طغيان انطباع ما أو صورة ما على الذهنية الجمعية في ثقافة بعينها عن ثقافة أخرى.

ومع قلة الوثائق القديمة التي ترصد التصورات الذهنية عن المختلف ثقافيًّا، إلا أن بعض هذه الحالات بدأ يظهر فيما يسميه المؤرخون العصر الحديث. والنموذج لهذا بعض اللقاءات الأولى بين الأوربيين والأفارقة كما وردت في كتابات بعض الرحالة الأوروبيين. فقد كان أشد ما لفت انتباه الأوروبيين عند التقائهم بالقبائل الإفريقية هو الاختلاف الواضح بينهما في الشكل وطقوس الحياة، أو الثقافة. وتظهر السجلات التي تحكي هذه اللقاءات الأولى وصم كل مجموعة للأخرى بالغرائبية. لحظة رؤية المجموعتين لبعضهما وتبادل النظر، ومن الطرائف التي تم تسجيلها ملاحظة اختلاف لون العيون وما دفعهم إليه من إطالة النظر والتعجب ولكن سرعان ما بدأت كل مجموعة في تفسير هذا الاختلاف. ونظراً لجدة اللقاء وغياب أي معلومات أو حتى تصورات عن ظاهرة اختلاف لون العيون هذه، فقد بدأ كل من الطرفين تفسيرها ركونًا إلى معارفه القاصرة والمحدودة. والطريف أن كليهما خلص إلى نفس النتيجة. فقد قرر الأوربيون أن سواد العيون علامة على انتشار مرض ما في هذه البقاع وخلص الأفارقة إلى أن زرقة العيون تنم عن قصور أو عوار بها.

تكشف مثل هذه اللقاءات الأولى والسابقة لوجود تصورات أو صور ذهنية مبنية على توفر بعض المعلومات وتداولها عن إشكالية غياب تصور، أو خلق هذا التصور في خواء معرفي. ففي هذه الحالة يبنى هذا التصور من خلال تفاعل نفسي مع هذا الغريب الذي عادة ما يهدد الذات. فعند التقاء نظرات الأوربيون والأفارقة لم يتعرف أحد منها على نفسه في عيون الآخر فوصمت كل المجموعة الأخرى بالمرض وهي صيغة ذهنية (شأنها شأن الجنون، مثلاً) تضع المنظور إليه في مكان الآخر. ومن هذه الأمثلة يتضح لنا أهمية وجود تصور مبنى على تراكم معرفي يعمل على التقريب بين الأطراف المختلفة حال لقائها عوضًا عن ترك الأمر إلى الآليات النفسية التي يهددها عدم تعرفها على نفسها في المختلف فتقوم بإقصائه حماية للذات. وتوضح أيضًا هذه الأمثلة أهمية التفاعل الشخصي والثقافي في خلق صورة ما عن فرد أو ثقافة مغايرة. فهذه الصور لا تبنى على معلومات محققة فحسب وإنما يدخل في تكوينها رؤية صاحب هذا التصور لذاته ومدى ارتياحه للملتقي به أو توتره منه. من هنا أيضا جاء تأكيد دراسات الحوار على أهمية المناخ العام الذي يتم فيه اللقاء ومدى تخوف كل طرف من الآخر أو توتره. وإن كان هذا المثال مهمًّا لكونه يكشف الأبعاد النفسية لإصدار صور عن الآخر أو المغاير، إلا أن البشرية قد تخطت هذه المرحلة. فلم تعد هناك تصورات تعمل بالآليات النفسية فقط وإنما أصبح العنصر المعرفي مكونًا آخر للصورة يؤثر فيها أيضًا.

تطور الصورة الذهنية المتبادلة بين العرب والغرب؛ عوامله وظواهره

تعددت اللقاءات بين العرب والغرب في لحظات تاريخية مختلفة ولأهداف متباينة. ونتج عن هذه اللقاءات تراكم معرفي كبير أسهم في تشكيله عوامل متعددة.وذلك على امتداد فترة تاريخية طويلة أبرز محطاتها. كانت اللقاءات الأولى بين هاتين الثقافتين على أرض الشمال حيث قام الرحالة العرب في القرون الأوروبية الوسطى برحلات استكشافية، كما زحفت على بعض مناطق أوروبا الجيوش العربية الفاتحة. والملاحظ هنا هو مكان اللقاء. فمنذ ذلك الحين لم يزحف العرب على أوروبا بشكل يمكن أن يرصد كظاهرة وإن كانت اللقاءات لم تنقطع أبدًا. ومكان اللقاء مهم من حيث انه يكشف عن مدى امتلاك ثقافة ما للأدوات التقنية ووسائل الاتصال التي تسمح لها بزيارة ثقافة أخرى وهي، من ثم، تنم عن قوة الثقافة. وهذا أحد العوامل الفاعلة في اللقاءات الثقافية.

كذلك فإن قوة الثقافة تساعدها على تدوين ونشر تجاربها ومن ثم قوة تأثيرها في خلق صورة ما عن نفسها وعن الثقافة التي تلتقيها.

ونظرة سريعة على اللقاءات بين العرب والغرب التي تلت القرون الوسطى تظهر أن معظم اللقاءات منذ ذلك التاريخ أو تلك الحقبة تمت على أراضٍ عربية وليست على أراضي الغرب سواء كانت تلك الأراضي في أوروبا أو أمريكا. بعبارة أخرى كان صوت الكاتب أو المدون لهذا التاريخ من الغرب أعلى بكثير من صوت نظيره الشرقي، ويمكن قياس ذلك أيضًا بحساب عدد الأسفار أو الكتب التي صدرت عن أقلام غربية وعربية. فصورة العرب في الغرب إذن تأثرت بميل ميزان الإنتاج الأدبي لصالح الغرب. كتب الغربيون وجهة نظرهم وهذا حقهم، ولكن العرب لم يبادروا إلى ذلك لأسباب عدة.

تتابعت اللقاءات بين العرب والغرب على أراضٍ عربية وأنتجت ما أنتجت من معارف وصور هي نتاج واقع رآه الكاتب ورؤيته الشخصية المبينة على تفاعله النفسي والثقافي والمناخ العام الذي تمت فيه عملية الكتابة، أو طبقًا للسياق. التقى العرب والغرب في الحروب الصليبية وكان لقاء في ساحة قتال، وانعكس المناخ العام على الرؤية أو الصورة عن العرب التي نتجت عن هذا اللقاء. وتظهر نفس الرؤية أو الصورة عن العرب في كتابات الجنود الذين خدموا في مصر وشمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية. ويتميز أدب الحروب هذا بنبرة غضب وكراهية للواقع يسقطه الجندي المأزوم والمهدد على المكان وناسه. كما يرتبط المكان وأهله في ذهنية الجندي بتجارب مؤلمة وحياة يود الفرار منها ولكن قواعد وقوانين العسكريين تمنعه من البوح بألمه ورغبته هذه. وقد أثبتت دراسات مناهج التحليل مؤخرًا أن الظرف العام ووضع وحالة الكاتب من أهم العوامل التي تؤثر في الرؤية التي يطرحها في النص والتي – بسبب فعل الكتابة – تتحول إلى رؤية ثقافية عامة يشاركه فيها قراؤه. وقد جاء اعتماد هذا المنهج التحليلي بأداة تحليلية مهمة أدت إلى إعادة قراءة أدب الحروب من وجهة نظر تأخذ في الاعتبار حالة الكاتب النفسية والمعنوية و ظروف حياته العسكرية. ومن ثَمَّ فهي تعمل على تفكيك بعض الصور الراسخة والجامدة التي صورها الكتاب المحاربون واعتمدها جمهور قرائهم بوصفها عاكسة للواقع، لا تتدخل فيها وجهة نظر الكاتب أو شعوره أو ما يجول ويختزن في لاشعوره.

صورة مصر والعرب لدى الغرب

ومن لحظات غزارة الكتابة عن العرب وكثرة زياراتهم كانت بدايات القرن التاسع عشر، ولنا في حالة مصر مثالاً يمكن التركيز عليه، حيث إن الصورة التي صدرت عن مصر في هذه الفترة التاريخية مازالت تحظى بمصداقية وتمثل مرجعية معرفية يرجع لها الكثيرون في محاولاتهم فهم الشرق الأوسط وسكانه حتى الآن. كما أننا نلاحظ أن الخطاب الذي تم إنتاجه وانتشر استخدامه وقتها وكذلك بعض مفرداته مازالت تتردد حتى الآن. ولفهم هذه الصورة يجب الرجوع إلى ظروف نشأتها والمناخ الذي ساد آنذاك، والذي شهد احتدام الصراع بين بريطانيا وفرنسا وتكالبهما على حكم مصر وتشهد على ذلك موقعة أبو قير، وإن كانت الدلائل التاريخية في هذا المجال كثيرة والسجلات حافلة. ومن ناحية أخرى، واكب هذا الصراع تولي محمد علي حكم مصر وقيامه بمشروعه لإنشاء الدولة الحديثة ودفع بمصر كقوة مؤثرة في صراع القوى العظمى المتناحرة عليها. وعلينا أن نذكر اهتمام محمد على بإنشاء جيش حديث في سعينا لفهم فحوى مشروعه. وقد أثر هذا السياق أيضًا على الصورة التي قدمت بها مصر في كتابات هذه الحقبة والخطاب الذي أنتجته.

ومن الأمثلة الواضحة على تأثر الصورة ولو جزئيًّا بموقف الكاتب والظرف العام ما ظهر في كتابات هذه الفترة وما تلتها عن الفلاح المصري الذي شكل بؤرة الاهتمام و احتل مساحة كبيرة في هذه الكتابات. كان ذلك الحديث عن الفلاح المصري يتم على خلفية مشروع إنشاء قناة السويس والصراع البريطاني الفرنسي عليها. فيلاحظ مثلاً أن أغلب الكتاب البريطانيين رسموا صورة رومانسية للفلاح المصري، واستفاضوا في كشف الظلم الواقع عليه برغم كفاءته في زراعة أرضه. ولكن هذه الكتابات تظهر أيضًا أنه كانت هناك حالة غضب عام من الإنجليز حيال الشركة الفرنسية القائمة على تنفيذ مشروع حفر قناة السويس تلك التي اعتمدت على تسخير الفلاحين في حفر القناة من باب خفض تكلفة إنشائها. أما الكتابات الفرنسية فقد قدمت صورة مغايرة لنفس ذلك الفلاح تصوره فيها على أنه كسول، غير محب للعمل، لا يقدر المسئولية، غير طموح، يفتقر إلى الوعي، إلى آخر الصفات السلبية التي اجتمعت في هذا الخطاب. ومن الملاحظ أن هذه الصورة وتلك المفردات ألصقت بشعوب كثيرة وبرزت في لحظات الاحتياج لهم كأيدٍ عاملة. فهي، مثلا،

نفس الصورة القديمة للملونين في الخطاب الأمريكي الذين كانوا مطالبين بزراعة الأراضي الشاسعة في هذه القارة.

عرض هذا المثال مجرد نموذج للتدليل على أن المناخ الثقافي والظرف العام يؤثران على صانعي الصورة الثقافية من كتاب وغيرهم – سواء بوعي منهم أم بدون وعي – إلا أنه أيضًا مثال على تباين صورة العرب في الغرب وتعددها. فالتاريخ الطويل بين العرب والغرب أنتج تراكمًا معرفيًّا لصور متعددة عن العرب يمكن الاستعانة ببعضها من أجل تحسين صورة العرب في الغرب ودعمها بأدلة تاريخية.

ومن الكتابات التي يمكن الرجوع إليها وتقدم صورًا أكثر تفهمًا لحياة العرب ولثقافتهم، كتابات الحجيج الغربيين الذين زاروا الأراضي العربية لأداء مناسك الحج في فلسطين على مدى قرون طويلة، خاصة الكتابات الطويلة منها التي تعكس طول بقاء الحاج في البلاد العربية ومروره بعدد ليس بقليل منها بسبب بطء وسائل المواصلات آنذاك وامتداد رحلات الحج لسنوات. و هذه العوامل نفسها كانت تدفع الحاج إلى الانخراط في المجتمعات التي ينـزل بها والعمل فيها خاصة العمل بالتجارة، من باب تغطية تكاليف معيشته مدة بقائه في هذه البلاد. وهذا يثبت مدى جدوى الانخراط في المجتمعات الأخرى وأهمية هذه المعايشة من حيث تقريب وجهات النظر والدفع بعيدًا بالشعور بغرائبية الآخر وغربة الزائر. وقد أدى ذلك –في أغلب الأحيان– إلى تقديم صور من وجه نظر من ألف المكان وفهم ناسه حيث يقل عنصر الغرائبية بسبب تجربة الكاتب، وهو أيضا يعكس أهمية نسق الحياة الذي ساد في عصره وظروف وأسباب تواجده في هذه البلاد أو اهتمامه بها وانخراطه فيها.

الصورة السلبية المعاصرة للعرب وعوامل تفاقمها

لا تحتاج صورة العرب في الغرب الآن إلى توضيح. فالجميع ملم بها وغير راضٍ عنها على أقل تقدير. كما أن ثباتها وتكرار نفس الصورة السلبية التي تطغى على كل الصور التي أنتجت عن العرب على مر التاريخ لا يحتاج أيضا إلى إيضاح، وإن كان يدعو إلى التساؤل. فمن الملاحظ أنه

منذ أحداث ١١ سبتمبر اجتمعت الصور السلبية المتعددة والتي كانت تلحق بالشرقيين والعرب –على سبيل المثال لا الحصر،– وتمت إعادة إصدارها بوصفها صورة المسلمين. وبرغم تغير لفظة التعريف لصاحب أو أصحاب هذه الصورة فإنها في الواقع ليست بجديدة. فالصفات التي تلصقها هذه الصورة بالمسلمين هي أنماط لها وجود تاريخي في السجلات التاريخية ولكنها ليست الأنماط الوحيدة الموجودة في هذه السجلات برغم غلبتها الآن.

ويدعم هذه الصورة السلبية التفاعلات المرتبطة باعتداءات ١١ سبتمبر، وأزمة الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم التي ساعدت على تدعيم الصورة النمطية والسلبية للعرب كمعادين لحرية التعبير الواسعة بالمعنى الغربي، وتراجع فكرة الإصلاح الديمقراطي في المجتمعات العربية، ووجود ممارسات معادية لحقوق الإنسان، وأشكال حل الخلافات العربية التي تلجأ في كثير من الأحيان إلى أساليب حل النـزاعات العنيفة وغير السلمية، وضعف معرفة المجتمعات الغربية بالثقافة العربية خاصة جوانبها الإنسانية والتقدمية، وغياب أي جهد حقيقي للمؤسسات الثقافية العربية الموجودة في تلك المجتمعات الغربية يسعى نحو التعريف بها، وممارسات وسلوكيات الجاليات العربية في الغرب التي غالبا ما تصدم سكان هذه المجتمعات وتدعم تصوراتهم النمطية عن الشخصية العربية، والدور السلبي الذي يلعبه الإعلام الغربي والمنحاز سياسيًّا في التأكيد على تلك الصورة النمطية للعربي كإرهابي، من خلال وسائطه المتعددة –خاصة الصورة– وغياب الحوار الفكري والثقافي بين المجتمعات العربية والمجتمعات الغربية، الذي يسعى لإظهار جوانب وحقيقة الثقافة العربية والإسلامية، خاصة في ظل سيل من الكتابات الغربية التي تهاجم الثقافة العربية أو الثقافة الإسلامية.

يضاف إلى هذا العديد من الأحداث وردود الأفعال عليها، والتي كثيرًا ما تسهم في تثبيت هذه الصورة، ويذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر أزمة الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم. فالصفات التي أكدت عليها هذه الصور ليست بجديدة أو غريبة عن الخطاب الغربي، وهي صور أنتجت في لحظات اشتدت فيها العداوة بين العرب والغرب. كما أنه يلاحظ أيضًا أنه من بين كل التصورات القديمة تم انتقاء تلك التصورات والصفات التي تتسق مع السياق الحالي مثل صفات العنف والإرهاب والتركيز عليها. أي إن الصورة الآن – شأنها شأن كل التصورات – تركن إلى

الانتقاء ويمكن اعتماد نفس هذه السياسة الثقافية والدفع بصور ايجابية من باب الرد على هذه الصورة التي لا نراها تمثلنا أو تمثل رسولنا، شريطة إيجاد أرضية مشتركة بين المتحاورين تضمن التواصل بينهم، ومن ثم وصول الرسالة التي نريد إبلاغها. ولتكن هذه الأرضية هي أرضية التاريخ، مثلاً، خاصة ذلك التاريخ الذي تم تدوينه في الغرب وعلى أيدي علمائه، وذلك لما يتمتعون به من مصداقية في دوائرهم الثقافية. وهناك على سبيل المثال لا الحصر كتابات توماس كارلايل عن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم الذي رأى فيه بطلاً تاريخيًّا استطاع أن يغير وجه البشرية للأفضل بسبب دعوته وما جاء به. وهناك أمثلة كثيرة في هذا المجال يمكن البحث عنها والدفع بها، ولكن هذا لن يتأتى إذا تم الركون إلى افتراض أن الصورة السائدة هي الصورة الوحيدة وأن كل ما أتى به الغرب برمته كان سلبيًّا ومن ثَمَّ فهو مرفوض جملة وتفصيلاً.

تدعيم الصورة الإيجابية للعرب

نماذج من السجلات التاريخية الغربية

الصورة الايجابية في ذات هذه السجلات الغربية متوفرة ويمكن الرجوع إليها والتذكير بها وكذلك فان وجود تراكم معرفي بين العرب والغرب هي نقطة داعمة للوضع العربي ونكرانه أو العزوف عن التعامل معه برمته قد يعيدنا إلى حالات اللقاء الأولى بين الشعوب من ثقافات مختلفة التي تعمل بآلية نفسية في فراغ معرفي. وتتضح أهمية هذه النقطة إذا أخذنا في الاعتبار الظرف التاريخي أو المناخ العام السائد الآن وما يستثيره من مشاعر خوف وتوتر، وكذلك علينا أن نتذكر أن تلك الصورة التي نرفضها الآن لم تكن ثابتة طوال هذا التاريخ الطويل الذي جمع العرب بالغرب فقد مرت هذه الصورة بمراحل كثيرة تغيرت فيها وتبدلت ما بين السلب والإيجاب ومن ثَمَّ فهي ليست بأبدية ويمكن تغييرها إلى الأفضل إذا أحسنا التعامل مع هذه الأزمة.

هذا التوجه في التعامل مع إشكاليات وتعقيدات العلاقات الثقافية الدولية لم يكن هو الغالب في الماضي وإن كان ليس بجديد كل الجدة. فحركات مقاومة الاستعمار التي انتشرت في العالم في أواسط القرن الماضي، مثلاً كانت تتصدى لوضع كان قد تفاقم وتحول من الخطابي (أو الصورة) إلى

مجالات أخرى اقتصادية وسياسة وعسكرية وحقوقية. لذا جاءت المقاومة بتوجه ثوري وركزت على المجالات الاقتصادية والسياسية ورفعت شعارات الاستقلال التي رسخت إلى حد كبير صورة الغرب لدى العرب كصاحب تقدم علمي وتكنولوجي يصاحبه بالضرورة تدهور وانحلال خلقي، وبأنه عدو للمجتمعات العربية ويتآمر عليها ، لكن هذا التوجه لم يتعامل مع الجانب الثقافي بنفس الجدية ولم يوله نفس الاهتمام ومن ثم استمرت التعقيدات في العلاقات بين الثقافات كثقافات وبدأت تلوح بإمكانية ترجمة هذه الصورة ونقلها إلى المجالات الأخرى من جديد.

وإن كان التاريخ قد أفاض في تسجيل الحركات الثورية كما اهتم دائما بتسجيل ودراسة أوقات الحروب على حساب التأريخ لأزمنة السلام، فهذا لا يعني أبدًا عدم وجود محاولات سلمية للتصدي للمرفوض. وهو ما قد ينم عن إشكالية في مجال تسجيل التاريخ ولا يعني بحال من الأحوال عدم وجود تجارب ناجحة أخرى في هذا المجال يمكن الاستعانة بها والتفكر فيها. وهناك مثالان من العالم العربي يدعمان هذا، الأول هو ما قام به قاسم أمين في محاولة للتصدي للصورة السلبية للمصريين في الغرب.

ورغم أن قاسم أمين اشتهر بكتابيه تحرير المرأة والمرأة الجديدة فإنهما لم يكونا كتابيه الوحيدين، أو حتى أول كتاباته، فقد كان ما أتى بقاسم أمين إلى عالم الكتابة والعمل العام في مجال الإصلاح هو إطلاعه على صورة المصريين والمسلمين في الغرب. كانت البداية أن قرأ قاسم أمين كتابًا عن المصريين وضعه الفرنسي «دوق داركور»، جمع فيه كل التصورات السلبية عن المصريين والمسلمين فرسم لهم صورة غاية في السوء. فكيف كان رد فعل قاسم أمين على هذا؟ لقد أثر هذا الكتاب وهذه الصورة على قاسم أمين تأثيرًا بالغًا وعند اطلاعه على الكتاب مرض مرضا شديدا أبقاه في فراشه مدة عشرة أيام من شدة صدمته وحزنه على ما يقال عن المصريين.

لكن قاسم أمين سرعان ما استجمع قدراته ووجد أن الحل المناسب هو أن يكتب كتابًا يرد فيه على افتراءات الكاتب الفرنسي، فكان كتاب «المصريون» ردًّا على كتاب «دوق داركور» والذي ظهر بالفرنسية سنة ١٨٩٤. أما الخطوة الثالثة التي اتخذها قاسم أمين، فكانت أن اهتم بالإصلاح الداخلي والمناداه بتحسين أوضاع النساء لكونهن يمثلن نصف ذلك المجتمع الذي كان يرغب في

النهوض به، ويذكر لقاسم أمين أنه كان من تلامذة جمال الدين الأفغاني وصديقًا مقربًا لمحمد عبده وكان أحد المنتمين لثورة عرابي التي انتهت باحتلال مصر ودخول الجيش البريطاني وتفرق الثوار والقبض على بعضهم ونفي قيادات الثورة، وتظهر هذه الرواية التاريخية أن قاسم أمين برغم انضمامه إلى ثورة عرابي لم يكن ملما إلمامًا واضحًا بصورة المصريين والمسلمين في الغرب التي كانت من أهم المبررات التي دفعت بالجيش البريطاني إلى مصر. فلولا انتشارها في الذهنية البريطانية آنذاك لما استطاع القادة والساسة البريطانيون الدفع بالجيش جنوبًا خوفًا من الرأي العام في بريطانيا.

وقد أدى عدم إلمام قاسم أمين وثوار ١٨٨٢ بهذه الصورة إلى التعامل مع الجيش الغازي دون الالتفات إلى الخطاب الداعي لهذا الغزو والمؤازر له، كما أن جهله بهذه الصورة كان سبب مرضه. وقد أغنانا انفتاح العالم معرفيًّا من خلال شبكة الاتصالات والفضائيات وتطور وسائل المواصلات عن المرور بمرحلتي الجهل والصدمة واللتين تعيقان أو تؤخران التحرك السديد. في نفس الوقت، يمكن الاقتداء بما فعله قاسم أمين وزملاؤه من ذلك الجيل. فكل من استخدم حق الرد والتصويب وتصحيح المفاهيم بهدف تغيير الصورة السلبية والدفع بعجلة الإصلاح الداخلي في جميع المجالات دون تعطيل إحداها، وتفضيل مجال على آخر، كان فاعلا ومجديًا، هكذا كانت مواقف الرعيل الأول من التنويريين المصريين، والذين أدت جهودهم بالفعل إلى تحسين الأوضاع داخل المجتمع المصري وساعدت على تقدم مصر على طريق الاستقلال.

نموذج آخر من زمن وسياق مغايرين هو نموذج الدكتور ادوارد سعيد فرغم انتشار الثورات وحركات التحرر من الاستعمار الغربي في العالم بأسره في أواسط القرن الماضي وبرغم مما حققته من بعض الإيجابيات التي تحسب لها، فإن أغلبها لم يهتم بالتواصل مع الغرب وتحسين صورة الشرق لديه أو تصحيح بعض المفاهيم المغلوطة. من ثم ما كادت الصور السلبية عن الشرقيين تخبو حتى عادت مرة ثانية، فكان أن بدأ الاهتمام بها مرة أخرى، ولعل أقوى رد ورد في هذا المجال كان كتاب الاستشراق لإدوارد سعيد الذي صدر في أواخر السبعينات من القرن الماضي وأحدث ثورة ثقافية في العالم بأسره وغيّر مسار الدراسات الثقافية، بل أسس لما يعرف الآن بمجال دراسات خطاب الاستعمار وما بعد الاستعمار. والدكتور إدوارد سعيد فلسطيني سافر من مصر إلى الولايات المتحدة

ليستكمل دراسته الجامعية، بعد أن كان قد هاجر من فلسطين إلى مصر في أعقاب حرب ١٩٤٨. والكتاب يتناول صورة الشرقيين في الغرب ويرد عليها بتفنيدها وكشف الأوهام التي تدعمها. والكتاب وضع بالإنجليزية ونشر في الغرب، أي إنه توجه إلى القارئ الغربي كما هو الحال مع كتاب «المصريون» لقاسم أمين، وإن كان كتاب الدكتور إدوارد سعيد قد لاقى حظًا أوفر بكثير وأثر في القراء الغربيين تأثيرًا بعيدًا. وبرغم توجهه هذا إلى القارئ الغربي، فالكتاب أيضا حمل رسالة لأصحاب الصورة إذ لامهم على صمتهم تجاه هذا التشويه، ذلك الصمت الذي خرج الدكتور إدوارد سعيد نفسه عنه بفتح هذا الملف مع الغرب وفي الغرب من خلال إصداره كتابه هذا.

وقد نتج عن نشر كتاب الدكتور إدوارد سعيد هذا حملة قوية قادها المهاجرون من دول الجنوب والجنوبيين معًا، تدعو إلى حق كل فرد وكل ثقافة في التعبير عن نفسها وضرورة فتح المجال أمام الجميع. وقد أتت هذه الحملة ببعض الثمار. فمن الملاحظ مثلاً أن الخريطة العالمية للأدب قد تغيرت. فقائمة أهم الأدباء الآن، مثلاً، تزخر بأسماء الكثير من الكتاب الجنوبيين من أمثال «باولو كويلو» و«أمين معلوف» و«جبرييل جارسيا ماركيز». وكذلك فرض هؤلاء الأدباء وجودهم على القائمين على جائزة نوبل للأدب وهي أرفع الجوائز في هذا المجال على الإطلاق. ونظرة سريعة إلى قائمة الحائزين على جائزة نوبل للأدب في الأعوام الماضية كفيلة بالتدليل على هذا. وهذا يعني أن هموم دول الجنوب وقضاياها وطرق حياتها وعاداتها أصبحت متداولة في الغرب، وهذا إنجاز لا يمكن التقليل من قيمته ووضع يجب الاستفادة منه. فالأدب بوابة واسعة يمكن من خلالها تقديم صورة أفضل. كذلك يجب دراسة هذه الظاهرة والعمل على نقلها إلى المجالات المعرفية الأخرى. وهذا يمثل واحد من أهم وأقوى وأدوم مجالات الحوار الثقافي.

والخلاصة أن الصورة الذهنية تأخذ بعدًا أخطر عندما تترجم إلى معاملات وتكون أساسًا لتقييم الفرد أو الثقافة المنظور إليها أو موضوع الصورة. وكثيرًا ما أدت هذه الصور الذهنية إلى تقليص الحقوق والطرد من التاريخ، لهذا يجب التنبيه إلى أن هذه الصورة تتكون من شقين: شق يخص التصور الجمعي لثقافة ما، وشق آخر يخص بعض الأفراد من هذه الجماعة. ويمكن التعامل مع هذا الوضع برفض الصورة الجمعية بوصفها تركز على تعميم مخل على أن يعمل هذا جنبًا إلى جنب

مع تقديم صور أفضل للأفراد من هذه الجماعة. أي إن العمل على تصحيح هذه الصورة يجب أن يدور على محوري التفاعل الشخصي بين العرب والغربيين والعمل الثقافي المهتم بإبراز الجوانب الإيجابية للثقافة العربية كثقافة.

ولكن، برغم أهمية هذا النشاط والسعي للعمل عليه فإن هناك شقًّا أخطر للتعامل مع هذه الصورة يجب الالتفات إليه. لقد أثبتت الدراسات أن هذه الصورة لا يمكن أن تعمل بكفاءة إلا إذا استوعبها المنظور إليه وتماهى معها وتعامل وكأنها هي واقعه وهويته. وقد ناقش «أشيس ناندي»–مثلاً– هذا المفهوم في كتاباته العديدة، ومن أهمها كتابه «العدو الرابض بداخلنا». أي إن لحظة اعترافنا بصحة هذه الصورة هي ذاتها لحظة تفعيلها حيث إنه في حالة الاقتناع بأنها تمثل الواقع لا يسعى المنظور إليه إلى تغيير هذه الصورة التي لن تغير نفسها من تلقاء نفسها أو بآلية ذاتية. والأخطر من هذا أنه في حالة استيعاب هذه الصورة يبدأ المنظور إليه في إعادة تصور هويته أو رسمها طبقًا لهذه الصورة فيكون هو ذاته أكثر العوامل الداعمة لها والعاملة على استمراريتها وبقائها. كذلك يجب التنبه للارتباط الوثيق بين صورة الفرد وصورة الجماعة والعلاقة الجدلية بينهما، ومن ثم التنبه إلى ضرورة العمل عليهما معًا، وعدم إغفال إحداهما أو الاكتفاء بتصحيح إحداهما دون الأخرى.

نحو برنامج عملي لتحسين صورة العرب لدى الغرب

يبقى بعد هذا السؤال الملح وهو: ما أوجه النشاط التي يقترح اتباعها بهدف التفاعل الإيجابي مع هذه الصورة ولأجل تغييرها إلى الأفضل؟ الحقيقة أن هذا التفاعل الإيجابي الذي يستهدف تحسين صورة العرب لدى الغرب يتطلب التحرك على مستويين، الأول هو:

آليات التفاعل الإيجابي بين العرب والغرب

جهود ثقافية موجهة مباشرة للخارج تتمثل في ضرورة عمل برنامج ثقافي يتوافق عليه العرب ويقوم الجميع بالأخذ به وتنفيذه، كل في مجاله؟ يستهدف التفاعل الإيجابي مع هذه الصورة لتغييرها، عبر

ابتداع آليات لتحقيق ذلك مثل مشروع ترجمة الإنتاج الفكري العربي إلى الإنجليزية، والإنجليزية على وجه الخصوص بسبب انتشارها الواسع ومن ثم إمكان استخدامها كقناة للتواصل مع ثقافات العالم المختلفة. هذه الترجمة سوف تسهم في خلق تراكم يصعب تحقيقه إذا اعتمدنا الترجمة إلى جميع لغات الأرض ، وبالتالي فهي تتيح لنا التواجد بشكل واضح ومؤثر. وليكن التركيز – ولو في المراحل الأولى للمشروع – على ترجمة الأعمال الأدبية وكذلك الكتابات في مجالات الدراسات الإنسانية مثل التاريخ والاجتماع والأنثروبولوجيا ... إلخ. كذلك يجب الالتفات إلى أهمية التركيز على الإنتاج الفكري المعاصر، الذي يصور حياتنا الآن خروجًا من أسرنا التاريخي في الماضي البعيد، والذي يصورنا كأننا كنا يومًا ولم يعد لنا وجود.

أضف إلى ذلك أهمية البدء بمشروع طموح للنشر الإلكتروني يتيح الوصول إلى عدد أكبر من المتلقين، وهم عادة من نوعية مختلفة عن مستهلكي الكتاب والمطبوعة ويمثلون دائرة من المتلقين لها أهميتها الخاصة والبالغة. وهذه الوسيلة تجنبنا أيضا إشكاليات النشر في الخارج والتوزيع ويجب التعامل معها على أنها مجالات يجب التواجد فيها وأبواب يجب أن نطرقها فلا يمكن الاكتفاء بمسار أو طريق دون الآخر. ولكن النشر الإلكتروني حاليًّا أيسر ويمكن أن يحقق انتشارًا أسرع. ولتكن اللبنة الأولى في هذا الاتجاه تبني مشروع لترجمة ونشر الدوريات الأكاديمية والمجلات والكتب الثقافية المنشورة ورقيًّا بالفعل وتصدر عن الجامعات ومراكز البحوث والهيئات المختلفة على أن يكون الاختيار وفقًا لمعيار الجودة. وهنا أيضا يمكن الاستعانة بالتراكم المتوفر بالفعل لجدواه الاقتصادية. وعمل برامج متكاملة للتواجد الثقافي في الخارج من خلال إقامة معارض للمنتجات الثقافية المادية وتنظيم ندوات ثقافية والترتيب لعروض أفلام وما إلى ذلك من أنشطة ثقافية. وهنا يجب التنويه إلى أهمية تفعيل دور السفارات والمكاتب والمراكز الثقافية في الخارج بوصفها تشكل شبكة مؤسسية قائمة بالفعل. كذلك العمل وفق خطة مدروسة من أجل التواجد في الدوائر الثقافية والإعلامية في الخارج والمساهمة الفعالة في أنشطتها ويكون ذلك من خلال توفير الدعم المعنوي والمؤسسي للأفراد وتحفيزهم وكذلك رعايتهم أثناء تواجدهم في الخارج. كذلك يجب دعم المؤسسات الثقافية العربية لتحفيزها على مد تعملها مع مثيلاتها غير العربية، كل في مجاله. خاصة

المراكز الإسلامية والمؤسسات الثقافية العربية الموجودة في الدول الغربية حتى تسهم في التعريف بثقافة وحضارة شعوب مجتمعاتنا ودلالة الممارسات المرتبطة بها، وهو الدور الذي يجب أن يشارك فيه بدرجة كبيرة المهاجرون العرب إلى تلك المجتمعات.

آليات ثقافية وسياسية واجتماعية

أما المستوى الثاني فهو جهود ذات طابع ثقافي وسياسي واجتماعي موجهة للداخل العربي بهدف تنمية ثقافة نقد الذات حتى نكتشف بشكل حقيقي عيوب الثقافة العربية التي مازالت تشكل عائقًا أمامنا نحو التقدم فليس كل النقد الذي يأتي لنا من الغرب محض افتراء أو تَجَنٍّ لكن هناك بعض العيوب والسلبيات التي يجب أن نتخلص منها، خاصة القيم المرتبطة بعدم قبول الاختلاف والتعصب للرأي.

ويسهم التقدم نحو إصلاح حقيقي في مجتمعاتنا العربية في تنمية لغة الحوار مع المجتمعات الغربية، خاصة ما يتعلق باحترام القواعد الدولية والإقليمية وعلاقات حسن الجوار في حل النـزاعات العربية سلميًّا وبشكل حضاري يحفظ مصالح شعوبنا. ومد جسور التعاون والتفاعل بين الشباب العربي وشباب المجتمعات الغربية، بهدف السعي لفهم واستيعاب مكونات وديناميات الثقافة الغربية، وآلية اتخاذ القرارات داخل هذه المجتمعات، وهو ما سوف يسهم في فهم العديد من الممارسات والمواقف الغربية ودوافعها والتي قد تبدو معادية أو مخالفة لثقافتنا وتراثنا ومصالحنا، وبالتالي كيفية التعامل معها. والانفتاح الثقافي على الغرب، ووضع استراتيجية واضحة للتبادل الثقافي والعلمي بين مجتمعاتنا والمجتمعات الغربية بما يسهم في تجاوز الصورة النمطية التي نحملها للغرب بصفته كتلة واحدة صماء، فالغرب دول ومجتمعات بينها مساحات من التباين الثقافي وتناقضات في المصالح، وهو ما يعني خطأ وضع المجتمعات الغربية كلها في كفة واحدة أو اتخاذ موقف موحد منها عند التعامل مع قضية أو حدث ما وهو ما يرتبط به ضرورة أن نتخلى عن إحساسنا بوجود مؤامرة ضدنا نفسر فى إطارها كل تصرفات الغرب أو تصوراته عنا خاصة وأن بعضها يستند إلى حقائق موضوعية ولا تنطلق من فراغ، وهو ما يعنى ضرورة أن نتخلى عن تصوراتنا وتعميماتنا

المسبقة عن المجتمعات الغربية، وضرورة التواصل مع الرموز الفكرية والثقافية والسياسية والمؤسسات التي لها نفس الطابع وتتفهم بشكل أكثر نضجا طبيعة الثقافة والمصالح العربية.

كما يمكن استخدام السياحة الوافدة إلى مجتمعاتنا، والتي تستقبل الملايين من أبناء المجتمعات الغربية في التعريف بثقافتنا ومجتمعاتنا كأحد قنوات التواصل والتفاعل الحضاري مع الغرب. وإذا كان الغرب يكون عن العرب أو المسلمين صورة ذهنية معينة فيجب علينا البدء بتفهم كيف تتشكل لديه هذه الصورة الذهنية، ما الدوافع أو الممارسات التي تدعم رسوخ وتثبيت هذه الصورة، والسعي لمواجهة كل الممارسات التي ترتبط بتلك الصورة الذهنية النمطية والسلبية في ذات الوقت. ويجب أن تتجاوز حواراتنا مع الغرب منطق ومرحلة الدعوة والتبشير أو السعي لإقناعه بما نراه نحن، حيث يجب أن يسعى الحوار لاكتشاف والتعرف على ما هو مشترك ونقل صورة أخرى غير الصورة النمطية. وذلك كمدخل لتعاون حقيقي وفعال يقر ويقبل باختلاف مجتمعاتنا عن بعضها البعض دون أي تقييم أخلاقي لهذا الاختلاف الحضاري والثقافي. وتطوير إسهام المجتمعات العربية والإسلامية واستمرارية مشاركتها في صنع الحضارة الحديثة القائمة على العلم والعمل، وعدم الركون إلى الوضع الهامشي الذي نشغله الآن تغيير هذه الوضعية سوف يسهم كثيرًا في تغيير وتعديل الصورة النمطية عن مجتمعاتنا. وضرورة الفصل بين سياسات ومواقف الحكومات في الغرب ومواقف الشعوب ومجمل الثقافة والفكر الغربي في رؤيتهما للعرب والمسلمين.

الحوار والتعاون بين الشباب العربي والأوروبي

وهناك في هذا الإطار محاولات جادة يشارك فيها الشباب العربي بهدف السعي لبناء بعض قنوات الحوار والتعاون مع الشباب الأوروبي نموذج لهذا تجربة برامج الحوار الأورومتوسطي والتي يشارك فيها ١٢ دولة عربية و١٥ دولة أوربية، كما أن هناك مبادرة من إحدى الجمعيات الشبابية في مصر والتي لها أنشطة دولية عديدة تتيح لشبابها السفر إلى الخارج والاحتكاك بأبناء الثقافات الأخرى، صممت برنامجًا تدريبيًّا تحت عنوان «سفير مصر» وأصبح اجتياز هذا البرنامج شرطا لتمثيل الجمعية في أنشطتها الخارجية والبرنامج يساعد المتدرب على تكوين خلفية تاريخية

وسياسية وثقافية عن المجتمع المصري، ويمكنه من الحوار العقلاني مع أقرانه في أوربا وأمريكا والرد على كل ما يرتبط بالصورة الذهنية السلبية التي توجد لديهم عن العرب والمسلمين.

الخاتمــة

على امتداد جلسات المنتدى الثاني للشباب العربي بمحاوره المختلفة استطاع الشباب أن يبلور أفكارًا تتمتع بدرجة عالية من النضج في التعامل مع القضايا التي تناولتها المحاور. ففيما يخص ثقافة العمل أكد الشباب على أن مجتمعاتنا العربية يجب أن تبذل مزيدًا من الجهد للحاق بركب التقدم الإنساني، إلا أن هذا التقدم له تكلفة ويجب علينا أن نكون مستعدين لدفع هذه التكلفة التي يأتي بين أولوياتها التخلي عن مفهوم أن الدولة هي رب العمل الأول أو الوحيد في المجتمع.

إلا أن التوسع في العمل الحر والاعتماد عليه كأحد أهم طرق مواجهة البطالة لا يعني تخلي الدولة عن ضمان الحدود الدنيا من الحقوق الأساسية التي تضمن الحياة الكريمة لكل مواطن. كما أن النجاح في العمل الحر لا يعني فقط توفر الأموال التي قد تعين على بدء مشروع ما دون امتلاك مهارات هامة ليس لها صلة فقط بطبيعة ونوعية المشروع ولكنها أيضا مهارات ترتبط بطبيعة العمل ذاته مثل مهارات التسويق والإدارة والمحاسبة ودراسة الجدوى، وغياب هذه المهارات كثيرًا ما يعوق مبادرات العمل الحر أو يؤدي إلى فشلها.

ويتطلب نجاح ثقافة العمل الحر في زيادة معدلات تشغيل الشباب ومواجهة مشكلة البطالة إجراء العديد من التغيرات المؤسسية والقانونية في مجتمعاتنا العربية مثل إصلاح المنظومة القانونية المرتبطة بتأسيس الشركات والضرائب وإدارة المشروعات والحصول على القروض وتخليصها من كل المعوقات البيروقراطية التي تؤثر سلبًا على مبادرات الشباب لتأسيس مشروعاتهم الخاصة، وتطوير دور الدولة

ومنظمات المجتمع المدني في دعم المشروعات الصغيرة خاصة في مجال التمويل/التسويق/تقديم الدعم الفني، وتفعيل دور مراكز المعلومات لدعم المبادرات التي تهتم بالعمل الحر.

كذلك يرى الشباب أن اتساع نطاق الفقر يحد إلى درجة كبيرة من مبادرات مشروعات العمل الحر، وهو ما يمكن التغلب عليه من خلال نشر الفكر التعاوني، ودعم الاستثمارات العربية، وربط برامج التدريب وتـأسيس المشرعات الصغيرة بالثروات والموارد المحلية المتوفرة في المجتمع.

وقد أكدت حوارات الشباب على ارتباط انتشار ثقافة العمل الحر ونجاحها بضرورة إجراء إصلاحات جذرية في المنظومة التعليمية وتطوير قدرتها على التدريب وإكساب المهارات وهى الإصلاحات التي يجب أن تركز على أن يصبح إكساب المهارات هو الهدف الأول للتعليم، والاهتمام بالبحث العلمي وزيادة ميزانيته، وإحداث تطوير حقيقي في المناهج وأساليب إعداد المعلم، وجعل التدريب العملي أو الميداني جزءًا أساسيًّا من برنامج التعليم خاصة في المرحلة الجامعية، وإنشاء مؤسسات قياس جودة التعليم في أنحاء الوطن العربي، وإنشاء مراكز التميز في كل مؤسسة تعليمية تتعامل ببرامج خاصة مع المتميزين لتنمية مهاراتهم ودعم تميزهم.

بالإضافة لهذا يرى الشباب أن إجراء مثل هذه الإصلاحات المجتمعية وتوسيع نطاق مبادراتهم الاقتصادية هو رهن بتزايد حجم مشاركتهم السياسية ووجودهم في مؤسسات صنع القرار ورسم السياسات العامة للمجتمع لهذا طالبوا بحرية التعبير عن الرأي وحق نقد السياسات دون خوف وتوفير المنابر اللازمة لهذا، دون تخفيف القيود والإجراءات البيروقراطية التي تعوق وتقيد مبادرات المشاركة الميدانية للشباب. وتوفير الفرص المناسبة لتدريبه ورفع وعيه السياسي والقانوني وتمكينه من مهارات المشاركة، وهو ما يتطلب إضافة برامج التوعية القانونية والتربية المدنية للبرامج إلى المناهج التعليمية، بجانب التعرف الدائم على مشكلات الشباب واحتياجاته وآرائهم من خلال الدراسات واستطلاعات الرأي. وإنشاء مراكز لإعداد القادة من الشباب الذين لديهم ميل أوسع للمشاركة السياسية ولعب دور مؤثر وقيادي في مجتمعاتهم وتعديل القوانين بحيث تستلزم مشاركتهم في مراكز صنع القرار في كل مؤسسات المجتمع سواء مؤسسات تعليمية مثل الجامعة أو مؤسسات مجتمع مدني مثل النقابات ومراكز الشباب والجمعيات الأهلية ...إلخ. وذلك حتى يصبح الشباب

متحملاً للمسئولية الاجتماعية بشكل فعليّ وقادرًا على التعامل مع مشكلات المجتمع، والمساهمة في مشروعات التنمية.

وأشارت مناقشات الشباب إلى إدراكه أن التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل مجتمعاته لا تنفصل عن التفاعلات التي تمت على الصعيد الدولي في تزايد عمق تأثير ظاهرة العولمة وتعقد وتشابك العلاقات والمصالح بين بلدان العالم وثقافاته المختلفة والتي يجب أن تقيم فيما بينها جسرًا حقيقيًّا من التعاون والقدرة على العيش المشترك. لهذا تناول الشباب الصورة السلبية للعرب والمسلمين في الغرب وأهمية العمل على تحسينها، وذلك من خلال ضرورة إعادة النظر في كثير مما نمارسه نحن كعرب، وأن نحسن صورتنا أمام أنفسنا عبر مقارنة أوضاعنا بأوضاع المجتمعات الأخرى وقدرتها على العلم والإنتاج والعمل، وكيف تدير هذه المجتمعات خلافاتها الداخلية والخارجية، ونوعية الخطاب الثقافي السائد لديها، الذي تجاوز اتهامات التخوين والتكفير، بينما الخطاب السائد لدينا مازال يحض على استبعاد وتهميش المخالفين، ومازال شكل إدارة الاختلافات العربية على الخلفية الدينية والطائفية بين سنة وشيعة ومسلمين ومسيحيين، أو على الخلفية الإثنية عرب وأكراد وبربر ... إلخ يكرس حالة الاستبعاد واللا حوار التي تحول الخلاف إلى صراع قد يصل أحيانًا إلى حد النـزاعات المسلحة، وهو ما يدعم صورتنا السلبية.

كما أكدت المناقشات ضرورة تجاوز حالة الاعتقاد بوجود مؤامرة دائمة على العرب والمسلمين، والاعتراف بأن كثيرًا من الممارسات التي نقوم بها هي التي أسهمت في بناء وتعميق تلك الصورة الذهنية السلبية عن العرب والمسلمين، ومن ثَمَّ يجب أن نأخذ من الممارسات المرتبطة بتلك الصورة الذهنية السلبية موقفًا واضحًا بالرفض والإدانة. ويجب أن نعيد القراءة العقلانية لتاريخنا وإسهاماتنا الحضارية بقدر من العلمية والعقلانية التي تساعدنا على تجاوز حالة التفاخر والتعالي الحضاري التي يعاني منها البعض على الجانبين بأننا خير أمة خلقت للناس، والوعي بأن الأمم تتحدد مكانتها في عصرنا الراهن بمقدار إسهامها الحضاري وقدرتها على إنتاج المعرفة وعلى العمل وزيادة مساهمتها في الإنجاز الحضاري العالمي، وهى الأشياء الأساسية القادرة على تحسين صورتنا أمام العالم ولنا في اليابان والهند وماليزيا نموذج يحتذى. كما تم التأكيد على ضرورة الاهتمام بالإعلام وما يقدمه من مواد إخبارية أو ثقافية تلعب دورًا كبيرًا في تحديد ملامح الصورة الذهنية السلبية عن العرب

سواء بتأكيد بعض جوانبها وتغييرها والأمر هنا لا يقتصر فقط على الإعلام الغربي ولكن أيضا على إعلامنا العربي، وبدء جهد منظم ومخطط لحوار ثقافي وحضاري حقيقي مع الآخر في الغرب، حوارًا شعبيًّا ورسميًّا شاملاً، يبدأ من المبادرات الفردية التي يجب أن يسهم بها كل شاب، وهى المبادرات التي تشكل قاعدة هذا الحوار، مرورًا باستضافة المفكرين والمثقفين من الغرب وإدارة حوار معهم وسط المنتديات الشبابية، وفى الجامعات خاصة حول القضايا الساخنة التي تهم كل من الطرفين بصرف النظر عن مواقف هؤلاء المفكرين من تلك القضايا، بالإضافة إلى بدء برنامج واسع لنشر تعليم اللغات الأجنبية في المجتمعات العربية، وهو ما سوف يسهم في خلق قنوات للحوار وتحسين الصورة والتواصل نهاية بدور يجب أن يقوم به الشباب العربي المقيم في الخارج في تحسين صورة العرب والدفاع عن مصالحهم كأن يؤسس لوبي أو قوة ضغط للدفاع عن هذه المصالح.

ورغم هذه الروح المبادرة للشباب العربي، إلا أنه يدرك أيضًا أن هناك العديد من المشكلات التي تعرقل هذا الحوار الثقافي والحضاري، لعل أهمها تاريخ الهيمنة الغربية وعمليات النهب الاستعماري بجانب ازدواجية المعايير لدى الغرب خاصة في قضية الصراع العربي الإسرائيلي. إلا أنه من الضروري بدء حوار منظم وممتد بين شباب المجتمعات الغربية والشباب العربي وهى المبادرة التي يمكن أن يتبناها منتدى الشباب العربي، ويمكن استخدام موقعه الإلكتروني كأداة فعالة في مثل هذا الحوار.

المراجـــع

المراجع باللغة العربية

- أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠.
- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩.
- جامعة القاهرة، برنامج الدراسات البرلمانية، المؤتمر السنوي الرابع «كيف يرى الشباب تقرير التنمية الإنسانية العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.
- جورج القصيفي، التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ديسمبر، ١٩٩٣.
- جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد محيي الدين وآخرين، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، المجلد ٢٦٠، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠١.
- جيهان أبو زيد، الشباب والأهداف التنموية للألفية في الوطن العربي، الشباب والعولمة (بحث مرجعي)، المنتدى الثاني للشباب، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
- حسام بدراوي، التعليم والتدريب وإكساب المهارات (المفهوم والأهمية)، (بحث مرجعي)، المنتدى الثاني للشباب، مكتبة الإسكندرية، مرجع سابق.
- حسام بدراوي، تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم كحق أساسي، (بحث مرجعي)، المنتدى الثاني، مكتبة الإسكندرية، مرجع سابق.
- زينب عبده، مشكلات الشباب في المجتمعات العشوائية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٤.
- سحر صبحي عبد الحكيم، صورة العرب لدى الغرب، (بحث مرجعي)، المنتدى الثاني للشباب، مكتبة الإسكندرية، مرجع سابق.
- سليمان عبد المنعم، شبابنا ماذا يريد وماذا يراد منه؟ (بحث مرجعي)، المنتدى الثاني للشباب العربي، مكتبة الإسكندرية، مرجع سابق.

- شهيدة الباز، تجليات العولمة في الوطن العربي، دراسة منشورة في المرأة والعولمة، نشرة غير دورية، دار نشر نور لبحوث المرأة، القاهرة، ٢٠٠٤.
- الصندوق الاجتماعي، الورقة الأولى للاستراتيجية القومية لتنمية المشروعات الصغيرة، القاهرة، ٢٠٠٦.
- عزت ضياء الدين، فكر وإدارة العمل الحر، إنشاء شعبة المشروعات الصغيرة بالمعهد الفني التجاري بالمطرية، مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، القاهرة، ٢٠٠٦.
- علي الصاوي، الشباب أم النواب؟، المؤتمر السنوي الثالث، برنامج الدراسات البرلمانية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.
- علي الصاوي، الشباب والحكم الجيد والحريات (بحث مرجعي)، المنتدى الثاني للشباب، مكتبة الإسكندرية، مرجع سابق.
- علي عبد الرازق جلبي، استراتيجية توجيه التغير الاجتماعي وتعديل مساراته نحو تحديث مصر، في المؤتمر السنوي الخامس، التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عامًا، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، الدورة الحادية عشر، الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، باريس، ١٩٦٠.
- مصر، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، المعهد القومي للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، ٢٠٠٥.
- مكتب العمل الدولي، تطوير المؤسسات الصغيرة، البرنامج المركزي حول تعزيز الاستخدام من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة، ٢٠٠٣.
- منظمة العمل العربية، المواءمة بين سياسات التعليم والتدريب المهني والتقني ومتطلبات سوق العمل، ورشة عمل، مكتب العمل العربي، القاهرة، ٢٠٠٥.
- هاني سيف النصر، الشباب وثقافة التنمية الاقتصادية والعمل الحر، (بحث مرجعي)، المنتدى الثاني للشباب، ثقافة الشباب والإصلاح، فبراير ٢٠٠٧، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
- وزارة الصناعة والتجارة، الاستراتيجية القومية لوزارة الصناعة، القاهرة (٢٠٠٥-٢٠٠٦).

المراجع باللغة الإنجليزية

- IDRC Research Program, Youth Livelihood; www Idrc, cosocder research youth, docs, Frame workcfm.
- Marginalization, From Wikipedia, the Free encyclopedia, http:// en.wikipedia. org/wiki/marginalization, 08.01.20087

الملاحق

كلمة الدكتور إسماعيل سراج الدين
مدير مكتبة الإسكندرية

يسرني أن أرحب بكم في مكتبة الإسكندرية، والحقيقة أن هذا اللقاء يأتي استجابة لبعض الانتقادات التي وجهها الشباب في لقاء العام الماضي، والتي أشارت إلى أن تمثيلهم لم يكن كافيا، بالإضافة إلى أن مساحة المناقشات التي أتيحت لهم لم تكن كافية ،كما أنه لم يُتح لهم المشاركة في جلسات منتدى الإصلاح العربي، ولذلك سعينا في اللقاء الحالي إلى توسيع مشاركة الشباب بقدر الإمكان، فهناك تمثيل لتسع عشرة دولة عربية، ومن مصر شباب يمثلون تسع عشرة محافظة،كما أن تنظيم اللقاء هذا العام يتضمن لقاءات للشباب على امتداد ثلاثة أيام يتناولون فيه بمنتهى الحرية مختلف القضايا وبحيث يسبق ذلك مؤتمر الإصلاح الذي سيعقد في أول شهر مارس، كي يستطيع الشباب أن يعرضوا عليه محصلة مناقشاتهم وما توصلوا إليه من أفكار تعبر عن جيل المستقبل.

وسوف يتضمن المؤتمر أربعة محاور: الأول خاص بالشباب وثقافة التنمية الاقتصادية والعمل الحر، فقضية العمل الحر التي تأتي في مواجهة الرغبة في انتظار الوظيفة الحكومية أصبحت في غاية الأهمية لأنها تعني تغيير نظرة الشاب إلى مفهوم العمل وهو ما يتطلب إحداث تغييرات حقيقية في المجتمع كله.

وهناك تقرير خرج حديثًا عن إحدى المؤسسات التابعة للبنك الدولي المسئولة عن تقييم العمل في مجال القطاع الخاص على مستوى العالم، يشير إلى أن مصر تحتل المرتبة رقم ١٦٥ من ١٧٥ دولة بالنسبة للمناخ المناسب للعمل الخاص ،ولم تكن الولايات المتحدة هي الأولى في هذا الترتيب بل كانت هناك دول آسيوية مثل سنغافورة وهى دولة ذات تاريخ حديث، مثلها مثل العديد من الدول الآسيوية التي استطاعت أن تحقق قفزات كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية مثل كوريا والتي كانت من أربعين سنة أقل في مستوى تطورها مقارنة بمصر وبعد أن كانت ثالث أفقر دولة في العالم أصبحت الدولة رقم ١١ من حيث القوة الاقتصادية، وذلك خلال أقل من جيل ونصف أو جيلين واستطاعوا

خلالها تغيير المناخ الاجتماعي الذي يعمل فيه القطاع الخاص وكان جزء من هذا التغيير مرتبطًا بتغيير ثقافة التنمية الاقتصادية والعمل الحر ، وهو بالتأكيد ما نستطيع أن نقوم به في مجتمعاتنا.

ويتناول المحور الثاني في هذا اللقاء قضية اكتساب المهارات، وهى أيضا قضية بالغة الأهمية حيث يعيش العالم الآن ثورة معلوماتية واتصالية ومعرفية ليس لها حدود، فحجم المعلومات في العالم يقاس بأرقام البايتس وكل ما أنتجته الإنسانية في حوالي ٥٠٠٠ سنة يعادل ١٠ اكس بايتس أي عشرة وأمامها ١٨ صفر، وهو يساوى حجم ما ينتج حاليًا من معلومات خلال عام ونصف، أي إن المعلومات تتضاعف بسرعة رهيبة، وهو ما يستتبع بالضرورة تغير المهارات حتى يمكن مواكبة هذا التطور وملاحقته، ولذلك فإن حصول الشاب على شهادة تؤهله للعمل أصبحت فكرة تتفق مع الماضي ولا تتفق مع القرن ٢١ لأن الثورة المعلوماتية تفرض تطورًا دائمًا ومتسارعًا في نوعية المهارات، وهو ما يجب أن تستعد له المؤسسات التعليمية، فالتعليم الذي يقدم الآن بعد سنوات قليلة سوف يصبح متقادمًا وليس له دور حقيقي، وهو ما ينتقل بنا إلى المحور الثالث في هذا اللقاء فتغيير مناخ التعليم أو العمل يطرح مباشرة قضية علاقة الشباب بالسلطة وبالمجتمع وبالتالى قدرتهم على تغيير المجتمع وقدرتهم على التحرر وقدرتهم على المشاركة، كما أن المتابع لما يتم في العالم سيجد أن كل الحركات الاجتماعية –من حركات المجتمع المدني أو حركات البيئة أو حركات حقوق الإنسان أو التضامن مع أحد القضايا أو حتى حركات التكافل الاجتماعي– قوامها الأساسي من الشباب والشباب الجامعي بصفة خاصة، وهو ما يطرح علينا قضية إفساح المجال لمشاركة أوسع للشباب وحصوله على ما يستحقه من مواقع صنع القرار في مؤسسات السلطة المجتمع.

أما المحور الرابع فيطرح قضية الصور المتبادلة بين العرب والغرب، خاصة في ظل تدهور علاقات العالم العربي الإسلامي مع الغرب بما يشمله من دول أوربا والولايات المتحدة ،حيث أصبح الدين الإسلامي هو الديانة الثانية في الكثير من الدول الأوربية وحتى الولايات المتحدة في طريقها إلى هذا أيضا، وهو ما يطرح قضية الأقليات المسلمة في هذه المجتمعات من منظور مختلف، خاصة أن هذه الأقليات ليست أقليات مهاجرة من الخارج بل هم أبناء نفس المجتمعات ولدوا بها ويتمتعون بحقوق المواطنة. والسؤال هو كيف يتم تعامل وتفاعل الثقافة الغربية مع هذه الأقليات

خاصة في ظل القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون التي تحكم هذه المجتمعات، خاصة أن نظرتنا للغرب تؤكد ازدواجية المعايير في تعامله مع قضايا الشرق الأوسط، خاصة ما تقوم به الولايات المتحدة واستخدامها لحق الفيتو في الأمم المتحدة لحماية إسرائيل أو موقفها من العراق أو المشكلة الأفغانية ... إلخ ولذلك على الشباب أن يفكر في أن التفاعلات المجتمعية في الداخل تتأثر ولا تنفصل عن مجمل التفاعلات التي تتم على صعيد العالم، خاصة في ظل العولمة التي استطاعت من خلال وسائل الاتصال الحديثة -مثل الإنترنت- أن تلغى الحدود بين الأجيال والثقافات واللغات، وتخلق نوعًا من التفاعل الحي والفوري بامتداد ساحة الكرة الأرضية كلها. والسؤال أيضا هنا كيف يمكن لمجتمعاتنا العربية أن تتفاعل مع هذه الأوضاع وكيف يمكن للمجتمع المدني أن يتفاعل مع هذه الآليات الجديدة في الاتصال والتفاعل على مستوى الأفراد والمؤسسات، على اعتبار أن هذه قضية هامة يجب التعامل معها والتنبه لها، ولهذا أسس منتدى الإصلاح العربي ملتقى إلكترونيًّا عربيًّا يشارك فيه الآن أكثر من ٥٣٠ مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني في ١٩ دولة عربية ونأمل أن يتزايد عددها.

هذا والمحاور المختلفة التي يتناولها المؤتمر تغطي موضوعات متشابكة، لكنها في نفس الوقت تسمح بفرصة تلاقح وتنامي وتبلور العديد من الأفكار التي يمكن أن يقدمها الشباب لمنتدى الإصلاح العربي، وذلك من خلال كلمة الشباب في جلسة المنتدى الافتتاحية، كان هذا هو ما وعدنا به العام الماضي وما حاولنا تحقيقه هذا العام، ونحن مشتاقون أن نستمع إليكم، ومرحبا بكم مرة ثانية في مكتبة الإسكندرية.

كلمة السيد اللواء صفاء الدين مصطفى كامل
نائب المحافظ،
نيابة عن السيد اللواء عادل لبيب محافظ الإسكندرية

السادة والسيدات الحضور الكريم المشارك في المنتدى الثاني للشباب العربي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السيد اللواء عادل لبيب محافظ الإسكندرية، الذي يعتذر لكم لاضطراره للسفر اليوم لالتزام هام، يسعدني أن أرحب بكم في بلدكم الثاني مصر، وأتمنى لكم طيب الإقامة في الإسكندرية عروس البحر الأبيض المتوسط، ونشرف بوجودكم معنا في مكتبة الإسكندرية منارة العلم والثقافة والتنوير حيث يمنحنا لقاؤنا هذا فرصة الحوار وتبادل الرأي فيما بيننا كخبراء ومهتمين، كشباب وشيوخ، فرصة أن يطرح كل منا ما لديه سعيًا وراء بلوغ هدف اسمي وهو مستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا تحتل فيه أمتنا العربية مكانها اللائق بين شعوب العالم المتقدم.

إذا لم يكن هناك شك في أن الشباب هم عماد الغد ودعامة المستقبل بحكم ما نعلق عليهم من آمال وطموحات، فإن هذا يمنحهم الحق الكامل في أن يكونوا شركائنا في تحمل مسئولية الحاضر، وقد أسعدني مؤتمركم هذا بوصفه خطوة جادة على طريق تنمية قدرات الشباب واكتشاف طاقته تمهيدا لمشاركته في تحمل المسئولية، خاصة وأن مجتمعاتنا تمر بلحظة تاريخية غاية في الدقة من مراحل التقدم والتطور الحضاري الإنساني يتوجب عليها فيها أن تنطلق بسرعة هائلة نحو التقدم حتى لا تسقط في براثن التخلف والتراجع.

إن القضايا المطروحة على مؤتمركم هذا كمحاور للنقاش والحوار وفى وجود العديد من كبار الخبراء والمشتغلين بقضايا الشباب تفتح الباب على مصراعيه كي يطرح الشباب ويطور أفكاره ورؤاه التي تتسم بالتجديد والحيوية، وهى الخطوة الأولى نحو تحمله المسئولية والتي بدونها لن ترتقي أوطاننا التي هي في أشد الحاجة لجهود كل المخلصين وفقكم الله ورعاكم وثبت على طريق الخير خطاكم.

كلمة الدكتورة إيمان القفاص

رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للتعليم والتنمية

الإخوة والأخوات من مصر والعالم العربي، سعدت غاية السعادة برؤيتي للكثير من الوجوه المألوفة والمعروفة والتي شاركت معنا في المنتدى الأول للشباب العربي العام الماضي، وسعدت كذلك لحرصهم على المشاركة في أعمال المنتدى الثاني، وسعدت ثالثًا لأن الحضور يحظى بمشاركة كبيرة من الفتيات وهو ما يعني أن المشاركين هذا العام يمثلون بشكل أدق الشباب العربي، وهو ما يعني أننا على طريق بناء علاقات عربية شبابية متينة ومتواصلة قادرة على الإسهام الفعال في قضية الإصلاح.

فقضية الإصلاح والتنمية ترتبط بشكل أساسي بالشباب بصفته القطاع الأكثر حيوية وفاعلية في قضايا الحاضر والمستقبل، خاصة وأن ما يقرب من ٥٠ ٪ من سكان المجتمعات العربية ينتمون لفئة الشباب، هذه الفاعلية لدور الشباب في عملية الإصلاح والتنمية تتطلب وجود آلية تساعد على استمرارية الحوار والتفاعل وتبادل الخبرات بين الشباب العربي، وهى الآلية التي تبنى على مهل وبثقة من خلال هذا المنتدى الخاص بالشباب العربي.

ومن هنا يجب أن نتوقف قليلاً للإشارة إلى أن فاعلية دور الشباب في عملية الإصلاح والتنمية ترتبط أيضًا بقدرته على تنمية ذاته حتى يصبح قادرًا على تحمل المسئولية الملقاة على عاتقه، وتنمية الشباب لذاته يجب أن تفهم بالمعنى الشامل وفى جوانبها الثقافية والبدنية والمهنية والروحية والسياسية، هذه النظرة الشمولية ومتعددة الجوانب في النظر إلى تنمية الشباب لذاته هي الكفيلة بأن تضع شبابنا العربي على ساحة التنافس العالمي، لهذا فتنمية الشباب لذاته تشكل المدخل لتناول كل المحاور التي يتبناها منتدى هذا العام والتي سبق وأشار إليها الدكتور إسماعيل سراج الدين، والتي نأمل أن نصل فيها إلى رؤى مشتركة متطورة وفاعلة على امتداد جلسات الحوار، وأشكركم.

كلمة الدكتور صفى الدين خربوش
رئيس المجلس القومي للشباب

أبدأ بتوجيه الشكر إلى مكتبة الإسكندرية والأستاذ الدكتور علي الدين هلال وإلى كل من أسهم في تنظيم هذا الملتقى للعام الثاني على التوالي، وهو ما يثير لدينا مشاعر السرور لأكثر من سبب، الأول هو الرغبة والنجاح في استمرارية عقد مثل تلك اللقاءات على مستوى الشباب العربي وأن يشهد العام الثاني مشاركة عربية أوسع، والسبب الثاني هو الاهتمام بمناقشة القضايا المحورية وذات الاهتمام خاصة القضايا المرتبطة بعملية الإصلاح، وهنا من المهم الإشارة إلى أن هذا الجهد التراكمي يأتي في ظل توجه واضح لدى المجلس القومي للشباب في جمهورية مصر العربية في دعم مثل هذه النوعية من الأنشطة حيث نقوم منذ الاحتفال باليوم العالمي للتطوع على الصعيد العربي بتنظيم لقاءات عربية للشباب حيث شاركت عشر دول عربية في الغردقة في مناقشة موضوع التطوع، كما سعدنا بالمشاركة في سوريا في لقاء عربي شبابي عربي آخر حول الشباب العربي وتحديات العصر ويقوم المجلس القومي للشباب الآن بالإعداد لمعسكرين شبابيين أحدهما للشباب العرب والآخر للفتيات العربيات، وإنما نسعى لتمثيل عربي متميز وبارز في المؤتمرات واللقاءات الدولية.

وهنا من المهم التأكيد على أن هذه التجمعات الشبابية العربية بصرف النظر عن الموضوع الذي تتناوله تسهم في خلق المناخ وتوفير الفرص لحوار إيجابي وبناء بين شباب المجتمعات العربية، وهو الشيء الذي تتضاعف أهميته إذا كانت قضية الإصلاح هي محور الحوار، خاصة وأننا في مصر نجهز ونعد لتنظيم أول مؤتمر قومي للشباب من خلال سلسلة من المؤتمرات التحضيرية سوف يقوم الشباب بنفسه بتحديد موضوعاتها التي سوف تصبح محورًا للنقاش في المؤتمر القومي، الذي نأمل ونخطط لأن يكون لقاء سنويًّا، بهدف تمكين الشباب من المشاركة في صياغة مستقبل وطنه ومواجهة مشكلاته وهو التوجه الذي نأمل أن يكون سائدًا في كل المجتمعات العربية مما يفتح الآفاق أمام مزيد

من الفرص للشباب في مجالات الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو أحد أهم أهداف المجلس القومي للشباب، وفي هذا السياق أيضًا سوف يعقد في مصر خلال شهر سبتمبر القادم مؤتمرًا دوليًّا يشارك فيه ٥٠٠ شاب وفتاة من جميع أنحاء العالم نأمل أن تكون به مشاركة عربية واسعة.

إن الحديث عن تمكين الشباب وإتاحة الفرص أمامه قضية لا تتوقف فقط على مبادرات الدولة أو جهودها بل يزيد عنها في المسئولية موقف الشباب ذاته فالتقاعس والتشاؤم والانسحاب والعزلة من قبل الشباب لن يفيد معها أي مبادرات رسمية، ولن تدفع الكبار نيابة عن الشباب القيام بدوره، بل سوف يظل الشباب غائبًا عن ساحة الفعل الاجتماعي وتحديد ملامح مستقبله إذا لم تُتح له الفرصة للمشاركة الفعالة. إن الفاعلية والمبادرة والجسارة في اقتحام الصعاب هو الموقف المطلوب الآن من كل الشباب العرب خاصة إذا تعلق الأمر بقضايا الإصلاح، وفي هذا الإطار تصبح توصيات هذا الملتقى الشبابي أحد الإسهامات الجادة على طريق الفعل الشبابي من أجل غد أفضل، وأشكركم.

كلمة الدكتور علي الدين هلال

أستاذ العلوم السياسية ووزير الشباب الأسبق

سعيد بالوجود مع حضراتكم للعام الثاني على التوالي وكان لي شرف المساهمة في اللجنة التحضيرية التي أعدت لهذا اللقاء. وعندما كنت أتجاذب أطراف الحديث مع الدكتور إسماعيل سراج الدين كنت أستعيد الكثير من الذكريات، ومن أهمها في الحقيقة تلك المرتبطة بالتعامل مع الشباب خاصة في الجامعة وعلى وجه الخصوص إذا كانت تهتم بقضايا التنمية، التي يلعب فيها الشباب دورا أساسيا.

عدت أمس من مؤتمر في دولة الإمارات كان عن قضايا الشباب في الشرق الأوسط وكانت هناك بحوث من مصر وإيران والمغرب وسوريا وهى تكشف جميعها عن أنه رغم اختلاف النظم السياسية والتوجهات الإيديولوجية فإن هناك مشاكل متشابهة وحقيقية يواجهها الشباب في كل تلك البلدان، مشكلات تتجاوز في تأثيراتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية دلالتها الرقمية فهناك بحث عن ظاهرة العنوسة وتأخر سن الزواج بالنسبة للشباب والفتيات وارتفاع تكاليف الزواج وهى ظاهرة موجودة في البلاد الأربع التي ذكرتها وليس مصر فقط. لهذا قد يكون من المهم البدء بدراسة مثل تلك النوعية من المشكلات وعدم التوقف فقط عند المشكلات السياسية والاقتصادية الكبرى خاصة أن تأثير مثل هذه المشكلات على الشباب –وهو القطاع الأكبر من السكان– تؤثر على المجتمع كله وبشكل أعمق.

هذا الوضع يفرض ضرورة أن تكون هناك سياسة عامة خاصة بالشباب على الصعيد الوطني، يتحدد فيها ماذا نحتاج من الشباب وما يحتاجه الشباب؟ وماذا نقدم له وكيف نقدمه؟ وكيف نتصور مستقبل الشباب ؟ هذه السياسية الشبابية تترجم إلى مكون شبابي في السياسة العامة في جوانبها المختلفة (الصحة، التعليم، الرعاية الاجتماعية، التشغيل، السكن ... إلخ)، مثل هذه

السياسات يجب أن تحدد نمط تعامل المجتمع مع الشباب وبشكل أكثر جدية يتجاوز التعامل معهم بالأغاني والأناشيد أو حتى بمجرد التوعية فالتنمية الحقيقية لها جوانبها المادية وجوانبها المعنوية.

إن إعادة التأكيد على هذا التوجه في التعامل مع الشاب مهم، وقديمًا طرح «آدم سميث» في كتابه «ثروة الأمم» سؤاله الأشهر «من أين تأتي ثروة الأمم ؟»، و«ما الذي يجعل بعض الأمم فقيرة والأخرى غنية ؟» في عصرنا الراهن أصبح هناك شبه إجماع على أن ثروة أي أمة تكمن في ثروتها البشرية، التي تمثل حجم ما تملكه من ذكاء ومهارات ومعارف وقدرات، ومن ثم تم الاتفاق في كل تقارير ودراسات التنمية على أن نجاح عمليات التنمية وتقدمها يرتبط بحجم ونوعية الاستثمار في البشر، ولذلك أصبح التعليم أحد أهم مفاتيح التقدم.

وهنا لا يجب التوقف عند ما يقدمه التعليم من مهارات ومعارف، لكن أيضا وما يربى عليه من قيم تدعم عملية التنمية ولا تعوقها، وكذلك يجب الانتباه إلى ما يطلق عليه التحديث الثقافي والذي يرتبط بنسق القيم التي يتم التنشئة عليها فالديمقراطية -على سبيل المثال- قبل أن تصبح نظمًا ومؤسسات ومواثيق، هي مجموعة قيم ثقافية مثل قبول الاختلاف واحترام الرأي الآخر وأن الحوار هو السبيل الوحيد للوصول للحقيقة، وحرية التعبير عن الرأي ... إلخ، وحتى النظام الرأسمالي كنظام اقتصادي قبل أن يصبح مؤسسات وأنماطًا للإدارة الاقتصادية، أيضا يعبر عن مجموعة قيم ثقافية تقوم على المبادرة والإنجاز وأعمال معايير الكفاءة واحترام الملكية الخاصة ... إلخ. وبالتالي، فالقيم الثقافية تعد بمثابة البنية التحتية لأي مشروع للنهضة والتحديث ولا يمكن أن يتوقع نجاح أي مشروع للنهضة تحميه قيم معادية للمرأة وتحط من شأنها، أو قيم لا تحترم أبناء الديانات المختلفة وتمنحهم نفس الحقوق والواجبات أو تسود فيها قيمة الاتكال على الدولة ... إلخ.

لهذا فالعلم والثقافة من ناحية والحرية من ناحية أخرى هما أساس النهضة لأي بلد، وكلاهما جزء من ثقافتنا الإسلامية في أزهى عصورها، وحينما تخلينا عنهما دخلت مجتمعاتنا في عصور التدهور، لذلك يجب أن يتحلى الشباب بالثقة في أن ثقافتنا وهويتنا وتراثنا لا يعادى ولا يتناقض مع العلم أو الحرية، إن غياب هذا الإيمان كفيل بتوفير أساسي للهزيمة، فكما أن الحرب تبدأ داخل عقول البشر، كذلك التخلف، فإذا صنعنا إيماننا وثقتنا الداخلية بالتقدم فسوف نحققه في مجتمعنا، لهذا

يجب أن تفخر بأنك عربي مسلم أو مسيحي، وأنك لست أقل من الآخرين، وأنك تستطيع الدفاع عن هويتك، وأنك مؤهل لاقتحام المستقبل. كما يجب أن نكون دعاة لثقافة التقدم، وأحسب أن ما تقوم به مكتبة الإسكندرية من أجل التنوير والتحديث الثقافي -والذي يشكل مؤتمركم هذا أحد فعالياته- هو إسهام قوى في هذا الاتجاه، وأشكركم.

تجارب الشباب
في مجال العمل الحر

طبيعة المشروع : تصنيع مواسير بلاستيك لتمديدات أسلاك الكهرباء

رأس المال : ٣٠ ألف جنيه

بداية فكرة المشروع : بدأت عام ١٩٩٦ بالعمل في مجال عمل الأسرة مع الوالد الذي أقام مصنعًا متخصصًا في تصنيع خراطيم البلاستك المقاومة للحرارة.

ردود فعل المحيطين

(الأسرة – الأصدقاء – المجتمع) : التشجيع من الأسرة والأصدقاء

الإطار القانوني لتأسيس المشروع : بدأ المشروع كشركة توصية بسيطة ثم تم تحويله إلى منشأة فردية عام ٢٠٠٦

المشاكل والمعوقات المختلفة (قانونية – اقتصادية – اجتماعية) : تمويل الآلات – توفير رأس المال العامل – التسويق – تغيرات وتعويم العملة.

التغلب على المعوقات

١- الأخذ بالمنهج العلمي في حل المشكلات
٢- الإصرار والتصميم على النجاح
٣- مواجهة العقبات والمشاكل

تقييم المشروع لتحقيق الأهداف المرجوة

١- تحقق بدرجة نجاح ممتازة
٢- حصول المنتج على شهادة الجودة الأيزو عام ٢٠٠٠
٣- الوحيد المتخصص بمحافظة الإسكندرية
٤- والرابع من نوعه على مستوى مصر

الدروس المستفادة من التجربة

١- أهمية الإصرار والتصميم / الإرادة تولد النجاح

٢- أهمية إنتاج منتج بجودة معتمدة

نصيحة صاحب المشروع للشباب لدخول تجربة العمل الحر : اختيار مجال عمل تجيده ومعرفة كافة التفاصيل قبل بداية تنفيذ المشروع.

طبيعة المشروع : إنتاج ماكينة كومبيناشن وعوامة خزانات المياه

رأس المال: ٧٠ ألف جنيه

بداية فكرة المشروع : بدأت عام ٢٠٠١ بعد تسرب مياه بالمنـزل نتيجة سوء عوامة الخزان وأصيب المنـزل بأضرار بالغة، وآل التفكير إلى كيفية إنتاج عوامة لا يحدث بها أعطال وخاصة أنني عضو بجمعية المخترعين والمبتكرين المصرية.

ردود فعل المحيطين

(الأسرة – الأصدقاء – المجتمع) : قامت الأسرة وكذلك الأصدقاء بالتشجيع

الإطار القانوني لتأسيس المشروع: منشأة فردية

المشاكل والمعوقات المختلفة (قانونية – اقتصادية – اجتماعية) : مشاكل إعداد النماذج الأولية وتمويلها واعتمادها - عدم المساندة من المصانع القائمة لإنتاج العوامة – مشاكل في الحصول على ترخيص الإنتاج والبيع– مشاكل التسويق

التغلب على المعوقات

١-إعداد دراسة سوق جيدة

٢- عرض بعض النماذج على التجار للفكرة وللمنتج

٣- التوجه لصندوق الاجتماعي في المراحل الأولى
٤- متابعة إنهاء إصدار الترخيص

تقييم المشروع لتحقيق الأهداف المرجوة

١- حقق المشروع الأهداف المرجوة
٢- إمكانية المشاركة في المعارض الداخلية والخارجية
٣- قيام المشروع بالتصدير لعدة دول عربية وأوربية
٤- الحصول على التراخيص وتطابق المواصفات

الدروس المستفادة من التجربة

١- أهمية اللجوء والاستعانة بجهات الخبرة للمعاونة
٢- أهمية الاستفادة من المميزات التي توفرها الدولة

نصيحة صاحب المشروع للشباب لدخول تجربة العمل الحر: خوض تجربة العمل الحر والاعتماد على النفس وإطلاق العنان للأفكار الجديدة وتنفيذها بعد دراستها بعناية.

طبيعة المشروع : تصنيع فواتح شهية من الأسماك المدخنة والمحلية

رأس المال : مليون جنيه

بداية فكرة المشروع : بدأت عام ١٩٨٨ بالسفر وتعلم مهنة الصناعة وتم دراسة السوق المصري وأخذ خبرة ومعرفة لفترة كبيرة لمدة تصل إلى ٦ سنوات ثم تم تنفيذ المشروع عام ١٩٩٧.

ردود فعل المحيطين

(الأسرة – الأصدقاء – المجتمع) : التشجيع من الأسرة والأصدقاء وخاصة المهتمين بهذا النوع والتشجيع والدعم من المستهلكين والجهات المستفيدة

الإطار القانوني لتأسيس المشروع : شركة توصية بسيطة خاضعة لقانون الاستثمار

المشاكل والمعوقات المختلفة

(قانونية – اقتصادية – اجتماعية) : إجراءات الحصول على الموافقات واستخراج التراخيص – توفير التمويل البنكي

التغلب على المعوقات

١- دراسة كل مشكلة

٢- الصبر والإصرار على حلها

تقييم المشروع لتحقيق الأهداف المرجوة

١- تحقيق الأهداف المرجوة

٢- تم شراء قطعة أرض بمساحة ضعف مساحة المصنع الحالي

٣- المصنع الوحيد الذي يصدر للخارج

٤- المصنع معتمد طبقا للمقاييس العالمية

٥- الحصول على شهادة HACCP للأغذية

الدروس المستفادة من التجربة

١- أهمية الحصول على شهادة الأغذية العالمية

٢- أهمية اعتماد المصنع طبقًا للمقاييس العالمية للتصدير

٣- أهمية الحصول على المواصفات والتراخيص المحلية للغذاء

نصيحة صاحب المشروع للشباب لدخول تجربة العمل الحر: الدراسة العلمية الجيدة والصبر والمثابرة.

طبيعة المشروع : تصنيع وتصدير منتجات خشبية

رأس المال : ٢ مليون جنيه

بداية فكرة المشروع : بدأت عام ١٩٩٥ وتأكدت الخبرة من خلال السفر للخارج عام ١٩٩٧ والاسترشاد بخبرات الخبراء في هذا المجال.

ردود فعل المحيطين

(الأسرة – الأصدقاء – المجتمع) : التشجيع والإعجاب بالفكرة من الأسرة والأصدقاء

الإطار القانوني لتأسيس المشروع : شركة توصية بسيطة

المشاكل والمعوقات المختلفة (قانونية – اقتصادية – اجتماعية) : إجراءات الحصول على الموافقات واستخراج التراخيص – بداية التعامل مع الجهات المعنية– العمالة غير المدربة – عدم توفر الاهتمام بالمعايير الصحيحة للتصدير

التغلب على المعوقات

١- توفير التمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية
٢- الاستفادة من المميزات والتسهيلات المتاحة
٣- المشاركة في المعارض المحلية والعربية والدولية
٤- الاستفادة من الدورات التدريبية للصندوق الاجتماعي

تقييم المشروع لتحقيق الأهداف المرجوة

١- تحقيق الأهداف بدرجة نجاح ممتازة
٢- المصنع الوحيد الذي يصدر منتجات خشب الصنوبر
٣- الاهتمام بمعايير ومواصفات التصدير

الدروس المستفادة من التجربة

١- أهمية الاستفادة من الفرص المتاحة للبرامج الحكومية

٢- أهمية توفير التدريب والمشاركة في المعارض

نصيحة صاحب المشروع للشباب لدخول تجربة العمل الحر: الاستفادة من الفرص المتاحة للتدريب والتمويل والمشاركة في البرامج المتاحة.

وثائق

ملخص تنفيذي لتقرير التنمية العالمي لعام ٢٠٠٦

قائمة المحتويات

عرض عام	٢
القسم الأول: التنمية على المستوى العالمي	٣
١-١ الاهتمام بالتعليم والصحة من أجل تحقيق التقدم	٣
١-٢ طفرة في إعداد الشباب	٤
١-٣ الاستثمار في حياة الشباب	٥
١-٤ أهمية البدء في العمل المنتج	٦
١-٥ السياسيات التي تستهدف زيادة فرص العمل وتعزيز القدرات	٦
القسم الثاني: التنمية في جمهورية مصر العربية	١٠

عـرض عـام

ناقش تقرير التنمية العالمي لعام ٢٠٠٦ ضرورة الاهتمام بأوضاع الشباب باعتبارهم العنصر الأساسي لرأس المال البشري الذي يسهم في تعجيل خطى التنمية، وقد أكد التقرير أن السبيل الوحيد لذلك هو الاهتمام بتطوير التعليم والصحة وتطوير مجالات العمل والاهتمام بتعزيز المواطنة، بالإضافة إلى التركيز على تنمية المهارات – الفنية والسلوكية – لضمان تحسين بيئة العمل لتكون أكثر إنتاجية، وفي هذا الإطار أشار التقرير إلى السياسات العامة التي تستهدف زيادة فرص العمل، وتعزيز قدرات الشباب.

تضمن التقرير بعض التحديات التي تواجه تحقيق التنمية والتقدم في كل من مجالي الصحة والتعليم، وأكد ضرورة التصدي لها من أجل تحقيق التنمية المنشودة. وفي هذا الإطار أوضح التقرير ضرورة الاهتمام بتنمية المهارات الأساسية في مراحل مبكرة من التعليم – وذلك لضمان جودة نوعيته – بالإضافة إلى ضرورة التخلص من السياسات التي تحد من المرونة ومن القدرة على الانتقال والارتقاء فيما بين القطاعات المختلفة للعمل.

كما أكد التقرير على ضرورة إثراء معلومات الشباب من خلال تحسين المناهج في مراحل التعليم المختلفة، بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على الحصول وإيصال وإدارة المعلومات عن طريق ضمان الإعداد الجيد للمعلمين، بالإضافة إلى تسهيل إمكانية جمع المعلومات من مختلف مناطق العالم من خلال شبكة الإنترنت.

كما تناول التقرير مصر كأحد أهم البلدان في دراسة التنمية في العالم، وأشار إلى زيادة نسبة الشباب مستخدمي تكنولوجيا المعلومات في مصر، كما أشار إلى تأثير الزيادة السكانية على فرص العمل في مصر.

القسم الأول
التنمية على مستوى العالمي

يتعرض هذا القسم إلى مسألة ضرورة الاهتمام بأوضاع الشباب باعتبارها العنصر الأساسي من رأس المال البشري الذي يساهم في تحقيق خطي التنمية، وذلك عن طريق تطوير كل من مجالات التعليم، والعمل، والصحة، والأسرة، والمواطنة، والتركيز على حسن توزيع المهارات لضمان إمكانية القيام بالعمل المنتج، وفي هذا الإطار أشار التقرير إلى السياسات العامة التي تستهدف زيادة فرص العمل وتعزيز القدرات.

١-١ الاهتمام بالتعليم والصحة من أجل تحقيق التقدم

أوضح التقرير أن إنجازات التنمية – التي تحققت في العقود السابقة والتي شملت زيادة الاهتمام بالتعليم والصحة والقدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى انخفاض معدلات الخصوبة ومن ثم انخفاض عدد المعولين غير العاملين – جعلت الشباب يتمتع الآن بفرصة غير مسبوقة تسمح بتعجيل معدلات النمو، وتقليص معدلات الفقر.

أكد التقرير ضرورة الاهتمام بالصحة والتعليم من أجل تأهيل الشباب للالتحاق بسوق العمل، موضحًا أن الاهتمام بالأمرين معًا أسفر عن إحراز تقدم هائل في عدد كبير من الدول، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية في الدول منخفضة الدخل من ٥٠٪ عام ١٩٧٠ إلى ٨٨٪ عام ٢٠٠٠، كما ارتفع متوسط العمر المتوقع من ٥١ إلى ٦٥ سنة خلال الفترة نفسها.

وعلى الجانب الآخر أشار التقرير إلى وجود بعض التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف المنشودة، فعلى مستوى التعليم أوضح التقرير أن زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية أدى إلى انخفاض قدرة المدارس الثانوية على استيعاب هذه الزيادة في أعداد الطلاب، كما أن تخرج عدد كبير من الطلبة دون تلقي القدر الكافي من التعليم يمثل أحد التحديات الهامة أمام الدول النامية،

حيث أوضحتالأبحاث تأخر طلاب الدول النامية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والمهارات الأساسية مقارنة بأمثالهم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أكد التقرير ضرورة توافر عمالة ذات مهارات ومؤهلات عالية تمكنها من استخدام التكنولوجيا الحديثة المتطورة، حيث أظهرت الأبحاث أن خمس الشركات في الدول النامية تعاني من الافتقار للعمالة الماهرة والمؤهلة، ومن بين هذه الدول: الجزائر، وبنجلادش، والبرازيل، واستونيا، وزامبيا.

وفيما يتعلق بالصحة أوضح التقرير أن أحد التحديات التي تواجه التقدم في مجال الصحة تظهر خلال الانتقال إلى مرحلة الشباب حين يبدأ الشباب في البحث عن الهوية والمخاطرة، وفي الإطار أشار التقرير إلى خطر انتشار مرض الإيدز بين الشباب حيث ن أكثر من نصف الشباب الذين أصيبوا بمرض فيروس الإيدز على صعيد العالم هم من صغار السن الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ – ٢٤ سنة – وغالبيتهم من الإناث – وقد كانت هذه الإصابات هي السبب الرئيسي لوفاة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين١٥ –٢٩ سنة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، كما أن ارتفاع معدلات الإصابة بالمرض في جنوب إفريقيا أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار الخمس.

وفي هذا السياق أكد التقرير أن معالجة هذه التحديات يكمن في تحسين مستويات التعليم، حيث ترتفع معدلات الوعي الصحي والتعليمي بالأسر ذات الآباء والأمهات المتعلمين في كافة البلدان النامية، كما أشار التقرير إلى زيادة الوعي الصحي لدى الأسر التي يكون فيها الأمهات ممن حصلن على التعليم الثانوي في المناطق ذات الدخل المحدود من جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء.

١-٢ طفرة في أعداد الشباب

أشار التقرير إلى حدوث «طفرة في أعداد الشباب» في بنية سكان العالم، حيث يبلغ عدد من تتراوح أعمارهم (حاليًا) ما بين (١٢ عامًا – ٢٤ عامًا) في مختلف أنحاء العالم نحو ١,٥ مليار شاب، منهم ١,٣ مليار يعيشون في الدول النامية.

توقع التقرير بلوغ أعداد الشباب ذروتها في الدول النامية خلال السنوات العشر القادمة باستثناء بعض الدول مثل: دول إفريقيا جنوب الصحراء، وأفغانستان، والضفة الغربية وقطاع غزة، والجمهورية اليمنية حيث أنه لن تبلغ معدلات الخصوبة فيها الذروة إلا بعد مضي عشرين سنة، حيث إن لديها هرميات سكانية تتمثل القاعدة العريضة فيها من أصغر الأعمار، وتتناقص الأعداد تدريجيًّا مع التقدم في العمر.

ومن هنا أكد التقرير ضرورة الاستفادة من هذه الطفرة في أعداد الشباب، حيث إن العديد من الدول النامية دخلت أو ستدخل قريبًا مرحلة يزداد فيها نسبة الأشخاص القادرين على العمل، ولذلك يجب أن تعمل كافة الدول على الاستغلال الأمثل لطاقة هؤلاء الشباب.

وعلى جانب آخر، أوضح التقرير أن التحدي الأساسي في الدول المتقدمة يتمثل في كيفية ضمان الحصول على الدعم الكافي من الدخل في سن الشيخوخة، وذلك نتيجة ارتفاع متوسط الأعمار بها.

١-٣ الاستثمار في حياة الشباب

أشار التقرير إلى ضرورة الاهتمام بالقرارات المؤثرة على رفاهية الشباب والمجتمع، التي تؤثر على قدرة الشباب لكي يكونوا عاملين منتجين، وأرباب أسر، ومواطنين، وزعماء في مجتمعاتهم المحلية، وهي القرارات المتعلقة بكل مجالات التعليم، والعمل، والصحة، والأسرة، والمواطنة.

كما أوضح التقرير أن هذه القرارات إذا كانت جيدة، فإنها تطور من رأس المال البشري، وإذا كانت سيئة فسوف يكون لها عواقب باهظة التكلفة. فعلى سبيل المثال سوء نوعية التعليم الأساسي يؤدي إلى الحد من الفرصة أمام الشباب في مواكبة متطلبات واقع الحياة.

١-٤ أهمية البدء في العمل المنتج

أكد التقرير على ضرورة اهتمام جميع الدول بضمان حصول جميع الشباب على فرص متكافئة

لتنمية مهاراتهم، وأوضح أنه من بين أدوار الحكومة في هذا الشأن: ضمان صحة المعلومات المتعلقة بدقة التقييمات التي يضعها أرباب العمل بشأن مدى إنتاجية ومهارات الشباب.

أشار التقرير إلى دور السياسات الحكومية في ضمان عدم تسرب الأطفال من التعليم، والعمل على ضمان عدم اضطرار الأسر الفقيرة إلى إجبار أطفالهم للعمل في سن مبكرة قبل اكتسابهم المهارات الأساسية، ذلك بالإضافة إلى دور الحكومة في القضاء على السياسات المعرقلة لخلق فرص عمل للشباب، ومن بينها وضع حد أدنى منخفض للأجر، والمعوقات التي تقف أمام الانتقال بين قطاعات العمل المختلفة والترقي في سلم المهارات.

كما أكد التقرير ضرورة ممارسة الشباب للمواطنة بمفهومها الواسع، وزيادة الوعي لديهم بالحقوق والواجبات، بالإضافة إلى ضرورة العمل على زيادة مشاركة الشباب في صنع وتنفيذ القرارات ليس فقط عن طريق القنوات الرسمية، ولكن – أيضًا – عن طريق المنظمات الاجتماعية والمدنية.

١-٥ السياسات التي تستهدف زيادة فرص العمل وتعزيز القدرات

أوضح التقرير أنه يجب على كل دولة وضع مجموعة من السياسات والبرامج لتوسيع الاستفادة من طاقة الشباب، وتشمل هذه البرامج والسياسات تطوير وتحسين مختلف المجالات المؤثرة في حياتهم مثل المدارس والجامعات ولوائح تنظيم سوق العمل والمستشفيات، بالإضافة إلى تحسين القوانين التي تمكنهم من التعبير عن رأيهم، وفيما يلي عرض لهذه السياسات.

أولا: سياسات توسيع فرص العمل

أوضح التقرير إلى أن أفضل طريقة لتوسيع فرص العمل أمام الشباب هي تحقيق النمو الشامل في الاقتصاد، حيث أدى اتجاه عديد من الاقتصاديات إلى زيادة التصدير، واجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة الشابة.

أشار التقرير إلى ضرورة التخلص من السياسات التي تحد من مرونة بيئة الأعمال، ومن القدرة على الانتقال والارتقاء فيما بين القطاعات المختلفة للعمل، والتي تفرض قيودًا على الشباب، وأعطى التقرير مثالاً على ذلك أن القوانين المتشددة لحماية العمالة في منطقة أمريكا اللاتينية ودول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية أسفرت عن زيادة كبيرة في معدلات البطالة بالنسبة للشباب.

أشار التقرير إلى ضرورة توسيع خيارات العمل أمام الشباب، وأحد هذه السبل العمل لحساب الذات، من خلال أنشطة العمل الحر، ويواجه هذا النوع من العمل عديد من القيود مثل صعوبة الحصول على رأس المال والتكيف مع شبكة رجال الأعمال، كما أشار التقرير إلى أن زيادة القدرة على الانتقال جغرافيًّا تزيد من فرص العمل الحر، حيث يمثل الشباب النسبة الأكبر من المهاجرين والمغتربين سواء إلى المناطق الحضرية في نفس الدولة أم إلى الدول الأخرى.

أكد التقرير ضرورة الاهتمام بالتعليم باعتباره دورة حياة، وليس قطاعات فرعية مجزأة مؤلفة من تعليم قبل الابتدائي، ثم الأساسي، ثم التعليم الثانوي، ثم التعليم الجامعي، واعتبار جميع هذه المراحل منظومة واحدة تهدف إلى الارتقاء بالإنسان وتحسين مهاراته الفنية والسلوكية والأساسية والتركيز على ذلك في المرحلة المبكرة من العمر.

وفي هذا الإطار أشار التقرير إلى ضرورة الاهتمام بجودة التعليم، مؤكدًا على أن تطوير المهارات الأساسية اللازمة لتنمية المجتمع يتطلب وضع معايير قياسية لجودة التعليم وإنشاء أنظمة مرنة للتقييم، والاهتمام بأنشطة التدريب ورفع كفاءة العاملين، بالإضافة إلى زيادة مساءلة مديري المدارس أمام الطلبة وأولياء أمورهم والمجتمعات المحلية، وأضاف التقرير أن بعض الدول مثل جنوب إفريقيا تسعى للاستجابة لمطالب أصحاب العمل فيما يتعلق بالنوعية والملاءمة عن طريق إصلاح وتحديث المناهج في مرحلة الدراسة الثانوية، وجعلها تركز على التفكير العلمي والمهارات السلوكية.

ثانيا: سياسات تعزيز قدرات ومهارات الشباب

أشار التقرير إلى ضرورة تعزيز المهارات الخاصة باستقلالية اتخاذ القرار لدى الشباب، وركز التقرير على ضرورة إثراء معلومات الشباب، بالإضافة إلى تيسير حصولهم على المعلومات.

أكد التقرير دور الحكومة في دعم الطلبة وتيسير حصولهم على القروض بهدف تنمية المهارات، حيث ترتفع تكاليف التعليم بعدد من الدول، وتتراوح تكلفة التعليم الجامعي ما بين ٣٠٪ - ١٠٠٪ من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بكل من الأرجنتين، والبرازيل وشيلي، وكولومبيا.

وفي هذا الإطار أشار التقرير إلى بعض البرامج المبتكرة لتحويل الدعم المالي مباشرة إلى الطلبة – ولاسيما الفتيات – لدفعهم إلى تحسين أدائهم في المدارس ولضمان التزامهم بقرار الاستمرار في الدراسة، كما تهدف هذه البرامج إلى تعزيز قدرات النساء الشابات كفاعلات في اتخاذ القرارات داخل نطاق الأسرة.

وفيما يتعلق بإعادة تأهيل الشباب فقد أشار التقرير إلى ضرورة توسيع نطاق إتاحة أكثر من فرصة أمام الشباب المتعثر، ومساعدتهم للاختيار بحكمة عن طريق تنفيذ برامج «الفرصة الثانية» والتي تضم:

برامج إعادة تأهيل الشباب، برامج علاج الشباب المصابين بأمراض معدية، وبرامج إعادة التدريب للمتسربين من المدارس، وهذه البرامج يجب أن تتسم بجودة التصميم والتوجيه والتنسيق، ونظرًا لارتفاع تكلفة هذه البرامج فيجب مراعاة أن تكون موجهة لأكثر الشباب حاجة إليها مثل الأيتام والفقراء.

وفي هذا الإطار أشار التقرير إلى أهمية إعادة تأهيل الشباب الذين اقترفوا الجرائم في سن مبكر ولديهم القدرة على الإنتاج، مؤكدًا على ضرورة أن تكون عقوباتهم متكافئة مع درجة خطر الجرم، وأن يتم تسهيل اندماج هؤلاء الشباب في أدوار سلمية ومنتجة في المجتمع.

أشار التقرير إلى ضرورة أن تقوم البلدان بتعبئة الموارد الاقتصادية والسياسية اللازمة لحفز عمليات الإصلاح، وذلك عن طريق حل ثلاث قضايا هي:

– التنسيق والتكامل بين السياسات الوطنية المتعلقة بالشباب، حيث تعد قضايا الشباب مشتركة بطبيعتها بين قطاعات عديدة، لذا يجب مراعاة ذلك عند وضع السياسات، بدلا من أن يتم ذلك بكل قطاع منفصل على حدة.

– تشجيع الشباب على المشاركة التامة في الحياة العامة، وقيام الحكومة والهيئات العامة بالتواصل مع الشباب والاستفادة من مواهبهم كشركاء في تقديم الخدمات.

– التقييم الجيد للبرامج والسياسات الخاصة للشباب.

القسم الثانـي
التنمية في جمهورية مصر العربية

ذكر تقرير التنمية العالمي مصر كإحدى الدول المهمة في دراسة التنمية في العالم، وأشار التقرير إلى تأثير الزيادة السكانية على توفير فرص العمل للشباب، وأوضح أن الاستمرار في ارتفاع معدلات الإنجاب في مصر أدى إلى ارتفاع أعداد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ – ٢٤ سنة، مما أدى إلى ارتفاع عدد العاملين من الشباب في سوق العمل، وأحدث ضغوطًا على سوق العمل بحيث بلغت نسبة البطالة في مصر حوالي ٦٠٪.

أكد التقرير ضرورة تمتع الشباب بالاستقلالية في اتخاذ القرارات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وفي هذا السياق أشار إلى زيادة معدل الاستقلالية والاعتماد على الذات بمصر منذ عام ٢٠٠٥، وتوقع التقرير أن يستمر هذا المعدل في الزيادة حتى عام ٢٠٥٠. كما أشار التقرير إلى إتاحة المعلومات، موضحًا أن الشباب في مصر أصبح أكثر الفئات استخدامًا للتكنولوجيا الحديثة، حيث تبلغ نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٢٤) سنة من مستخدمي الإنترنت حوالي ٦٠٪ من إجمالي المستخدمين في مصر، في حين تبلغ هذه النسبة ٤٣٪ في الصين و٥٠٪ في أرمينيا.

أشار التقرير إلى ضرورة تطوير نظم التعليم من أجل تنمية المهارات، حيث أشاد ببرامج تنمية المهارات في مصر، كما أشار إلى انخفاض ممارسة العنف من قبل المدرسين ضد الطلبة في المدارس، وذلك على عكس ما يوجد في بعض البلدان مثل جنوب إفريقيا.

وفي إطار الحديث عن عدم كفاية المهارات الأساسية – التي يكتسبها الفرد خلال مراحل التعليم لتأهيله إلى العمل – أشار التقرير إلى مبادرة نظام «التعليم الثنائي» الذي يهتم بالتعليم والتدريب على العمل في مصر عام ١٩٩٥، ولكنه أشار إلى عدم تحقيق النجاح المرجو من هذه المبادرة.

كما أشار التقرير إلى ارتفاع معدلات تعليم الفتيات في مصر، وذلك على الرغم من أن نسبة التحاقهن بالعمل تعد محدودة مقارنة بنسبة الرجال العاملين.

وفي إطار ضرورة الاهتمام بصحة الشباب أشار التقرير إلى زيادة نسبة تعاطي المخدرات من قبل الطلبة في الجامعات، حيث أوضحت الإحصاءات أن حوالي ٧ ٪ من طلاب الجامعات في مصر يتعاطون مواد مخدرة، كما أشار التقرير إلى ارتفاع نسبة السمنة بين الإناث في مصر خلال العشرين سنة الماضية، حيث انخفضت نسبة الفتيات اللاتي يعانين من نقص في الوزن إلى حوالي ٣ ٪، بينما زاد عدد الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١١- ١٩ سنة ويعانون من مرض الأنيميا ليصل إلى حوالي ٣٠ ٪.